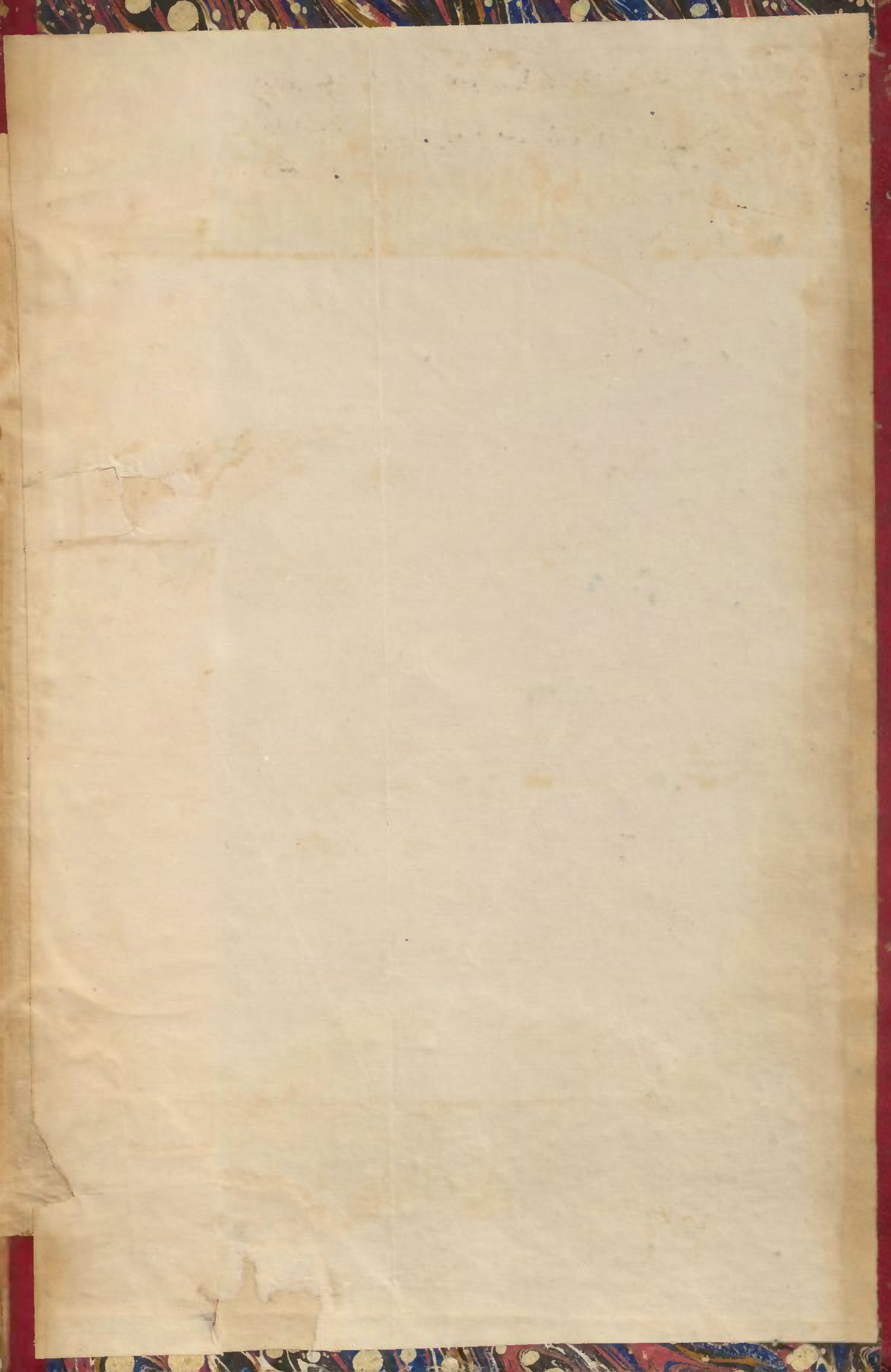
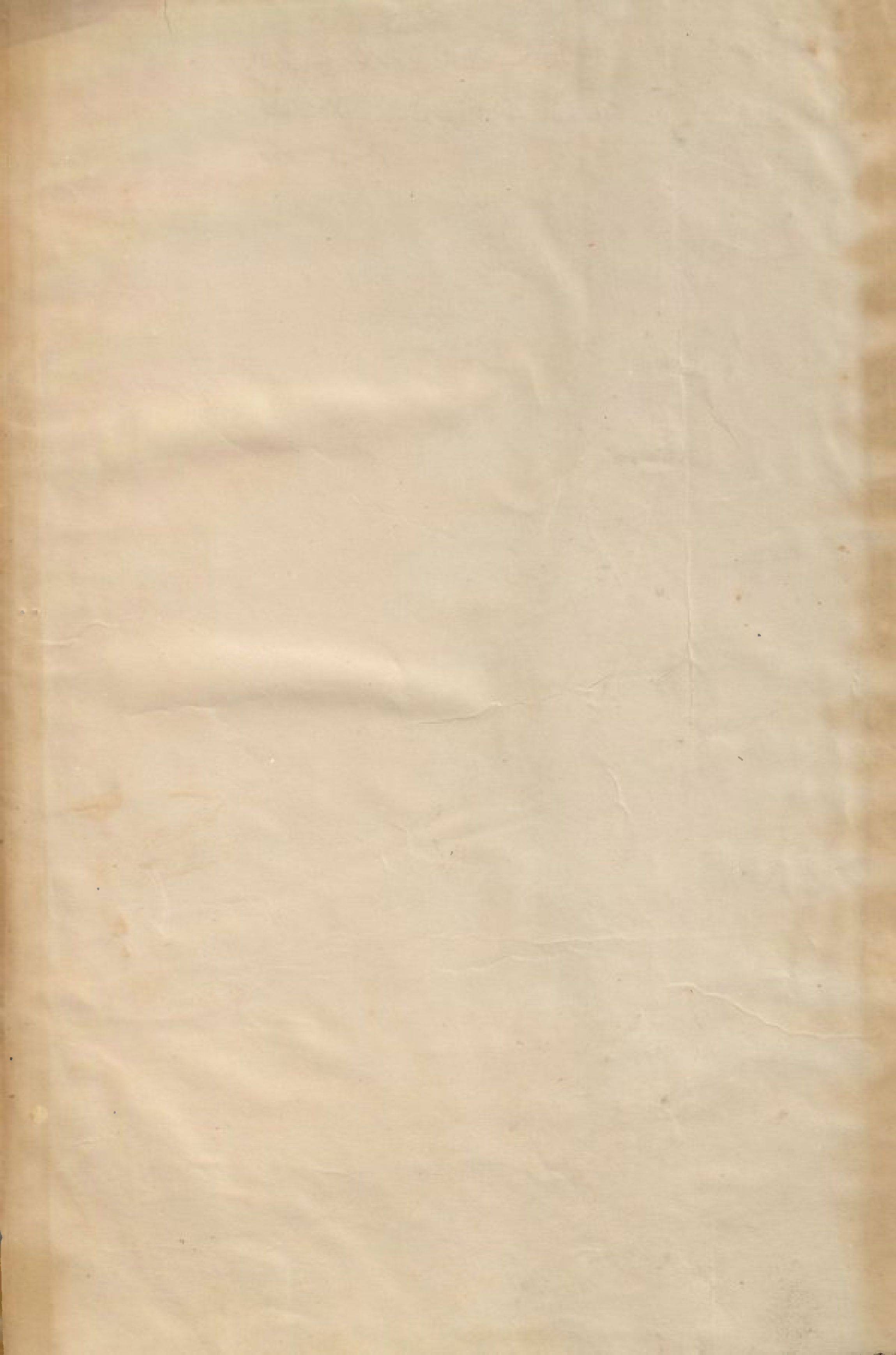
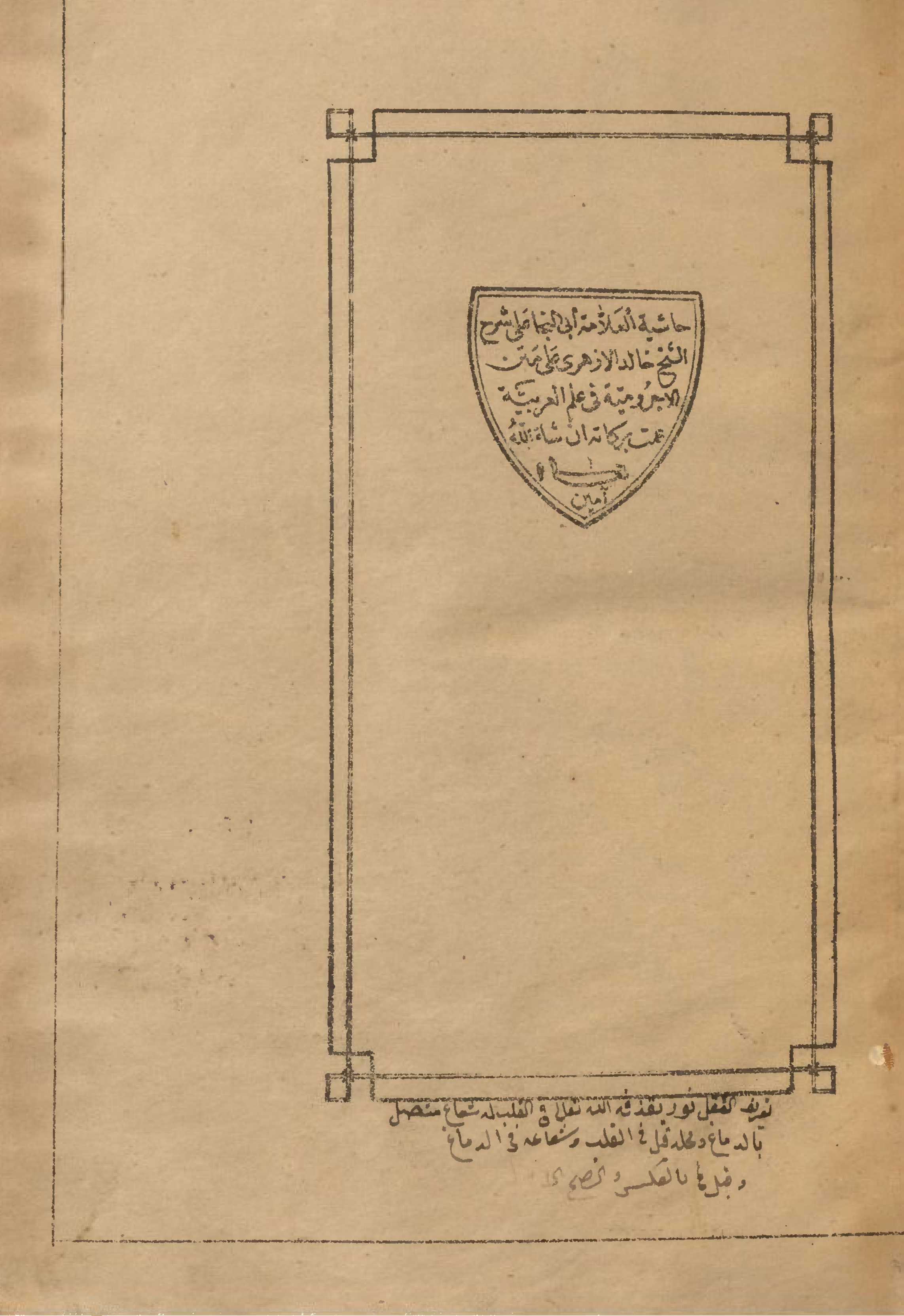




اللهم صلي وسلم وبارك على سيدنا محمد عين الاعيان الذى تشرفت به جميع
الاكوان والسبب لوجود كل انسان صلاة مذهبة للنسيان وعلى اله
وصحبه وسلم





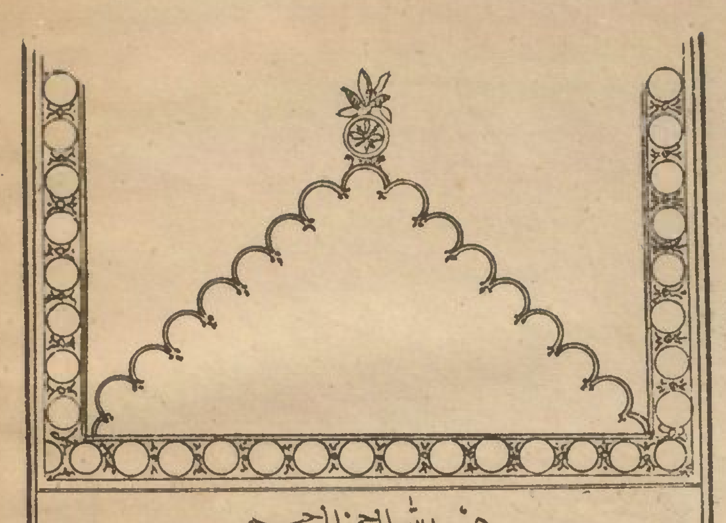
حاشية العلامة أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الآجرومية في علم العربية

عمت بركاته إن شاء الله

تعالى

آمين

تعريف العقل نور يقذفه الله تعالى في القلب له شعاع متصل بالدماغ ومحله قيل في القلب وشعاعه في الدماغ وقيل بالعكس والأصح



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى فتح ابواب فيضه لمن اصطفاه من عباده ورفع عن احزاب حضرته عوامل الجزم فذاقوا لذة انسه ووداده وجمع لهم مفردات الفضائل جمعه السالم ونصب لهم علامات الفواضل بنيل المراحم والمكارم واشهد ان لا اله الا الله الواحد الاحد الذى اعرب عن مستتر الاحوال بظاهر المقال وبنى على ضم الشريعة العربية موضع الاعزاز والاجلال واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله سيد من خفض جناحه بباب الافاده وافضل من ميز منصوبا علام السعادة والسياده صلى الله عليه وعلى آله واصحابه الذين اخلصوا فى افعالهم الماضية على السنة والكتاب فلم يضارعوا فى حالهم المستقيم يوم العرض والحساب وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين آمين اما بعد فهذه عبارات شريفه ونكات ظريفه على شرح العلامة الشيخ خالد على متن الآجرومية اخذنا اغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدابغى على ذلك الكتاب وضممت اليه ما تيسر من غيرها فما كان من الحاشية المذكورة لم اعزه اليها للاختصار وللعلم بانى اخذت منها المعظم اذ هى بحر زخار وما كان من غيرها انسبه الى قائله فى الغالب اذ كان ذا امر اعز المطالب *

وانبه على ما فهمه فهمي الفاتر وادركه ذهني الداثر حرصا على نسبة
المقال للقائل ليعلم الحق من الباطل والحامل لي على اختصار هذه
الحاشية طولها على المبتدئين امثالي ومافيها مما لا يناسب حالهم
وحالي مع قصور الهمة في هذا الزمان عن ادراك اقل ما كان فنرجوا
من الله ان تكون هذه الحاشية مقبولة نافعة ولذ رجاتنا الاخلاص
طالعة والمؤمل ممن اطلع عليها فوجد فيها خللا ان لا يبادر بالتشنيع
وان لا يحمله التعصب على ان يكون للحق غير مطيع بل يبادر لهذا
المسكين بالاعتذار فان المطلوب اقالة العثار خصوصا وهو
لم يقصد بها ان يقال بل هي خالصة ان شاء الله تعالى لوجهه الكريم
الاكرم ذي الجلال وهو حسبي ونعم الوكيل واساله الستر الجميل
قال الشارح (بسم الله الرحمن الرحيم). الجار والمجرور متعلق بمحذوف
اتفاقا قدره البصريون اسما اي ابتدائي والكوفيون فعلا اي
ابتدئ قيل يلزم على الاول عمل المصدر محذوفا وذلك ممنوع ويجاب
بان عمل المصدر في الظرف وعديله بما فيه من رائحة الفعل لا بالحمل
على الفعل ولفظ الجلالة مجرور لانه مضاف اليه والجار له المضاف
والرحمن الرحيم نعت بعد نعت هذا هو المشهور وقال في المغني الرحمن
بدل لا نعت والرحيم بعده نعت له لا نعت اسم الله اذ لا يتقدم البدل
على النعت اه وهذان القولان مبنيان على ان الرحيم علم او صفة قال
بالاول الاعلم وابن مالك وبالثاني الزمخشري وابن الحاجب قال في المغني
والحق قول الاعلم وابن مالك اه ويظهر اثر الخلاف في الجار للرحمن
ما هو فعلى القول بانه نعت يجري فيه الخلاف في التابع للمجرور في
غير البدل اهو مجرور بما جر المتبوع او بنفس التبعية والاصح منهما
الاول وعلى القول بانه بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل
في المتبوع لما تقرر ان البدل على نية تكرار العامل على الاصح افاده الش
في اعرابه على الالفية يقول فعل مضارع واصله يقول بسكون
القاف وضم الواو كينصر استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى
ما قبلها واعترض بان الضمة لا تستثقل على الواو اذا سكن ما قبلها

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول

ولذلك ظهر الاعراب على الواو والياء اذا سكن ما قبلهما كدلو وظبى
واجيب عن ذلك بان حكمة نقل الضمة الى ما قبلها في يقول مشاكلة المضارع
لاصله وهو الماضي فتكون ساكنة في المضارع كما هي ساكنة في اصله وهو
الماضي الذي هو قال فان قلت هي في الماضي محركة بحسب الاصل لقولهم اصل
قال قول اجيب عن ذلك بان قولهم اصل قال قول انما هو تدريب وتعليم ولم
تنطق به العرب وتعبير المص بالمضارع مشعر بان الخطبة قبل التاليف
افاده عبد المعطي   العبد فاعل يقول والمراد به هنا الانسان حرا كان
او رقيقا لانه مملوك لبارئه وهو صفة في الاصل وغلبت عليه الاسمية
فصار من الاسماء التي غلب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد
ماخوذ من العبودية التي هي التذلل والخضوع لا من العبادة التي هي غاية
التذلل والخضوع اهـ من عبد المعطي   الفقير صفة لعبد اي دائم الفقر
اي الحاجة ان كان صفة مشبهة او كثير الفقر ان كان صيغة مبالغة ٥
الى مولاه اي سيده وناصره وقوله الغني يحتمل ان يكون بالجر صفة
لمولاه وهو الظ اي الذي لا يحتاج الى غيره بل كل ما سواه محتاج اليه
ويحتمل ان يكون بالرفع صفة للعبد اي الغني بمولاه عمن سواه وهو بعيد
خالد بدل من العبد او عطف بيان عليه فان نعت المعرفة اذا
تقدم عليها اعرب بحسب العوامل واعربت هي بدلا او عطف بيان وصار
المتبوع تابعا ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال   بن عبد الله
بدل او عطف بيان من خالد وقوله ابن ابي بكر بالجر على انه تابع لعبد الله
على انه بدل منه او عطف بيان عليه وقوله الازهري بالرفع صفة
لخالد ويجوز على بعد جره صفة لعبد الله بناء على انه كان ازهريا ايضا
عامله الله اي قابله وجازاه والمفاعلة ليست على بابها فهي بمعنى اصل
الفعل وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعاء لنفسه واللطف التوفيق
والخفي اي الظ فهو من باب اسماء الاضداد اهـ من عبد المعطي   واجراه
المراد بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة المخصوصة والعوائد جمع
عائدة اسم فاعل عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمعنى اللهم
ادم عليه مرات برك العائد ولا حاجة الى تقدير مضاف قبل عوائد اي استمرار

العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله ابن ابي بكر الازهري عامله الله بلطفه الخفي واجراه

عوائد

على عوائده البرة الحق الحمد لله رافع مقام المنتصبين
لنفع العبيد الخافضين جناحهم للمستفيد الجازمين
بان تسهيل النحو الى العلوم من الله

عوائد الخ كما فعل المحشى لاغناء معنى الاجراء المتقدم عنه مع لزوم
الركة فى العبارة عليه لان المعنى حينئذ الحمد لله مرد وام عوائد الخ
فتامل ويحتمل ان يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الصلة والمعروف
فالاضافة بيانية اى عوائد هى برك والبر اسم جامع لكل خير الحق
بالحاء المهملة بعدها قاف وهو البالغ فى الاكرام او الكثير الواسع الحمد لله
هو مبتدا خبره الجار والمجرور المتعلق بمحذوف تقديره كائن او استقر
والحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختيارى حقيقة او حكما
على وجه التعظيم ظاهرا او باطنا كذا عرفه السيد الصفوى وقوله او
حكما لادخال الحمد على صفاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او للرزاق
ونحوهما مما يوهم اختصاص الحمد بوصف دون وصف اى قال لله
اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف رافع بدل من لفظ
الجلالة لا صفة لانه نكرة فان اضافة اسم الفاعل لمعموله لا تفيد
التعريف ولفظ الجلالة اعرف المعارف وقوله مقام بالجر ولا يصح نصبه
لانه اى لفظ رافع ليس فيه ال وقول بعضهم يجوز فيه النصب غلط
والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية وهى الدرجات فى الجنة
او المعنوية وهى المكانة عند الله تعالى وقوله المنتصبين مضاف اليه
اى المتصدين وفيه وفى قوله رافع براعة استهلال افاده عبد المعطى
لنفع العبيد اى ايصال الخير اليهم والعبيد احد جموع العبد الاحد
عشر المعلومة الخافضين جناحهم اى الملينين جانبهم ففى الكلام
استعارة تصريحية تبعية حيث شبه الالانة جانبهم لطالب الفائدة
بخفض الطائر جناحه واطلق الخفض على الالانة الجانب ثم اشتق من
الخفض بمعنى الالانة خافضين بمعنى ملينين واثبات الجناح ترشيح
وفيه احتمالات أخر فراجعها فى الحاشية وقوله للمستفيد معناه طالب
الفائدة التى هى لغة ما استفيد من علم او مال واصطلاحا ما يترتب
على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن ما لاجله الاقدام
على الفعل او كان ما لاجله الاقدام على الفعل اهـ شنوانى الجازمين

اى القاطعين بيقينهم وقوله بان تسهيل اى تيسير وقوله النحو هو
بالمعنى اللغوى اى الجهة والطريق وقوله الى العلوم جار ومجرور
متعلق بالنحو من غير شك اى من غير تردد لان الشك هو التردد
بين امرين لا مزية لاحدهما على الآخر فعطف التردد عليه عطف تفسير
وكون العطف للتفسير اذا اريد بالترديد المساوى فقط اما اذا
اريد به المطلق الاعم من الراجح والمرجوح والمساوى كان عطف عام
على خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد لانه القائم بهم وليس المراد
به المعنى المصدرى الذى هو فعل الفاعل افاده المحشى عبد المعطى
والصلاة والسلام الخ جملة خبرية لفظا قصد بها انشاء الدعاء
بالصلاة اى الرحمة عليه والسلام اى السلامة من النقائص والمطلوب
بهذه الجملة امر زائد على ما حصل له فى كل وقت من الصلاة والسلام
ففى العبارة حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل
له صلى الله عليه وسلم على سيدنا الضمير للعقلاء فغيرهم اولى او
للجميع وهو انسب محمد بدل من سيدنا او عطف بيان عليه لا صفة
لانه علم والعلم ينعت ولا ينعت به لجموده ثم يصح ان يكون صفة نظرا
لاصله فانه فى الاصل اسم مفعول الفعل المضعف والحاصل انه ان
نظر الى اصله صح جعله صفة وان نظر الى ما بعد العلمية كان بدلا او
عطف بيان فقط المعرب من الاعراب بالمعنى اللغوى وهو الابانة
والاظهار اى المبين وقوله باللسان يحتمل ان يراد به اللفظ من اطلاق
اسم المحل على الحال فيكون وصفه بالفصيح بالمعنى المقرر عند علماء
المعانى والبيان ويحتمل ان يراد به الجارحة المخصوصة فيكون وصفه
بالفصيح بمعنى خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق عما فى ضميره اى عن
كل شئ فى ضميره والعموم مستفاد من المقام اذ هو مقام مدح لكمال
الفصاحة ولا يكون الفصيح فصيحا حتى يعرب عن كل شئ مما فى ضميره
من غير غرابة الخ والمراد بالضمير السر افاده عبد المعطى من غير غرابة
الغرابة هى كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال
نحو ما لكم تكأكأتم على كتكأكئكم على ذى جنة افرنقعوا اهـ عبد المعطى

قوله

من غير شك ولا ترديد والصلاة والسلام على سيدنا محمد المعرب باللسان الفصيح عما فى ضميره من غير غرابة

ولا تنافر ولا تعقيد وعلى آله واصحابه اولى
الفصاحة والبلاغة والتجريد وبعد

ولا تنافر هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتنافر اما
في الحروف فهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر
النطق بها نحو مستشزرات أي مرتفعات واما في الكلمات فهو كونها
ثقيلة على اللسان نحو قوله وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر
حرب قبر اهـ عبد المعطي ولا تعقيد هو كون الكلام معقدا لا يظهر
معناه بسهولة كقول الشاعر وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه
حي ابوه يقاربه واصحابه ليس جمع صاحب اذ لا يجمع فاعل على افعال
ولا جمع صحب باسكان الحاء لان فعلا الصحيح العين لا يجمع على افعال بخلاف
المعتل فانه يجمع على افعال كثوب واثواب وبيت وابيات بل هو جمع
صحب بكسر الحاء ككرح مخفف صحب باسكانها او هو اسم جمع صحب بالاسكان
اولى بمعنى اصحاب مجرور بالياء لانه ملحق بجمع المذكر السالم
وهو نعت للآل والاصحاب الفصاحة هي ملكة في النفس يقتدر
بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلمة والكلام
والمتكلم اهـ عبد المعطي والبلاغة هي ملكة في النفس يقتدر بها
على كلام بليغ ويوصف بها الكلام والمتكلم فقط اهـ عبد المعطي
والتجريد بالراء اي الذين تجردوا من النقائص وفي بعض النسخ بالواو اي
الذين جودوا الحروف في المقال ولا يخفى اشتمال هذه الخطبة في مواضع
عديدة على براعة الاستهلال وبعد الواو فيها نائبة عن اما واما
نائبة عن مهما واصل الكلام مهما يكن من شئ بعد البسملة والحمد لله الخ
فمهما مبتدأ والاسمية لازمة لها ويكن شرط والفاء لازمة له فحين
تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمها ما لزمهما وهي الفاء والاسمية
اقامة للازم وهو الفاء والاسمية مقام الملزوم وهو مهما ويكن
وابقاء لاثره في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية باما لكونها حرفا
الصقوها للاسم اي اوقعوها قبله بلا فاصل وقولنا في الجملة يصح
ان يرجع لقولنا مقام الملزوم وذلك لان الفاء وان قامت مقام
الشرط ليست في موضعه حقيقة لان موضعه حقيقة ما قبل الظرف
الذي هو بعد على القول بانه من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى لصوق

الاسم لم تقع فى موضع المبتدا اذ موضعه حقيقة موضع اما
لانها نائبة عنه ويصح ان يرجع لقولنا وابقاء لاثره وذلك لان
آثار المبتدا اى علامات كثيرة من الاسمية والخبر والحمل بينهما
فلصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره فى الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة
من الشرط اى التعليق والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لها فى الجملة
اه من الشرقاوى على التحرير واما هنا لمجرد التوكيد اى توكيد مضمون
الكلام اوله ولتفصيل المجمل الواقع فى ذهنه بناء على ان التفصيل
لا يفارقها وفيه تكلف والحق ان التفصيل يفارقها وبعد هذه لا تقع
بين كلامين متحدين لكونها للانتقال من غرض الى آخر فلا يقال
السلام عليكم اما بعد فالسلام عليكم وانما تقع بين كلامين
متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع اول الكلام ولا اخره وهى ضد
نقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا وهى هنا صالحة للزمان
باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم ولها اربعة احوال من جهة الاعراب
مشهورة والعامل فيها ان قلنا انها من متعلقات الشرط فعل الشرط
والتقدير مهما يكن من شئ بعد ما تقدم او العامل فيها اما او الواو النائبة
منها وان قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء والتقدير
مهما يكن من شئ فاقول بعد البسملة والحمدلة هذا الخ وهذا الثانى اولى
لانه يكون المعلق عليه وجود شئ مطلق عن التقييد بكونه بعد البسملة
والحمدلة وذلك امر محقق لان الكون لا يخلو عنه فيكون ما علق عليه
ايضا محققا بخلافه على الاول فان المعلق عليه وجود شئ مقيد بكونه
بعد البسملة والحمدلة فهذا اى الحاضر فى الذهن من الالفاظ
سواء تقدمت الخطبة على التاليف او تاخرت عنه لان المشار اليه
على الراجح هو الالفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعانى
شرح اى الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معانى
مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من ان اسماء الكتب
وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها
على معان مخصوصة لطيف اى قصير لالفاظ الاجرومية

فهذا الشرح لطيف لالفاظ الاجرومية
فى اصول علم العربية

مقول

متعلق بشرح لانه فى الاصل مصدر وقد علمت مما تقدم قريبا أن
اسماء الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة فتكون الآجرومية عبارة
عن الالفاظ ايض وح فاضافة الفاظ اليها يحتمل انها من اضافة المسمى
الى الاسم اى الفاظ مسماة بالآجرومية ويحتمل انها من الاضافة البيانية
اى الفاظ هى الآجرومية وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ ان يكون
شرحا للمعانى ايض اه من المحشى وعبد المعطى وآجرومية نسبة الى
مؤلفها ابن آجروم على القاعدة التى هى اذا نسب الى المركب الاضافى
المبدوء بابن أو أب يحذف صدره وينسب الى عجزه قال ابن مالك

وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركب مزجا ولثان تمما
اضافة مبدوءة بابن او أب * او ماله التعريف بالثانى وجب

وآجروم بهمزة مفتوحة ممدودة فجيم مضمومة ثم راء مشددة
مضمومة فواو معناه بلسان البربر الفقير الصوفى وهو ابو عبد الله
محمد بن داود الصنهاجى نسبة الى صنهاجة وهى قبيلة بالمغرب نسب اليها
وكان من اهل فاس اه من المحشى فى اصول علم العربية اى فى
بيان ذلك اى فى بيان جنس اصول الخ وقرينة ارادة الجنس المشاهدة
اى وفى بيان الفروع أيض وانما اقتصر على الاصول لانها اهم فهى
أولى بالتنبيه عليها اه من عبد المعطى والاصول جمع اصل وهو لغة
ما بنى عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها احكام جزئيات
موضوعها اى احكام الافراد المندرجة تحت موضوعها مثلا قولنا
الفاعل مرفوع قضية كلية تعم زيدا وعمرا وبكرا من قام زيد
وقعد عمرو ورقد بكر ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمرو
وبكر مثلا الذى هو حكم من الاحكام ويرادف الاصل القاعدة والاساس
والضابط والقانون فكل واحد منها معناه لغة واصطلاحا ما ذكر
فى الاصل ثم ان الظرفية ظرفية مجازية على سبيل الاستعارة بالكناية
حيث شبه الدال والمدلول بالظرف والمظروف تشبيها مضمرا فى
النفس واثبات فى تخييل وفيها احتمالات أخر فراجعها فى المحشى وعلم
العربية المراد به هنا خصوص علم النحو والاضافة فيه من اضافة

ينتفع به المبتدى ان شاء الله تعا ولا يحتاج
اليه المنتهى عملته للصغار فى الفن والاطفال
لا للممارسين للعلم من فحول الرجال حملنى عليه
شيخ الوقت والطريقة ومعدن السلوك والحقيقة
سيدى ومولاى العارف

المسمى الى الاسم لان العربية اسم للعلم الذى اريد به هنا النحو واضافة
اصول الى علم من اضافة العام الى الخاص وتسمى بالبيانية اى اصول
هى علم اى مسائل وفائدة الاضافة تعريف العهد الخارجى اى الاصول المعينة
المعلومة عند اهل هذا الفن مسائل قوله ينتفع به المبتدى اقتصر عليه لان
نفعه به اتم والا فهو نافع لغيره ايض ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهى
ولم يقل ولا ينتفع به المنتهى ويحتمل انه اقتصر على المبتدى تواضعا
وهضما ولم يذكر الثالث المتوسط لانه لم يخرج عنهما لانه بالنسبة الى ما
اتقنه منتهى والى ما لم يتقنه مبتدى ان شاء الله تعالى اتى بها
تبركا وامتثالا للآية ومعلوم ان شاء فعل ماض والله فاعل ومفعوله
محذوف اى ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله
عملته اى الفته للصغار فى الفن وال فى الفن للعهد اى الفن
المعهود ذهنا وهو النحو وقوله والاطفال عطف مرادف لا للممارسين
للعلم اى المستمرين على الاشتغال به وال فى العلم للعهد والمراد به النحو
فيكون المقام للاضمار واتى بالمظهر للايضاح من فحول الرجال
من اضافة المشبه به الى المشبه اى الرجال الذين هم كالفحول جمع فحل
وهو ذكر الابل اذا كان كريما فى ضرابه اى مثلهم فى الهمة حملنى
عليه اى امرنى بتاليفه او اعاننى عليه بحاله وقاله شيخ الوقت
اى اهل الوقت والشيخ فى الوقت وشبه الوقت بتلميذ على سبيل
الاستعارة المكنية واثبات شيخ تخييل والطريقة اى وشيخ
اهل الطريقة وهم السادة الصوفية ومعدن بفتح الميم
واسكان العين وكسر الدال على المشهور والسلوك بضم السين
المهملة مصدر سلك اى موضع التسليك والعمل بالطريقة الموصلة
الى الله تعا والحقيقة هى ان يشهد بنور اودعه الله فى سويداء قلبه
ان كل باطن له ظاهر وعكسه وهى باطن الشريعة وملزومها فالحقيقة
بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون الحقيقة عاطلة اه من عبد
المعطى سيدى ومولاى لفظان مترادفان بمعنى المرتفع
قدره العارف اى المتصف بالمعرفة وهى حصول العلم بعد ان لم يكن

وهذا

بربه العلي سيدي الشيخ عباس الازهري
نفعنا الله تعالى ببركاته واعاد علي
وعلى المسلمين من صالح دعواته انه على ما
يشاء قدير وبالاجابة جدير (الكلام)

ولهذا لا يقال لله عارف به عالم والمراد بها هنا اهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح او المراد بها ملاحظة ذاته وصفاته في كل افعاله بربه اى مالكه العلي اى المرتفع نفعني الله تعا جملة خبرية لفظا انشائية معنى اى اللهم انفعني ببركاته والبركة لغة الزيادة والنما والمراد بها هنا علومه ومعارفه اه من عبد المعطى وكان الاولى ان يعمم هنا فيقول نفعني والمسلمين الخ كما صنع في السجعة الثانية الا ان يقال حذف من الاول لدلالة الثانى عليه وان كان الاكثر العكس واعاد اى افاض لان العود الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وليس مرادا له اذ المراد ادام او جدد مرة بعد اخرى اه من عبد المعطى على قدم نفسه لخبر ابدأ بنفسك ولقوله تعالى مقدما النفس رب اغفر لي ولاخي اه من عبد المعطى بزيادة صالح دعواته من اضافة الصفة للموصوف اى دعواته الصالحة اى التى يحصل منها خير الدنيا والاخرة اه من عبد المعطى انه يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل ويكون تعليلا بمفرد اى لقدرته على ما يشاء ولكونه حقيقا بالاجابة ويجوز كسرها على الاستئناف البيانى فيكون تعليلا بجملة هي جواب عن سؤال مقدر كان قائلا قال له لاى شيء قصرت سؤالك عليه فقال انه الخ على ما يشاء قدير المشيئة والارادة بمعنى واحد وهي صفة ازلية متعلقة في الازل بتخصيص الحوادث باوقات حدوثها والقدرة صفة ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال اى في المستقبل اه شنوانى وقوله تؤثر فيه مسامحة لان التاثير للذات بواسطة اتصافها بالقدرة قال والفعل للذات بذى الصفات اه محشى وبالاجابة جدير اى حقيق الكلام الخ لما كان الكلام مقصودا بالذات بالنظر الى الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف الكلمة قدمه المص عليها واخرها في قوله واقسامه الخ على ما يأتى من انه تقسيم للكلمة ولم يبوب له لانه واقسامه من المقدمات بخلاف الاعراب وما بعده من الابواب فانه مقصود بالذات من الفن فحينئذ الكلام مقصود بالذات وغير مقصود باعتبارين مختلفين فبالنظر الى الكلمة مقصود

بالذات وهى تبع فقدم عليها وبالنظر الى الاعراب وما بعده من الابواب
مقصود بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة عليه نظرا لكونها جزءه والجزء
مقدم على كله طبعا فناسب تقديمه وضعا ثم ان ال فى الكلام يحتمل أن
تكون عوضا عن المضاف اليه اما الضمير اى كلامنا او الظاهر اى كلام
النحاة ويحتمل ان تكون لتعريف العهد الذهنى اى الكلام المعهود عند النحاة
المعروف فيما بينهم وقد اشار الشارح الى هذين الاحتمالين بقوله فى اصطلاح
النحويين وعلى كل من الاحتمالين يخرج كلام اللغويين فانه ما يتلفظ
به مهملا كان او مستعملا مفردا او مركبا مفيدا او غير مفيد وما
تحصل به الفائدة وان لم يكن لفظا كخط واشارة فالنسبة ح بينه
وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق فكلام النحاة اخص فكل
كلام نحوى كلام لغوى ولا عكس فيجتمعان فى الكلام النحوى لصدقه
عليهما وينفرد اللغوى فى لفظ مهمل او مستعمل غير مفيد او فى مفيد غير
لفظ كخط واشارة   فى اصطلاح النحويين الاصطلاح لغة مطلق
الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة مخصوصة على امر معهود بينهم متى
اطلق انصرف اليه وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكلام
ولا يقال أنه ح حال من المبتدا ومجئ الحال منه ممنوع على الصحيح لانه
ليس حالا من المبتدا وذلك لان قوله الكلام على حذف مضاف
تقديره تفسير الكلام الخ فحذف ذلك المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه فارتفع ارتفاعه فهو حال من المضاف اليه ومجئ الحال من
المضاف اليه صحيح مع المسوغ ومن المسوغ عمل المضاف فى المضاف
اليه كما هنا فان تفسيرا مصدر فهو على حد الى الله مرجعكم جميعا
قال فى الخلاصة ولا تجز حالا من المضاف له الخ   هو اللفظ أى
مسماه اللفظ اى الكلام مقصور على اللفظ ومنحصر فيه كما يفيده
تعريف الجزئين اعنى المبتدا وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والاتيان
بضمير الفصل تاكيد لذلك فهو من قصر المبتدا على الخبر وليس المراد
ان اللفظ مقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر على المبتدا اذ
يجرى فى الكلمة والكلم وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ

ح

فى اصطلاح النحويين هو اللفظ

اى الصوت المشتمل على بعض الحروف

وهى المركب وعن صفة المركب وهى المفيد فان لوحظ انصافا الخبر
بذلك قبل الاخبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدا على الخبر وكعكس
الا انهم صرحوا بان الجملة المعرفة الطرفين انما تفيد حصر المبتدا
فى الخبر ثم ان اللفظ فى الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمى مطلقا
ثم جعل بمعنى اسم المفعول وخص عما يلفظه اللسان والحلق والشفتان
فلهم فيه تصرفان وصار حقيقة عرفية فى ذلك فلا يرد انه فى ذلك
مجاز والحدود تصان عنه وبهذا يجاب عما قيل المراد باللفظ الملفوظ
به حقيقة كزيد او حكما وهو المقدر كالضمير فيكون مستعملا فى حقيقته
ومجازه اى فيجاب عن هذا بان استعماله فى المقدر حقيقة عرفية
ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصا بالمستعمل بخلاف اللفظ
لما شاع من استعماله فى الرأى والاعتقاد نحو قال الشافعى كذا بمعنى
رآه واعتقده اى الصوت هو فى اللغة ما يسمع سواء اعتمد
على بعض حروف المعجم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ
او لم يعتمد عليه ويقال له ساذج وطفل كغالب اصوات الحيوانات
فهو على قسمين وعرفا اهل السنة الصوت بانه كيفية تحدث بمحض
خلق الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء ولا للقرع الذى هو امساس
بعنف اى بشدة ولا للقلع الذى هو انفصال بعنف بشرط كون
كل من المقلوع والمقلوع منه والقارع والمقروع ذا صلابة لا
كالقطن فانه اذا اصدمه شئ لان معه ولذا لو انفصل بعضه
عن بعض لم يخرج له صوت المشتمل اى المحتوى على بعض الحروف
جمع حرف وهو الصوت المعتمد على مقطع اى مخرج من مخارج الحروف
محقق وهو اللسان والحلق والشفتان او مقدر وهو الجوف فالحرف
صوت خاص واشتمال مطلق الصوت عليه من اشتمال العام على الخاص
فلا يعترض عليه بنحو واو العطف مما هو على حرف واحد فانه صوت
وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف
فيتحد المشتمل والمشتمل عليه والشئ لا يشتمل على نفسه وقد علمت
الجواب وان المراد ان الصوت المطلق يشتمل على واو العطف مثلا وهو صوت

مقيد بالاعتماد على مخرج الهجائيه نسبة الى الهجاء وهو تقطيع الكلمة
لبيان الحروف التى تركبت منها بذكر اسماء تلك الحروف فاذا عددت
الحروف ملفوظة بأنفسها لم يكن ذلك تهجيا وخرج بالهجائية حروف
المعانى كمن وعلى التى اولها الالف هو على حذف مضاف فى الاول
اى اول اسمائها الالف او فى الثانى اى اولها مسمى الالف وهكذا قوله
وآخرها الياء والمراد اولها وآخرها ما ذكر فى الذكر عادة وقال بعضهم
اولها واخرها اى شرعا المركب اى حقيقة او حكما فالاول كقام زيد
والثانى كزيد فى جواب من قال من الجائى فصاعدا حال حذف
عامله اى فذهب المركب صاعدا من كلمتين يعنى ماتركب من كلمتين او
اكثر المفيد نعت للمركب ولم يجعل صفة ثانية للفظ لانه اذا اجتمع
فصول فى حد كان كل فصل منها قيدا فيما قبله لكونه اعم منه وهو
لغة المفيد مطلقا واصطلاحا المفيد بسبب الاسناد ولم يقيده
المتن بذلك القيد اعنى بسبب الاسناد كما زاده الشارح لعله اتكالا
على الموقف ولجواز التعريف بالاعم سكوت المتكلم وقيل
سكوت السامع وقيل هما وانما اقتصر الشارح على الاول لانه المختار
اذ السكوت يناسبه المتكلم دون السامع وحده او مشاركا لانه ليس
متكلما حتى يقال يحسن سكوته وان كانت الاقوال متلازمة كما هو
ظاهر عليها فيه حذف اى على الكلام المفيد لها بحيث الخ
اى بشرط ان لا يصير الخ فالحيثية للتقييد منتظر الشئ آخر اى
انتظارا تاما بعد فهم المعنى فالمشروط عدمه هو الانتظار التام
بعد فهم المعنى كانتظار المسند بعد المسند اليه او العكس فخرج الانتظار
الناقص كانتظار المفعول والحال فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار
قبل فهم المعنى لانه واقع ولابد لشئ آخر اى للفظ آخر غير
ما سمعه بالوضع متعلق بالمفيد فهو قيد له والحاصل أنه
يشترط فى الافادة ان تكون بامرين الاول ذكره الشارح بقوله
بالاسناد والثانى ذكره المتن بقوله بالوضع اى النوعى لا الشخصى
فان المركبات حقائق ومجازات والمفردات المجازات وضعها نوعى لا شخصى

بخلاف

الهجائية التى اولها الالف وآخرها الياء
(المركب) ماتركب من كلمتين فصاعدا
(المفيد) بالاسناد فائدة يحسن سكوت
المتكلم عليها بحيث لا يصير السامع منتظرا
لشئ آخر (بالوضع)

بخلاف المفردات الحقيقيات العرفى خرج العجمى كما سيذكره الش
وهو جعل اللفظ الخ اى الوضع بقطع النظر عن صفته اعنى العرفى
فالضمير راجع للموصوف بدون صفته والمراد الوضع من حيث اعتبار
الالفاظ فيه بدليل قوله جعل اللفظ الخ والا فتعريفه اعم مما هنا
لانه وضع شئ بازاء شئ آخر بحيث اذا فهم الشئ الاول فهم الشئ
الثانى فكلامه فيه اطلاق من جهة ان هذا التعريف اعنى قوله جعل
اللفظ الخ يشمل وضع غير اللغة العربية وفيه تقييد من جهة ان المراد
خصوص وضع الالفاظ كما قال بعضهم راجع لتفسير الوضع
بالعرفى لا لقوله وهو جعل اللفظ الخ والكاف لتشبيه ما قاله الشر
من تفسير الوضع بالعرفى بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد
المشبه والمشبه به لحصول المغايرة بينهما بالقائل وهذا كاف
هنا اى فى حد الكلام افادة السامع اى المخاطب اى
تمامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه فمفعول افادة
محذوف وهو معنى الخ له التفات اى له ابتناء على الخلاف
فى ان دلالة الكلام هل هى وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع
العرفى او عقلية فيكون المراد به القصد هذا ولقائل ان يقول لا
نسلم ابتناء تفسير الوضع بالقصد على القول بان دلالة الكلام
عقلية بل يصح اعتبار القصد فى الكلام على القول بان دلالة الكلام
وضعية كما لا يخفى هل هى الخ هل هنا بمعنى الهمزة اى اهى وضعية
فلا يعترض على الشارح بان هل لا يؤتى لها بمعادل وهو قد اتى
به لها فى قوله ام عقلية فلا يقال هل زيد ام عمرو والا اذا جعلت
هل بمعنى الهمزة او جعلت ام منقطعة والاصح الثانى
هذا الخلاف والمختار ان الكلام موضوع بالوضع النوعى
فدلالته وضعية اما على انه موضوع بالوضع الشخصى فهى
عقلية بجزءها مثلا مفعول لمحذوف اى مثل بزيد مثلا فمثله
عمرو وبكر وخالد الخ قائم اى مثلا كراقد وقاعد الخ ومسمى زيد
الذات المشخصة ومسمى قائم ذات اتصفت بالقيام فاذا عرف

العزلى وهو جعل اللفظ دليلا على المعنى
بان يكون من الاوضاع العربية كما قال
بعضهم وقال الجمهور الشارحين المراد
بالوضع هنا القصد وهو ان تقصد المتكلم
افادة السامع وهذا الخلاف له التفات
الى الخلاف فى ان دلالة الكلام هل هى
وضعية ام عقلية والاصح الثانى فان من
عرف مسمى زيد مثلا وعرف مسمى قائم
وسمع زيد قائم

كل واحد منهما على انفراده وسمع الخ باعرابه المخصوص متعلق
بحال محذوف من مفعول سمع وهو زيد قائم اى وسمع لفظ زيد
قائم معربا باعرابه المخصوص فهم بالضرورة اى عقل بمجرد نظر
العقل من غير احتياج الى نظر وفكر ومعرفة وضع بل بمجرد السماع
معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد والمراد فهمه ان لم يكن معلوما
له قبل فهو كلام الخ قيد محذوف ثم ان قوله بالضرورة اى من غير
احتياج الى معرفة وضع مبنى على الاصح عنده الذى هو ضعيف عند غيره
كما تقدم فعلى الراجح يتوقف الفهم على الوضع وهذا الحد اى تعريف
الكلام بما ذكره المتن الخ اعتبار امور اربعة زاد ابن مالك فى التسهيل
خامسا وهو لذاته حيث قال الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع
المقصود لذاته لاخراج صلة الموصول وجملة الشرط فقط وجملة الخبر
والحال ورد بان هذا القيد يغنى عنه قيد الافادة لانها ذكر لا يفيد الا
فى حال اعتباره مضموما الى غيره مثال اجتماعها زيد قائم مبتدأ وخبر اى
مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا الحمل غير صحيح لان المراد من الاجتماع
وجود جميعها وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قائم ويجاب عنه بانه على
حذف فى الاول اى مثال ذى اجتماعها اى الكلام الذى اجتمعت فيه او
فى الثانى اى مثال اجتماعها اجتماعها فى زيد قائم فيصدق الخ المراد بالصدق
هنا الاخبار اى يخبر عنه بانه لفظ الخ لان الصدق فى المفردات معناه
الحمل اى الاخبار وفى الجمل معناه عدم التناقض على الزاى الخ اى
مسماه الى آخرها متعلق بمحذوف اى وانته فى العدد الى آخرها
من كلمتين اى ملفوظتين فلا يرد ان فى قائم ضميرا مستترا لم تكن
عند السامع مبنى على خلاف الراجح من اشتراط تجدد الفائدة
ويصدق على زيد قائم انه مقصود اى كما يصدق عليه انه وضع عربى
وانما اقتصر على ما ذكر لان مذهبه ترجيح اعتبار القصد وهو ضعيف
كما تقدم المسرودة اى الخالية عن الاسناد بخلاف الاعداد المركبة
مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام والمعلوم للمخاطب فقد عرفت
ضعفه فالراجح دخوله فى الكلام النحوى والمجهول عقلا اى والاسناد

باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى
هذا الكلام وهذا الحد لجماعة منهم الجزولى
وحاصله يرجع الى اعتبار اربعة امور
اللفظ والتركيب والافادة والوضع مثال
اجتماعها زيد قائم فيصدق على زيد قائم
انه لفظ لانه صوت مشتمل على الزاى والباء
والدال والقاف والالف والهمزة والميم
وهى بعض حروف الف باتا ثا الى آخرها
ويصدق على زيد قائم انه مركب لانه تركب
من كلمتين الاولى زيد والثانية قائم
ويصدق على زيد قائم انه مفيد لانه افاد
فائدة لم تكن عند السامع لكون السامع كان
يجهل قيام زيد ويصدق على زيد قائم
انه مقصود لان المتكلم قصد بهذا اللفظ
افادة المخاطب فيخرج بقوله اللفظ الاشارة
والكتابة والنصب والعقد وتسمى الدوال
الاربع ونحوها ويخرج بقوله المركب المفرد نحو
زيد وعمرو والاعداد المسرودة نحو
واحد اثنان الخ وقيل لا حاجة لذكر التركيب
للاستغناء عنه بالمفيد اذ المفيد الفائدة
المذكورة لا يكون الا مركبا ويخرج بقوله المفيد
غير المفيد كالمركب الاضافى نحو عبد الله
والمزجى كبعلبك والتقييدى كالحيوان
الناطق والاسنادى المتوقف على غيره نحو
ان قام زيد والمعلوم للمخاطب نحو
السماء فوقنا والمجهول لعلها نحو ...
ونحوه الخ ويخرج بقوله بالوضع على الاول ما ليس بعربى ...

المجهول

المحمول علما وانما قيد بجعله علما لا نراد المركب علما كان كلاهما ونحو ذلك لا طائل تحته فالاولى حذفه والمفيد بالعقل كافادة اي المفيد بواسطة العقل فقط كذى افادة حياة اى ككلام ذى افادة حيا الخ او المراد وافادة المفيد بالعقل كافادة الخ فلابد من حذف مضاف من الاول ومن الثانى ليصح التمثيل ثم ان اضافة افادة الى حياة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل اى افادة اللفظ المسموع حياة المتكلم به الغير المشاهد ولذا قال من وراء جدار اى او نحوه من كل ساتر فهو من ذكر الخاص وارادة العام والمراد ان هذا لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة اى افادة حياة المتكلم وان سمى كلاما بالنسبة الى افادة المعنى الذى طريقه الوضع وانما قلنا بواسطة العقل فقط لاجل قوله من وراء جدار والا فلو كان المتكلم مشاهدا لم تكن افادة حياته بالعقل فقط بل به وبالبصر ويخرج على التفسير الثانى الخ تقدم ضعفه على لسانه اى منه ومحاكاة بعض الطيور يحتمل انه من اضافة المصدر لفاعله اى محاكاة بعض الطيور الالفاظ التى علمها الغير اياها حاكيا له كما لو علم انسان طائرا ان يقول عند الصباح قد اقبل النهار ثم سمعته يقول ذلك فانك تعلم ان النهار قد اقبل وليس بكلام لانه لم يقصد الافادة وانما نطق به الطائر على عادته هكذا قال بعضهم ويحتمل انه من اضافة المصدر لمفعوله اى محاكاة الانسان بعض الطيور الذى ينطق بما يفيد قاصدا التشبيه به وبه قال بعضهم ايضا وما اشبه ذلك اى ما اشبه ما تقدم من كلام النائم وما معه اى وما اشبهه من كل ما ليس مقصودا فى نفسه بجملة الصلة ولما كان الخ دخول على كلام المتن وقوله لابد اى لا فراق له من اجزاء اى اثنين فاكثر فاراد بالجمع ما فوق الواحد فلا يرد ان بعض المركبات قد يتركب من جزئين فقط كالكلام الذى نحن فيه احتاج جواب لما ان كانت حرفا وعاملها ان كانت ظرفا بمعنى حين او اذ على الخلاف معبرا حال من فاعل احتاج وقوله عنها اى عن الاجزاء وقوله مجازا حال من الاقسام اى حال كون الاقسام متجوزا بها عن معناها الحقيقى وهو الجزئيات ومعنى ذلك ان المتن عبر عن الاجزاء بالاقسام التى معناها الحقيقى الجزئيات لا الاجزاء على سبيل المجاز حيث

والمفيد بالعقل كافادة حياة المتكلم اذ
من وراء جدار ويخرج على التفسير الثانى
كلام النائم ونحوه من زال عقله ومن يجرى
على لسانه ما لا يقصده ومحاكاة بعض
الطيور وما اشبه ذلك ولما كان المركب
لابد له من اجزاء يتركب منها احتاج الى ذكر
اجزاء الكلام معبرا عنها بالاقسام مجازا اذا
كما فعل النحا جمع فى جمله

قوله بين احد او بالكد
لانه منطوق ولسبه
كانى اصدقاء له
مقلوبة عن الفه
مقلوبة عن واوله
احد او جمع جد
الواو الهمزة فلبد
مقلوبة عن الفا
ومثله فى ذلك ا
واليه اشار بعض

واصل اسماء
فضرفه ضما ولدنه
تحفظ وقل الذى بسد
حفظت شيئ وغا

فقال واقسامه ولم يقل واجزاؤه وذلك المجاز مجاز بالاستعارة المصرحة واجراؤها ان يقال شبهت الاجزاء بالاقسام بجامع الاندراج فان الاجزاء مندرجة تحت كلها والاقسام مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ الدال على المشبه به وهو لفظ الاقسام واستعمل في المشبه وهو الاجزاء فقال عطف على معبرا بتأويله بالفعل اى عبر فقال قال في الخلاصة

* واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا *

اى اجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها اى جملتها لا من جميعها وكلها اشار بهذا الى دفع ما ورد على تسمية هذه الثلاثة اجزاء وهو ان يقال ان اجزاء الشئ لا يوجد بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما سيأتي فلا يصح تسمية هذه الثلاثة اجزاء وحاصل الجواب ان هذا السؤال لا يرد الا لو اريد بالاجزاء الاجزاء الحقيقية ونحن لا نسلم ذلك بل المراد الاجزاء العرفية اى التى اشتهر اطلاق الاجزاء عليها في عرف النحاة وهى لا يلزم من عدمها عدم ما هى جزء له الا ترى انه يعد في العرف الشعر والظفر واليد والرجل اجزاء لزيد مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الاجزاء فمعنى كون هذه الثلاثة اجزاء الكلام انه يتركب من جملتها وهو يصدق بتركبه من كلها نحو هل زيد قام ومن اثنين منها نحو ضرب زيد ومن واحد نحو زيد قائم وتلخص من ذلك ان هذا التقسيم اى تقسيم الكلام الى هذه الثلاثة من تقسيم الكل الى اجزائه اى اجزائه العرفية لوجود ضابطه وهو عدم صحة الاخبار بالمقسم عن كل واحد من الثلاثة فلا يصح ان يقال الاسم كلام الخ لما بينهما من المغايرة فان الاسم يشترط فيه الافراد والكلام يشترط فيه التركيب وتنافى اللوازم يقتضى تنافى الملزومات وذلك كله مبنى على ان الضمير في واقسامه يرجع الى الكلام وهو الظ ويصح ان يرجع الى اللفظ لا بقيد المركب وما بعده ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم الكلى الى جزئياته لوجود ضابطه وهو صحة الاخبار بالمقسم عن كل من الثلاثة فيصح ان يقال الاسم كلمة الفعل كلمة الخ وتكون الاقسام مستعملة في معناها الحقيقى وهو الجزئيات ولا حاجة للتجوز الذى ذكره الش ولا يرد السؤال المتقدم

الذى

فقال واقسامه اى اجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها لا من جميعها (مقدم) لا تركيبها بالاجماع

الذى اشار الشارح الى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لان ذلك مبنى على ان الضمير راجع للكلام هذا ايضاح مراد الشارح وما فى الحاشية لمن زاد اى لزيادة من زاد الخ فهو على حذف مضاف وعدم الالتفات الى هذا القول وابطاله من وجهين الاول انه بعد انعقاد الاجماع على انه لا رابع وخرق الاجماع ممتنع بناء على ان اجماع النحاة فى الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه ويمتنع خرقه ووقع لبعض العلماء تردد فيه والثانى ان ما زاده داخل فى اول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة خالفة بكسر اللام من الخلافة اى سماه خليفة لا من المخالفة

وعنى بذلك اى اراد بذلك الرابع اسم الفعل اى اى اسم فعل من الافعال فاسم الفعل فى كلام الشارح مفرد مضاف فيعم سائر اسماء الافعال وان كان الذى مثل له اسم فعل الامر لان المثال لا يخصص فانه خلف عن اسكت اى خليفة عن لفظه فى افادة ما يفيده وفى هذا بيان لوجه التسمية بخالفة وهذا مبنى على انه مدلول اسم الفعل لفظ الفعل والحق عند المحققين انه وضع للدلالة على المعنى المصدرى وهو السكوت فى صه ثم استعمل فى معنى الفعل مجازا اسم اى وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصح الاخبار بالواحد عن الثلاثة او التقدير اولها اسم الخ وهذا بالنظر لما اعربه الشارح من تقدير المبتدا اعنى قوله وهذه الثلاثة اما بقطع النظر عنه وابقاء كلام المتن على حاله فاسم وما بعده بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل

وهو ثلاثة اقسام تقسيمه الى هذه الثلاثة ليشاكل ما صنعه فى الفعل والحرف من تقسيم كل ثلاثة اقسام والا فالاسم قسمان فقط لان المبهم من المظهر نحو هذا اى والذى وليس المبهم غير اسم الاشارة والموصول جاء اى وضع لمعنى وفى ذلك وصف الشئ بوصف ناقله لان المجئ لا يتصف به الحرف بل ناقله اى واضعه لمعنى اصله معنى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا وجملة قوله جاء لمعنى فى محل نصب حال من حرف لانه علم على الكلمة التى دلت على معنى فى غيرها فقط هذا هو الظاهر نحو هل اى فتدخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قائم ومحل كونها مشتركة ان لا يكون

ولا التفات لمن زاد رابعا وسماه خالفة وعنى بذلك اسم الفعل كصه فانه خلف عن اسكت وهذه الثلاثة اسم نحو زيد وهو ثلاثة اقسام مضمر نحو انا ومظهر نحو زيد ومبهم نحو هذا وفعل وهو ثلاثة اقسام ماض نحو ضرب ومضارع نحو يضرب وامر نحو اضرب وحرف جاء لمعنى وهو ثلاثة اقسام حرف مشترك بين الاسماء والافعال نحو هل وبل وحرف مختص بالاسماء نحو فى وحرف مختص بالافعال نحو لم وقد ويقوله جاء لمعنى خرج حروف الهجاء

اذا كانت اجزاء كلمة كزاي وزيد وياء ودال لا مطلقا لان حروف التهجي اذا لم تكن كذلك كانت اسماء لمعان نحو جيم مثلا اسم جه والدليل على انها اسماء قبولها علامات الاسم نحو كتبت جيما وهذه الجيم احسن من جيمك

الفعل في حيزها فان كان في حيزها فعل اختصت به ومن ثم ذكروا في باب
الاشتغال ان نحو هل زيد قام فاعل فعل محذوف يفسره المذكور وفي نحو
هل زيدا رأيته مفعول فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل رأيت
زيدا رأيته   اذا كانت اجزاء كلمة الخ اعلم ان حروف التهجي من زيد مثلا
انما هي ز ي د واما زاي وياء ودال فهذه اسماء تلك الحروف وان حروف التهجي
المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت اجزاء كلمة كالمثال المتقدم او لا كتب نحو
وح لا يصح تقييد الشارح لها في الاحتراز عما اذا كانت اجزاء كلمة لاقتضائه
انها اذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع انه ليس كذلك وايضا الذي احترز منه
بذلك القيد ليس منها بل هو اسماء وهي مسمياتها ويجاب عن الشارح بانه اراد
حروف التهجي الحقيقية وهي المسميات والمجازية وهي الاسماء من اطلاق اسم
المدلول على الدال في الثاني فالتقييد بقوله اذا كانت اجزاء كلمة بالنظر
للحقيقية وما خرج بذلك القيد منظور فيه للمجازية فالاعتراض مبني
على ان المراد الحقيقية والحاصل ان الحروف على ثلاثة اقسام الاول حروف
المعاني كمن وعن وهي قسيم الاسماء والافعال في قوله وحرف جاء لمعنى
الثاني حروف التهجي وهي مسميات الف با الخ وتسمى حروف المباني الثالث اسماء
مسميات الحروف وهي اسماء حقيقة لقبولها علامات الاسماء كما ذكره الش ولا
يطلق عليها حروف التهجي الا مجازا من اطلاق اسم المدلول على الدال كما مر وهذه
هي التي اطلق عليها الش حروف التهجي فساغ له الاحتراز عنها بقوله اذا
كانت اجزاء كلمة كما تقدم وحينئذ فالاحتراز بقوله جاء لمعنى من حروف
التهجي الحقيقية وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات اما المجازية وهي اسماء
تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لانها داخلة في اول الثلاثة وهو الاسم
هذا ايضاح ما في الحاشية   كزاي زيد الخ لابد من تقدير مضاف اي كمسميات
الخ لان غرضه التمثيل للحروف التي هي المسميات وهو انما مثل باسمائها
لا مطلقا اي لم يحترز من حروف التهجي المطلقة سواء كانت اجزاء كلمة وهي
الحقيقية ام لا وهي المجازية   اذا لم تكن كذلك اي اجزاء كلمة   اسم
جه اي اسم مسماه جه   كتبت جيما وهذه الجيم احسن من جيمك فالدليل
على انها اسماء دخول التنوين في الاول والدال على الثاني ومن والاضافة على الثالث

قوله

وكذا الباقي وإذا اردت معرفة كل من
الاسم والفعل والحرف (فالاسم) المتقدم
في التقسيم (يعرف) من قسيميه الفعل
والحرف (بالخفض) اي آخره والخفض
عبارة عن الكسرة التي تحدث

وكذا الباقي اي باقي الحروف نحو كتبته الا وهذا الدال احسن من
ذالك واذا اردت الخ اشار به الى ان قولكم فالاسم الخ جواب شرط
مقدر وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لانها تفصح عن الشرط المقدر فهي
رابطة للشرط المقدر بالجزاء الظاهر فالاسم اي افراده والمراد بعضها
لا كلها اذ من الاسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كنزال ووراك .
وليس المراد حقيقته وماهيته لصدقها بفرد واحد المتقدم فيه
اشارة الى ان الالف واللام للعهد الذكرى لتقدم مصحوبها ذكرا في قوله
اسم والقاعدة ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت عين الاولى وبذلك
ظهر حكمة تجريد الثلاثة من ال في قوله واقسامه اسم وفعل وحرف وتحليتها
بها في قوله فالاسم الخ بالخفض عبارة كوفية والجر عبارة بصرية
والخفض خاص بالاسماء وهو مقابل للجزم في الافعال وانما اختص
الخفض بالاسم حتى صح جعله علامة لان كل مجرور مخبر عنه في المعنى ولا
يخبر الا عن الاسم فلا يجر الا هو فان قيل كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق
الاخبار عنه لا بخصوص الخفض فالجواب ان الاخبار عنه علامة خفية
اذ الاخبار عنه لا يدركه المبتدي بخلاف الخفض ثم اعلم ان الاسم في اللغة
كل ما ابان عن مسماه فيصدق به وبالفعل وبالحرف اذ الغالب ان المعنى
اللغوي اعم من الاصطلاحي وفي الاصطلاح كلمة دلت على معنى في نفسها
ولم تقترن بزمان وضعا فقولنا كلمة يشمل كل كلمة لانه بمنزلة الجنس
وقولنا دلت على معنى في نفسها اي بلا واسطة يخرج الحرف اذ دلالته
على معنى في غيره وقولنا ولم تقترن بزمان وضعا يخرج الفعل اذ لا
بد من اقترانه باحد الازمنة الثلاثة وقولنا وضعا قيد في العقد
مدخل لما عرضت دلالته على الزمان من الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول
واسم الفعل ومخرج لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الافعال كعسى
وليس والخفض اي لفظه لاجل صحة الاخبار عنه بقوله عبارة وليست
ال للعهد لانه لم يرد مفهومه والمراد بالعبارة المعبر به عن الكسرة الخ
فيه قصور ودور اما القصور فلاقتصاره على الكسرة فلم يشمل الياء
والفتحة النائبتين عنها واما الدور فلاخذه المعرف في التعريف ويجاب

الدور توقف الشي على نفسه

عند دخول عامل الخفض ككسرة الدال
من زيد في نحو قولك مررت بزيد فزيد
اسم ويعرف ذلك بكسر آخره (و التنوين)
وهو نون ساكنة تتبع آخر الاسم في اللفظ
وتفارقه في الخط استغناء عنها بتكرار
الشكلة عند الضبط بالقلم

عن الاول بانه اقتصر على الكسرة لانها الاصل وعن الثاني بانه اعرف
لفظي فالمخاطب به من علم الكسرة التي تحدث بنحو باء الجر ولا يعلم انها
تسمى خفضا فالمقصود به بيان اللفظ والتسمية ثم ان تعريف الخفض
بهذا التعريف انما هو تعريف للفظ الخفض كما يرشد اليه تقدير المضاف
المتقدم لصحة الاخبار عنه بقوله عبارة والتعاريف ليست للالفاظ
وانما هي للمعاني فكان الاولى للشارح ان يقول في تعريفه على ان الاعراب
لفظي وهو نفس الكسرة وما ناب عنها او يقول على ان الاعراب معنوي وهو
تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها هذا ايضاح ما في الحاشية
عند دخول عامل الخفض المراد بعامل الخفض الحرف والاسم لا ثالث
لهما على الاصح ومقابله ان الجر قد يكون بالتبعية وقد يكون بالمجاورة
وسياتي ما في ذلك ان شاء الله تعالى ويعرف ذلك اي كونه اسما والتنوين
الواو بمعنى او التي لمنع الخلو يعني ان الاسم لا يخلو عن احدهما وقد يجتمعان
لا بمعنى مع لانها تشعر باشتراط اجتماعهما وهو اي اصطلاحا واما لغة
فهو مصدر نونت اي ادخلت نونا فاطلاقه عليها مجاز من اطلاق اسم المتعلق
بالكسر على المتعلق بالفتح ساكنة اي اصالة فلا يرد تحريكها لعارض
نحو محظورا انظر تتبع آخر الاسم فيه دور لاقتضائه توقف معرفة
الاسم على معرفة التنوين لكونه علامة له وتوقف معرفة التنوين على معرفة
الاسم لكونه ماخوذا في تعريفه وقد يقال الجهة منفكة لانه قد يعرف
الاسم بغير التنوين من العلامات فلم تتوقف معرفته اي الاسم على معرفته
ثم المراد بالآخر الآخر حقيقة كدال زيد او حكما كدال يد وباضافة آخر
الى الاسم خرج نون التوكيد في نحو لنسفعن لانها في آخر الفعل ولهذا لم
يحتج الى زيادة قول بعضهم في التعريف لغير توكيد وتفارقه في
الخط اي في غالب الاحوال وهو الرفع والجر فلا يرد انه يرسم الفا في حالة
النصب استغناء عنها علة لقوله تفارقه في الخط اي للاستغناء
عنها بالشكلة المكررة فهو من اضافة الصفة للموصوف والمكرر هو
الشكلة الثانية اما الاولى فهي لبيان الاعراب واعترض هذا التعليل بان الكلمة
قد لا تشكل فالاولى قول الرضي وانما لم يرسم للتنوين بدل لان الكتابة

جميعه

نحو زيد ورجل وصه ومسلمات فهذه اسماء لوجود التنوين في آخرها

مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا نحو زيد ورجل وصه ومسلمات اشار بتعداد الامثلة الى اقسام التنوين الخاصة بالاسم وهي اربعة الاول تنوين التمكين ويقال له تنوين التمكن وتنوين الامكنية وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وقيل ان تنوين رجل تنوين تنكير ورد بانه معرب وتنوين التنكير كما سياتي لا يدخل الا على المبنيات الثاني تنوين التنكير من اضافة الدال للمدلول وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة فهو يدل على ان ما لحقه اريد به غير معين ويقع سماعا في باب اسم الفعل كصه ومه وايه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت شخصا معينا اسمه سيبويه وايه بكسر الهمزة بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما اي اي حديث كان نونتهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه كذلك معرفة من قبيل المعرف بال العهدية وهو مبني على ان مدلول اسم الفعل المصدر اي مدلوله وهو الحدث وهو الصحيح كما تقدم واما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات كذا في الحاشية وقوله لان جميع الافعال نكرات كذا في التصريح ايضا واعترضه محشيه الروداني بانه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذي هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك في انه علم له اي علم شخصي وانما كان علما شخصيا لان اللفظ لا يتعدد بتعدد المتلفظ والتعدد بتعدده تدقيق فلسفي لا يعتبره ارباب العربية اهـ من الحفني على الاشموني قال في الحاشية وفي كلام بعضهم انه اذا قدر اي اسم الفعل معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذي هو بمعناه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد بتعدد اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصح ذلك وان كان مدلوله فعلا اهـ وقوله لمعقولية الفعل الخ اي للفعل من حيث حصوله في العقل من غير

لا عتبار التلفظ به وعرضه بهذه العبارة صحة جعل اسم الفعل معرفة
ونكرة على القول بان مدلوله لفظ الفعل الثالث تنوين المقابلة وهو
اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمى بذلك لانهم جعلوه
في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف والتاء في جمع المؤنث
علامة الجمع كالواو والياء في جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون
الزائدة لدفع توهم اضافة او افراد فزيد التنوين لذلك حتى لا يلزم
مزية الفرع على الاصل اذ لو لم يزد التنوين للزم ان في الفرع زيادة
بخلاف الاصل والفرع هو جمع المذكر السالم لكونه معربا بالحروف والاصل
هو جمع المؤنث السالم لكونه معربا بالحركات لان الاصل في الاعراب الحركات
والحروف نوائب عنها كما سيأتي الرابع تنوين العوض وهو ثلاثة اقسام
الاول عوض عن جملة أو جمل وهو اللاحق لاذ عوضا عما تضاف اليه
في نحو يومئذ وحينئذ والاصل يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا فحذفت
الجملة وجيء بالتنوين عوضا عنها اختصارا فالتقى ساكنان اذ والتنوين
فكسرت الذال على اصل التقاء الساكنين والاضافة في ذلك من اضافة
الاعم الذي هو يوم أو حين للاخص الذي هو وقت اذ كان كذا او كذا
الثاني عوض عن كلمة وهو تنوين كل في نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته
اى كل انسان وتنوين بعض في نحو قوله تعالى فضلنا بعض النبيين على بعض
اى على بعضهم الثالث عوض عن حرف وهو اللاحق للجموع المعتلة الآتية
على وزن فواعل نحو جوار وغواش وقواض في حالتي الرفع والجر بناء على أن
الاعلال مقدم على منع الصرف وهو المختار لان الاعلال متعلق بجوهر
الكلمة ومنع الصرف حال من احوالها بعد تمامها فاصله جوارى بالضم
او بالكسر والتنوين استثقلت الضمة او الكسرة على الياء فحذفت ثم حذفت
الياء لالتقاء الساكنين ثم وجدت صيغة منتهى الجموع الاقصى تقديرا
لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا لم يجر الاعراب على الراء فحذف تنوين الصرف
ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه
منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء لتنقطع طماعية
رجوعها وذهب بعضهم الى ان منع الصرف مقدم على الاعلال وقال كما تشهد به

و دخول الالف واللام عليه في اوله اسمان
نحو الرجل والغلام فالرجل والغلام اسمان (و)
لدخول الالف واللام عليهما في اولهما
و دخول الحروف (الخفض) عليه في اوله
نحو من الرسول فالرسول اسم لدخول حرف
الخفض عليه في اوله وهو من وهما مسلك
ما ذكره من علامات الاسم اربع اثنتان
يلحقان الاسم في آخره وهما الخفض والتنوين
واثنتان تدخلان عليه في اوله وهما الالف
واللام وحروف الخفض وعكس الترتيب
الطبيعي لطول الكلام على حروف الخفض

لغة من اثبت الياء حالة الجر مفتوحة فاصل جوار جوارى بلا تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت واتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر وانما كانت الفتحة في حالة الجر ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا عن حركة وهي الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة لا عن حرف وبه صرح المبرد والزجاجي وقيل هو عليه أيضا عوض عن حرف بان يقال استثقلت الضمة على الياء ثم وجد في آخره مزيد ثقل لكونه ياء مكسورا ما قبلها وقد اعل مع ال والاضافة في الرفع والجر بتقدير اعرابه استثقالا فاذا خلا من ال والاضافة تطرق اليه التغيير وامكن فيه التعويض فخففت بحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون باللفظ اخلال بالصيغة
ودخول الالف واللام الاولى ودخول ال ليكون جاريا على القاعدة من ان الكلمة التي على حرفين ينطق بلفظها وظاهره أن كل اسم تدخل عليه الالف واللام فيرد عليه الاعلام واسماء الاشارة والضمائر ويجاب بان المراد أن الاسم الصالح للالف واللام يعرف بصحة دخول الالف واللام عليه وبانه علامة فلا يضر انفكاكها ثم لا فرق في ال بين المعرفة والزائدة والموصولة كالضارب ومثلها ام في لغة حمير ولا يرد دخول ال الموصولة على المضارع في قوله (ما انت بالحكم الترضى حكومته) لانه شاذ على الراجح نعم تستثنى الاستفهامية في قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت فى اوله تفسير لعليه او بدل ودخول حروف الخفض نبه باعادة المضاف الذي هو لفظ دخول على ان حروف الخفض معطوفة على الالف واللام فى اوله اى على أوله سواء كان اسما صريحا نحو من الرسول او مؤولا نحو عجبت من ان تقوم وسواء كان مدخولها الذي هو الاسم مذكورا كما مثل او مقدرا نحو (والله ما ليلى بنام صاحبه) لان مدخول حرف الجر اسم تقديرا اى بليل مقول فيه نام صاحبه وعكس الترتيب الطبيعي المراد بالترتيب الطبيعي هنا ان يتكلم اولا على ما يدخل في الاول وآخرا على ما يدخل في الآخر والمص رحمه الله تعالى خالف هذا فتكلم اولا على ما يدخل في الآخر وآخرا على ما يدخل في الأول وعذره طول الكلام على حروف الخفض لان عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه كما ذكره الش ويكون المراد بالترتيب الطبيعي

ماتقدم سقط مايقال ان الترتيب الطبيعي هوان يكون وجود الثاني
متوقفا على وجود الاول ويكون الاول علة للثاني كتوقف الابن على الاب
وما هنا ليس كذلك وعطف العلامات فيه تغليب فانه لم يعطف كل العلامات
ضرورة ان الاولى ليست معطوفة اشعارا فيه انه لا اشعار للعطف
بذلك نعم هو صادق بذلك وقد لا يجامع انه هذا يغني عنه قوله
في الجملة واتى به للايضاح كالالف واللام مع التنوين لانه يكون للتنكير
وهي تكون للتعريف ولا يجتمعان في مادة واحدة لتضادهما وكذا التنوين مع
الاضافة لانه يوذن بالانفصال وهي توذن بالاتصال وما احسن قول
بعضهم كاني تنوين وانت اضافة فاين تراني لا تحل مكانيا ثم استطرد
عطف على متوهم اى قال ذلك ثم استطرد والاستطراد ذكر الشئ في غير
محله لمناسبة لان محل حروف الخفض آخر الكتاب وانما ذكرت هنا لمناسبة
انها من خواص الاسم وفي كون ذلك استطرادا وقفة لانه لما ذكر ان الاسم
يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الى بيانها فكأن قائلا يقول له وما
هي حروف الخفض فقال من الخ من اى وما عطف عليها فسقط ما يقال انه
اخبر بالمفرد الذى هو من عن الجمع الذى هو حروف لانه مرجع هي ولا يقال
ان من حرف وهو لا يقع مبتدا ولا خبرا لان المراد لفظها والحرف اذا اريد
لفظه صار اسما فيصح الحكم عليه وبه الابتداء اى زمانا كسرت من يوم
الخميس الى يوم الجمعة او مكانا كسرت من البصرة الى الكوفة والمراد بالغاية
في قولهم لابتداء الغاية المسافة من اطلاق الجزء وارادة الكل ومن
ومن معانيها الانتهاء اى انتهاء الغاية اى المسافة المخصوصة من زمان او مكان
المجاوزة هي لغة بعد شئ عن شئ واصطلاحا بعد شئ عن المجرور بها
بواسطة ايجاد مصدر الفعل المعدى بها اى الذى قبلها وتكون حقيقة في
الاجسام كرميت السهم عن القوس ومجازا في المعاني نحو اخذت العلم عن زيد
رميت السهم عن القوس اى باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي وهذا
مثال للمجاوزة الحقيقية والمعنى فيه صحيح مستقيم وتقدم مثال المجازية
وهو اخذت العلم عن زيد والمعنى فيه غير صحيح لان المعنى جاوزت العلم عن
زيد اى باعدته عنه بواسطة الاخذ وهذا لا يصح وانما المعنى انه سبحانه وتعالى

وعطف العلامات بالواو المفيدة لمطلق
الجمع اشعارا بان بعضها قد يجامع بعضها
في الجملة كالخفض مع التنوين او مع
الالف واللام وقد لا يجامع كالالف
واللام مع التنوين ثم استطرد بذكر
جملة من حروف الخفض فقال (وهي)
اى حروف الخفض (من) بكسر الميم (ومن
معانيها الابتداء (والى) ومن معانيها
الانتهاء ويمثل لهما بسرت من البصرة
الى الكوفة فالبصرة والكوفة اسمان
لدخول حرف الخفض عليهما وهو من في
الاول والى في الثاني (وعن) ومن
معانيها المجاوزة نحو رميت السهم عن
القوس فالقوس اسم لدخول عن عليه

خلق فيك علما بواسطة اخذك عنه كما خلق فيه العلم فكان العلم الحاصل لك تجاوز منه اليك والمعنى في رضى الله عنهم ان الرضى كان لما عمهم وفاض تجاوز عنهم كالماء اذا امتلأ مكانه تجاوز منه الى غيره الاستعلاء أى العلو فالسين والتاء زائدتان والمعنى ان من معانيها ان شيأ علا وتفوق على المجرور بها حقيقة كمثال الشارح وهو صعدت بكسر العين كعرجت على الجبل او مجازا نحو عليه دين الظرفية هي حلول شئ في شئ وهي حقيقة في الاجسام وضابطها ان يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز كمثال الشارح ومجازية وضابطها ان يفقد التحيز والاحتواء او احدهما مثال ما فقدا فيه معا النجاة في الصدق ومثال ما فقد فيه التحيز دون الاحتواء العلم في صدر زيد ومثال عكسه زيد في البرية بضم الراء اى وفتح الباء مشددة او مخففة وبهما قرئ قوله تعالى ربما يود الذين كفروا ومن معانيها التقليل اى على قلة والتكثير على كثرة وقيل لم توضع لواحد منهما بل يستفاد احدهما بالقرينة وعليه فيؤ التعبير بقوله ومن معانيها نظر لاقتضائه نسبة المعنى اليها وقد اشار للمشهور فيها مع شروطها بعضهم بقوله

تقليل للتكثير ورب كثيرة وجاءت لتقليل ولكنه يقل

وتصديرها شرط وتاخير عامل وتنكير مجرور بها هكذا نقل

وزيد على هذه الشروط ان يكون عاملها فعلا ماضيا لأنها في جواب ماض منفي اما ظاهر أو مقدر كقولك رب رجل كريم لقيته جوابا لمن قال ما لقيت رجلا كريما اى لا تنكر لقاء الكرام بالمرة فاني لقيت منهم قليلا ولهذا لا يجوز رب رجل اضرب وهي تعمل ظاهرة كما مثل ومقدرة قال ابن مالك وحذفت رب فجرت بعد بل الخ وباشتراط تنكير مجرورها يعلم انها لا تجر الضمير وقد تجره قليلا بشرط ان يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا ابدا مفسرا بتمييز مطابق للمعنى المراد نحو ربه رجلا وربه امراة وربه رجلين وربه امراتين وربه رجالا وربه نساء ثم ان رب حرف شبيه بالزائد وفرع عليه ابن هشام في المغني ان محل مجرورها في نحو رب رجل عندي رفع بالابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع او نصب كما في هذا القيته وزيدا ضربته التعدية اعلم ان باء التعدية تسمى باء النقل

(وعلى) ومن معانيها الاستعلاء نحو صعدت على الجبل فالجبل اسم لدخول على عليه (وفي) ومن معانيها الظرفية نحو الماء في الكوز فالكوز اسم لدخول في عليه (ورب) بضم الراء ومن معانيها التقليل نحو رب رجل كريم لقيته فرجل اسم لدخول رب عليه (والباء) الموحدة ومن معانيها التعدية نحو مررت بالوادي فالوادي اسم لدخول الباء عليه

(والكاف) ومن معانيها التشبيه نحو زيد
كالبدر فالبدر اسم لدخول الكاف عليه
(واللام) ومن معانيها الملك نحو المال
للخليفة فالخليفة اسم لدخول اللام عليه
(وحروف القسم) بفتح القاف والسين
المهملة بمعنى اليمين وحروف القسم من
حروف الخفض ولكن بحثت حروف القسم
لدخولها على المقسم به (وهي) ثلاثة

أيضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا والتعدية بهذا المعنى
مختصة بالباء مثال ذلك ذهبت بزيد بمعنى اذهبته اى صيرته ذاهبا
واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين احرف الجر التى
ليست زائدة ولا شبيهة بالزائد والأولى حمل التعدية فى كلام الشارح
على الاولى حتى تميز الباء بها عن سائر الحروف لكن يعكر عليه المثال وهو
قوله مررت بالوادى فانه يحتمل التعدية العامة اعنى المشتركة بينها وبين
حروف الجر لانه يحتمل ان الباء فيه بمعنى فى وان تكون للالصاق وان تكون
للتعدية الخاصة اى صيرت الوادى ممرورا به لكن المناقشة فى المثال ليست
من دأب المحصلين وكان الاولى للشارح ان يذكر بدل التعدية الالصاق لانه
الاصل فى معانى الباء ولم يذكر لها سيبويه غيره وهو حقيقى نحو به داء اى
التصق به داء ومجازى نحو مررت بزيد اى التصق مرورى بمكان يقرب
منه فكانه التصق به التشبيه هو فى اللغة مصدر شبه الشئ بالشئ
اذا جعله شبهه قال تعالى ولكن شبه لهم اى القى لهم شبهه على غيره وفى
الاصطلاح الحاق ناقص فى الشرف او فى الخسة بكامل فيهما وقد مثل
الشارح لالحاق الناقص فى الشرف بالكامل فيه بقوله زيد كالبدر ومثال
الحاق الناقص فى الخسة بالكامل فيها زيد كالحمار فان الحمار فى البلادة
اكمل من زيد فيها ومن معانيها الملك بكسر الميم واسكان اللام وضابطها
ان تقع بين ذاتين وتكون داخلة على من يملك نحو المال للخليفة وتكون
لشبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص وضابطها ان تقع بين ذاتين وتكون
داخلة على ما لا يملك نحو الباب للدار وتكون للاستحقاق اذا وقعت بين
معنى وذات نحو الحمد لله للخليفة بالفاء الذى يخلف غيره فعيلة بمعنى
فاعل او الذى استخلفه غيره فعيلة بمعنى مفعول والسين اى وفتح السين
بمعنى اليمين اى الحلف وحروف القسم من حروف الخفض اشار به
الى ان قول المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من ويحتمل ان يكون
مجرورا عطفا على الالف واللام اى ودخول حروف القسم ويكون من ذكر
الخاص بعد العام ونكتة اختصاصها بالدلالة على القسم مع الجر بخلاف
باقى حروف الخفض فانها جارة ولا تدل على القسم ثلاثة اشار به الى ان

الجر

الخبر بمجموع الواو والباء والتاء فلا يقال اخبر بالمفرد عما مرجعه الجمع
الواو والباء والتاء وشروط الواو ثلاثة أحدها حذف فعل القسم
معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا
من اصلها اي الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله
اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال
وك كما يقال بك وهذه الشروط في التاء المثناة فوق وتزيد اختصاصها
بلفظ الجلالة كتالله وحكى الاخفش ترّبي وترب الكعبة وهو شاذ واما الموحدة
فلا يشترط فيها شيء من ذلك وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما فيه بقوله

* في ظاهر مع حذف فعل القسم * بالواو مع ترك السؤال اقسم *
* وهذه الشروط في التاء وزد * تخصيصها بالله والبا عمم *

وكان الاولى للمص تقديم الباء الموحدة على الواو لاصالتها وكونها اعم
الحروف لانه لا يشترط فيها شيء لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة
دورانها على الالسنة وان كانت الباء اصلا لها وقد تجعل هاء اي تبدل
التاء على قلة هاء هالله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف
وحذفها لله لا يؤخر الاجل بكسر اللام ونقل فتحها اي مع جميع المظهرات
والاصل والله لا يؤخر الاجل ويؤخر يصح ان يكون مبنيا للفاعل والاجل
مفعول له والفاعل ضمير يعود الى الله ويصح ان يكون مبنيا للمفعول والاجل
نائب الفاعل وعلى كل الجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب والفعل
لغة هو الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعود وغير ذلك واصطلاحا
كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمان وضعا فكلمة بمنزلة الجنس وخرج
بقوله دلت على معنى في نفسها الحرف وخرج بقوله واقترنت بزمان الاسم
وخرج بقوله وضعا اسم الفاعل كضارب واسم المفعول كمضروب وخرج
ايضا اسماء الافعال كهيهات فان اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع لانها
اما موضوعة للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كما
ذهب اليه بعضهم واما لانها وضعت للمعنى المصدري ثم استعملت غالبا
في معنى الفعل كما ذهب اليه آخرون ودخل نحو عسى وليس ونعم وبئس مما
هو فعل ويدل على الزمان في الاصل وعدم دلالته عليه عارض لكونه

(الواو) وتختص بالظاهر نحو والله
والطور (والباء) الموحدة وتدخل على
الظاهر نحو بالله وعلى المضمر نحو بك لافعلن
(والتاء) المثناة فوق وتختص بلفظ
الجلالة غالبا نحو تالله واصلها الباء او الواو وقد
تجعل هاء نحو ها الله لافعلن وقد تحذف
اللام نحو لله لا يؤخر الاجل (والفعل)

اشبه الحرف في الجمود وعدم التصرف فانسلخ عن ذلك والمراد بالوضع ما يشمل التقديري لانه لم يثبت في عسى وضعه للزمان لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهي تاء التانيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجا له في نظم اخواته فان قلت هذا التعريف منتقض بما لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلنا يكفي في ذلك توهم العقل الزمان **بكسر الفاء** احترازا عن مفتوحها فانه مصدر واما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح والا فهما في اللغة مصدران لفعل يفعل **بقد** اي بقبوله دخول قد الحرفية عليه وهي المفهومة عند الاطلاق فتقييد الشارح لها بالبيان الواقع والا فهي المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه لان المراد بدفع الايراد اذا دل عليه دليل والدليل هنا انصراف الاسم اليها عند الاطلاق **وتدخل على الماضي** اي للتحقيق في غالب الاحوال نحو قد قام زيد وقد افلح المؤمنون وللتقريب الحال نحو قد قامت الصلاة **وعلى المضارع** اي للتقليل اما في وقوع الفعل ولا يكون الا في غير كلام الله عز وجل نحو قد يقوم زيد وقد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل واما في متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ويكون في القرآن نحو قد يعلم ما انتم عليه اي من الاحوال اي ما انتم عليه اقل معلوماته فقد افادت في هذا المثال التحقيق والتقليل معا لكن الاول باعتبار الفعل والثاني باعتبار متعلقه **لانها بمعنى حسب وتستعمل مبنية** وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها نحو قد بسكون الدال اي حسب زيد درهم فقد اسم مبتدا مبني على السكون في محل رفع وزيد مضاف اليه ودرهم خبره وتستعمل معربة لاضافتها المانعة من تحتم البناء فتقول قد زيد درهم برفع قد على الابتداء ودرهم على الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفي فترفع الفاعل وتنصب المفعول تقول قد زيدا درهم اي يكفيه درهم وبوصف الاضافة بالمانعة من تحتم البناء يندفع الاعتراض بانها كيف تبنى مع انها مضافة والاضافة من خواص الاسماء فيضعف شبهها بالحرف وحاصل الجواب ان الاضافة لا تمنع جواز البناء بل وجوبه فيجوز معها البناء والاعراب

والبن

بكسر الفاء (يعرف) من قسيمه الاسم والحرف (بقد الحرفية) وتدخل على الماضي نحو قد قام وعلى المضارع نحو قد يقوم فقام ويقوم فعلان لدخول قد عليهما بخلاف قد الاسمية فانها مختصة بالاسماء لانها بمعنى حسب نحو قد زيد درهم

(والسين وسوف) ويختصان بالمضارع نحو سيقوم وسوف يقوم فيقع فعل مضارع لدخول السين وسوف عليه (وتاء التانيث الساكنة والحرف) بعرف بانه

والسين ال للعهد الذهني اى السين المعهودة عند النحاة وهى سين الاستقبال التى معناها التنفيس فخرج السين الهجائية وسين الصيرورة كاستحجر الطين اى صار حجرا وغيرهما وسوف هى كلمة تنفيس كالسين الا انها تدل على الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل على الاستقبال القريب فهى اكثر تنفيسا لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وهذا كله على ان السين وسوف كلمتان مستقلتان وهو مذهب الجمهور وقيل ان السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ومعنى التنفيس تاخير الفعل فى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال يقال نفسته اى وسعته ونفست له اى وسعت له وانما لم يعرف المص سوف بال كما عرف السين لان سوف اريد بها لفظها والكلمة اذا اريد بها لفظها صارت علم جنس والاعلام لا تدخل عليها ال الا سماعا اذ يمتنع اجتماع اداتى تعريف على معرف واحد وهو مبنى على الفتح لعدم تغير الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة حرفيته س فغيرت الى سين وجعلت اسما وصار معربا فابدخول ال فاعرب وتاء التانيث اى الدالة على تانيث المسند اليه اى كونه مونثا فاعلا كان او نائبا عنه او اسم كان فخرجت تاء ربت وثمت اذا اسكتا لانها فيهما لتانيث اللفظ الساكنة اى اصالة فلا يضر تحريكها لعارض نحو قالت اخرج فى التامة قالتا ائتينا طائعين فخرجت المتحركة اصالة فان حركتها ان كانت اعرابا اختصت بالاسم كقائمة وان كانت غير اعراب دخلت على الثلاثة كلا قوة وربت وتقوم هند واعلم ان ماذكره المص من علامات الماضى والمضارع فقط وهى ثلاثة اقسام ما اشترك بينهما وهو قد ولا تدخل الا على المتصرف المثبت المجرد من ناصب وجازم فلا تدخل على الانشاء فلا يقال قد رحم الله زيدا بمعنى اللهم ارحمه وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف وما اختص بالماضى وهو تاء التانيث الساكنة اصالة ولم يذكر المص ما اختص بالامر وهو دلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة كاضربى او نون التوكيد كاضربن ولعل تركه لها لعسرها على المبتدى بسبب انها مركبة من شيئين كما علمت ولانه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بان الفعل قسمان ماض ومضارع والامر قطعة من المضارع والحرف هو لغة الطرف واصطلاحا ما دل على معنى

فى غيره ولم يكن احد جزءى الجملة فقولنا ما دل على معنى فى غيره معناه
انه يشترط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر المتعلق فاذا قلت سرت
من البصرة مثلا فمعنى من وهو الابتداء لا يستفاد الا بذكر البصرة الاترى
انك اذا وقفت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده
وبذلك يخرج الاسم والفعل فانهما يدلان على معنى فى انفسهما فانه يفهم من
زيد الشخص المعروف ومن قام وحدث قيام ماض فالقيام من الحروف والمضى
من الصيغة وبقولنا ولم يكن احد جزءى الجملة يندفع ايراد الموصول ونحوه فانه
وان كان يدل على معنى فى غيره وهو الصلة الا انه يكون احد جزءى الجملة نحو
اعجبنى الذى قام ابوه وكذلك اسماء الاستفهام وشبهها الاترى انك اذا
قلت من ابوك فقد دلت على معنى فى غيرها وهو الاستفهام عن الأب
ما لا يصلح الخ اى كلمة لا يصلح معها الخ وبايقاع ما على كلمة اندفع ايراد الجملة
فانها يصدق عليها قوله ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل فكان
حق التعبير تأنيث الضمير فى معه الا انه ذكره مراعاة للفظ ما فان قيل ان
أريد بدليل الاسم والفعل خصوص ما ذكره فقط ورد عليه ان لنا كلمات
كثيرة لا تقبل ما ذكره وليست بحرف وان اريد ما ذكره وما لم يذكره فهو
حوالة على مجهول اجيب بان لنا ان نختار الاول وغاية ما يلزم كون هذا
التعريف تعريفا بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز
فى الجملة ولنا ان نختار الثانى ونقول المقصود بهذه المقدمة المبتدى
وهو لا يستقل بالافادة والموقف يبين له ما لم يذكره المص وعلى الاول
تكون اضافة دليل الى ما بعده للعهد الذكرى وعلى الثانى تكون الاستغراق
وكان الاولى ان يعبر المص بالعلامة بدل الدليل لان الدليل دلالته قطعية
والعلامة دلالتها ظنية والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله انما عبر بالدليل
لان الدليل والعلامة والبرهان والحجة عند اهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد
بالصلاحية المنفية الصلاحية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية لان الكلام
فى مبحث الالفاظ وهذا امر لغوى لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى ان
يشهد اهل اللغة ان دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول من وال
الموسوف مثلا على الباء او رب مثلا   ولا دليل الفعل عطف بالواو دون

(ما لا يصلح معه دليل الاسم) اى ما يعرف به
الاسم من الخفض والتنوين ودخول الالف
واللام وحروف الخفض (و) ما (لا) يصلح معه
(دليل الفعل) اى ما يعرف به الفعل من قد
والسين وسوف وتاء التانيث الساكنة

او ليفيد اشتراط المعية في النفي واعادة حرف النفي للتنصيص على المعية لانه لو اوان كانت ظاهرة فيها لا تفيدها نصا الا ترى انك لو قلت ماجاء في زيد وعمرو كان ظاهرا في انتفاء مجيئهما معا محتملا لانتفاء مجئ احدهما فاذا قلت ماجاء في زيد ولا عمرو كانت نصا في انتفاء مجيئهما معا فعدم صلاحيته استشكل بان العدمي لا يكون علامة للوجودي واجيب بان العدمي قسمان عدم مطلق وهو الذي لا يكون علامة للوجودي وعدم مقيد وهو يكون علامة له وما هنا من الثاني لان المراد عدم علامة الاسماء والافعال لا العدم مطلقا وانما جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية دون العكس لانهما اشرف منه والوجودي اشرف من العدمي فاعطي الاشرف للاشرف والاخس للاخس بالكلية اى لا من اسفلها ولا من فوقها

* باب الاعراب *

هذه ترجمة وهي كلمتان ثانيتهما وهو الاعراب مجرورة لا غير واما الاولى وهي لفظة باب فيجوز فيها الرفع والنصب فالرفع على انه خبر لمبتدا محذوف تقديره هذا باب الاعراب او على انه مبتدا حذف خبره تقديره باب الاعراب هذا محله واذا دار الامر بين هذين التقديرين قيل الاول اولى لان الخبر محط الفائدة فالاولى بالحذف المبتدا وقيل الثاني هو الاولى لان المبتدا مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره فالخبر اولى بالحذف واما النصب فعلى انه مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ او تعلم باب الاعراب ولا يصح ان يكون المحذوف اسم فعل تقديره هاك لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا على الاصح واما الجر فبحرف محذوف تقديره انظر في باب الاعراب فمنعه الجمهور لان الجار لا يعمل محذوفا الا شذوذا واولى الكل الرفع لان فيه ابقاء احد ركني الاسناد ويليه النصب واضعفها الجر لما تقدم والباب لغة ما يدخل منه الى غيره واصطلاحا الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد من ان اسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة واضافته الى الاعراب من اضافة الدال للمدلول اى باب دال على الاعراب اى على حقيقته واقسامه لانه تكلم عليهما فيه فتكلم على الاول بقوله هو تغيير الخ وعلى الثاني بقوله واقسامه

فعدم صلاحيته لدليل الاسم ولدليل الفعل دليل على حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلامة الجيم نقطة من اسفل وعلامة الخاء المعجمة نقطة من فوق وعلامة الحاء المهملة عدم النقطة بالكلية (ابن عبد الاعرابي)

اربعة الخ والاعراب في اللغة له معان كثيرة المناسب منها هنا الابانة والتغيير لظهور نقله في الاصطلاح عنهما لان الكلمة اذا اعربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف واما في الاصطلاح ففيه مذهبان احدهما انه لفظي اى نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما وعليه فحده ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف فاى شئ جيء به لبيان الامر الذى يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية والاضافة ويقابله البناء فحده ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من سكونين والثانى انه معنوى والحركات دلائل عليه وعليه فحده ما قاله المص تغيير الخ ويقابله البناء فحده لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال فخرج الفتى ونحوه والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت ويعلم من تعريف الاعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما وهو المعرب والمبنى بكسر الهمزة احترازا من الاعراب بفتحها وهو اسم لسكان البوادى في اصطلاح من يقول الخ اختار هذا المذهب الاعلم وكثيرون وهو ظاهر مذهب سيبويه واعترض هذا المذهب بانه يقتضى ان التغيير الاول ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف وليس كذلك تغيير الخ اعترض بان التغيير فعل الشخص والمقصود تفسير الاعراب الذى يتصف به اللفظ فلا يصح تفسيره به وحمله عليه مع ان الخبر عين المبتدا واجيب بان المراد بالتغيير اثره وهو التغير لانهم كثيرا ما يطلقون المصدر ويريدون به الحاصل بالمصدر من اطلاق اسم السبب على المسبب وهو بهذا المعنى يصح وصف اللفظ به احوال جمع حال وهو الصفة اشار به الى ان المتغير انما هو صفة اواخر الكلم لا ذاتها وفيه قصور لانه لا يشمل تغير ذات الاواخر بان يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كما في المثنى والجمع حال النصب والجر او حكما كما فيهما حال الرفع لان الالف والواو صارا الشيئين بعد ما كانا الشئ واحد لانهما صارا علامتين للتثنية والجمع وعلامتين للاعراب بعد ما كانا للاول فقط وعبارة المتن بدون ذلك التقدير صادقة بذلك وبتغير الصفة بان تبدل حركة بحركة اخرى حقيقة كما في زيد حال نصبه وجره او حكما

بكسر الهمزة (الاعراب) في اصطلاح من يقول انه معنوى (هو تغيير) احوال

(اواخر الكلم) حقيقة كآخر زيد أو
حكما كآخر يد ودم والمراد بتغيير الآخر
تصييره مرفوعا او منصوبا او مخفوضا

كما فى غير المنصرف حال جره بعد نصبه ويمكن ان يجاب عنه بانه انما
تقيد بالاحوال نظرا الى ان الاصل فى الاعراب ان يكون بالحركات
اواخر الكلم لاختلاف العوامل اعترض بان الاواخر جمع واقله ثلاثة
فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا بتغيير ثلاثة اواخر والامر بخلافه واجيب
بان الاضافة للجنس وهى تبطل معنى الجمعية فالمراد جنس الاواخر الصادق
بالواحد وبالاكثر واعترض ايض بان الكلم اسم جنس جمعى اقل ما يطلق عليه
ثلاث كلمات فلا يدخل فى التعريف تغير آخر كلمة واحدة او كلمتين واجيب
بان لامه للجنس فالمراد جنس الكلم واعترض ايض بان العوامل جمع اقله
ثلاثة فيلزم ان لا يتحقق الاعراب الا باختلاف ثلاثة عوامل والامر بخلافه
واجيب بجواب ما تقدم قبله وهذا الاعتراض بعينه وارد على قولك احوال
وجوابه ان الاضافة للجنس وتقييده بالاواخر بيان لمحل الاعراب لا للاحتراز
فلا يقال ما خرج به يخرج بقوله لاختلاف العوامل لان التغيير بسبب العوامل
لا يكون الا فى الاواخر ولك ان تجعله للاحتراز من الاوائل والاواسط كتغيير
التكسير والتصغير فى قولك فى زيد زيود وزييد ولا يضر خروج ذلك
بما بعده لان هذا سابق وقع فى مركزه والاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير
موجه حقيقة او حكما لان من اواخر يعنى ان آخر الكلمة قد يكون
آخرا حقيقة بان لم يحذف منها شئ كدال زيد وقد يكون آخرا حكما بان
يحذف منها آخرها كيد ودم فان اصلهما يدى ودمى حذفت الياء وجعلت
الدال والميم فى حكم الآخر بان صارتا محل الاعراب وكالافعال الخمسة نحو
يفعلان فان علامة الاعراب فيها ثبوت النون مع انها ليست آخرا ولا متصلة
بالآخر بل بالضمير الذى هو الفاعل لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل
لم يعد فاصلا وكانت منزلته منزلة الآخر تصييره مرفوعا الخ الضمير
راجع للآخر وهو يقتضى ان المرفوع او المنصوب او المخفوض هو نفس الآخر
وليس كذلك لان الذى يوصف باحد هذه الثلاثة انما هو الكلمة بتمامها
واما الآخر فهو محل ظهوره ويجاب بان الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة
بتمامها فهو من اطلاق الجزء وارادة الكل ثم ان قوله مرفوعا الخ فيه قصور
لانه لا يتناول الجزم فى الفعل المضارع مع انه داخل فى الكلم كما سيذكره

بعد ان كان موقوفا قبل التركيب والمراد
بالكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع
الذي لم يتصل باخره نون الاناث ولم يباشره
نون التوكيد (لاختلاف العوامل) متعلق
بتغير علامة والمراد باختلاف العوامل
تعاقبها على الكلم (الداخلة عليها)

بعد ويجاب بانه اقتصر في البيان على اعراب الاسم لشرفه وقوله بعد ان
كان موقوفا فيه اعتبار الانتقال من السكون الى احد هذه الثلاثة على
البدل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الاخر وهذا تحكم ويجاب بان
الانتقال من احدها الى الآخر يعلم انه اعراب بالاولى لانه اذا كان الانتقال
من الوقف يسمى اعرابا فبالاولى الانتقال من حالة من حالات الاعراب الى اخرى
بعد ان كان موقوفا اي ساكنا لا متحركا بحركة اعراب ولا بناء هنا
اي في تعريف الاعراب الاسم المتمكن اي المعرب سواء كان امكن اي منصرفا
كزيد او غير امكن اي غير منصرف كاحمد نون الاناث اي نون النسوة والمراد
النون الموضوعة لهن وان استعملت في الذكور كما في قوله في صفة اللصوص
يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب
ولم تباشره نون التوكيد اي لفظا او تقديرا فما لم تباشره نحو
لتبلون وليصدنك فهما من المعرب على انه علة له اي علة لوجوده
وتسميته اعرابا فمتى وجد اختلاف العامل وجد التغير ومتى انعدم الاختلاف
انعدم التغير واورد عليه انه قد يوجد الاختلاف ولا يوجد التغير كما في
ضربت زيدا وان زيدا ورايت زيدا وقد يوجد التغير ولا يوجد اختلاف
العامل كما في المعرب ابتداء المنقول من الوقف الى وجه من وجه الاعراب
واجيب عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل وهي
في ضربت زيدا وان زيدا ورأيت زيدا لم يختلف عملها لانه واحد وهو
النصب فلذا لم يتغير الآخر فاختلافها في العمل يلزمه تغير الآخر وعن
الثاني بان المراد باختلاف العوامل اختلافها ولو من العدم الى الوجود
وهذا غير ما ذكره الشارح كذا يفهم من الحاشية اقول هذا لا ينافي ما في الشرح
لاحتماله ارتكاب التجوز في التعاقب الذي فيه بان يراد به ما يشمل الوجود
بعد العدم من اطلاق الملزوم وهو التعاقب وارادة اللازم وهو الوجود
بعد العدم فتامل بانصاف وخرج بقيد اختلاف العوامل تغير الاواخر لا
بسبب كحيث اذا فتحت بعد ضمها او بسبب آخر كالتغير بسبب الاتباع كالحمد لله
بكسر الدال فان ذلك لا يسمى اعرابا الداخلة عليها صفة للعوامل وجاز
ذلك وان كان الموصوف جمعا لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحدة

ممن يعقل والضمير في عليها راجع الى الكلم والكلم اسم جنس جمعي يجوز
في ضميره التذكير والتانيث والتذكير احسن   واحدا بعد واحد
منصوب على انه مفعول مطلق اي دخول واحد بعد دخول واحدا وعلى
الحال اي حال كونها مترتبة في الدخول فلا يجتمع اثنان منها على تركيب
واحد من جهة واحدة   جمع عامل وانما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ
جمع فاعل على فواعل لانه محل ذلك في غير مسائل مستثناة منها ما لم يكن فاعلا
مستعملا اسما والا ساغ كما هنا فان العامل صار علما بالغلبة لامر مخصوص
والمراد بالعامل المقام للاختصار ولم يقل بالعوامل يا لجميع لان التعاريف
الحقيقية المدلول عليها بالمفرد وليست للافراد المدلول عليها بالجمع
ما به يتقوم الخ اي شيء ملفوظ به او مقدرا ومعنوي بسببه يحصل
معنى من المعاني المقتضية اي الطالبة للاعراب اي لبيان الحركات والسكنات
لفظيا اي ظاهرا او مقدرا   نحو جاء اي جاء ونحوه كرجع وذهب
فانه يطلب الفاعل اي المتصف بالفعل وقوله المقتضي اي الطالب الرفع
اي من حيث فاعليته لا من حيث ذاته فاندفع ايراد ان المقتضي للرفع انما
هو الفاعلية لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وانما كانت الفاعلية مقتضية
للرفع لانه علامة عليها فافهم وقس عليه ما بعده   فانه اي رايت بجملته
من الفعل والفاعل على ما هو ظاهر كلامه وهو احد اقوال اربعة ذكرها الش
في شرح التوضيح اصحها ان الفعل وحده هو الذي يطلب المفعول الواقع
هو عليه   المقتضي اي الطالب للنصب من حيث المفعولية لا من حيث
الذات كما علم مما مر   فانها تطلب المضاف اليه المراد بالمضاف اليه هنا
هو المجرور لان احرف الجر تسمى حروف الاضافة لانها تضيف معاني
الافعال الى الاسماء وتوصلها اليها ولا فرق في المضاف اليه بين الحقيقي
كما مثل والحكمي كما في بحسبك زيد فان الباء فيه وان كانت زائدة حصل
بها كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فلا يقال ان تعريف العامل لم
يشملها   المقتضي اي الطالب للجر اي من حيث الاضافة لا من حيث
الذات فلا تغفل   الابتداء اي في المبتدا   والتجرد اي في الفعل
المضارع   مجيئها لما تقتضيه اي حصولها وتعينها مع الكلم

واحدا بعد واحد والعوامل جمع عامل
والمراد بالعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
للاعراب سواء كان ذلك العامل لفظيا
او معنويا فالعامل اللفظي نحو جاء فانه
يطلب الفاعل المقتضي الرفع ونحو رايت
فانه يطلب المفعول المقتضي للنصب
ونحو الباء فانها تطلب المضاف اليه
المقتضي للجر والعامل المعنوي هو الابتداء
والتجرد والمراد بدخول العوامل
مجيئها لما تقتضيه

ونسلطها عليها فدخلت العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية
من الفاعلية الخ بيان لما والياء فيه وفيما بعده ياء المصدر فهما مصدران
فالفاعلية كون الاسم فاعلا حقيقة او في حكم الفاعل في كونه عمدة والمفعولية
كون الاسم مفعولا حقيقة او في حكم المفعول في كونه فضلة او مشبها به كما في
اسم ان ولما كانت الاضافة مصدرا بنفسها لم تحتج الى الحاق ياء المصدر بها
وهي كون الاسم مضافا اليه فكلامه على تقدير اليه وسواء تقدمت
الخ مثل ذلك مالو قارنت كالابتداء في المبتدا نحو زيد قائم جرى على
الاصل الغالب ومراده ان العوامل لا تكون الا قبل المعربات بحسب الرتبة
يعني ان رتبة العوامل التقدم على المعربات وان تأخرت لفظا وعلى هذا تكون
لفظة قبل في كلامه مستعملة في حقيقتها ومجازها وقول المص لفظا
او تقديرا الخ اعرابها هذه الجملة الواقعة من الش انه يقال قول مبتدأ وهو
بمعنى المقول وقوله لفظا او تقديرا بدل منه او عطف بيان مرفوعان
بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية اى حكاية كلام المتن وقوله
حالان خبر المبتدا وصح الاخبار عنه وهو مفرد بذلك مع كونه مثنى لانه
وان كان مفردا لفظا مثنى معنى لان المقول اثنان قوله لفظا وقوله
تقديرا حالان وعليه يكونان مصدرين بمعنى المفعول والمعنى حال كون
التغيير ملفوظا اى ملفوظا اثره اى ما يدل عليه وهو علامته من الحركات
ومانا بعنها او تقديرا اى مقدرا اثره او ما يدل عليه فهما حالان سببيان
وبذلك التقدير اندفع ايراد أن التغيير معنى من المعاني وهو لا يكون لفظا
ولا تقديرا وفي الحاشية اوجه اخر في اعراب المتن فراجعها ان شئت
تارة منصوب على المفعول المطلق نحو ضربته مرة او على الظرفية اى في مرة
يكون اى التغيير اى علامته لما تقدم قريبا وقوله في اللفظ اى ظاهرة
في اللفظ فتلفظ بالرفع اى بأثره او علامته لان الرفع معنوى بناء
على قول المص ان الاعراب معنوى وبالجزم اى وتلفظ بالجزم فيه خفاء
لان كلا من الجزم وعلامته ليس لفظا لانه عدمي اذ هو عدم الحركة نعم
يصح ان يقال في علامته التي هي السكون انها لفظية بمعنى انها متعلقة باللفظ
لان السكون حذف الحركة والتقدير عطف تفسير وهو المنوى اى

من الفاعلية والمفعولية والاضافة سواء
استحضرت ام حذفت وسواء تقدمت على المعمول
كما ابتدئ زيدا او تأخرت نحو زيدا ادع وقول الاول ان
العوامل لا تكون الا قبل المعربات جرى على
الاصل الغالب وقولى المعم لفظا او تقديرا
حالان من تغيير بمعنى ان تغيير اواخر الكلم
تارة يكون في اللفظ نحو يضرب زيد ولن
يضرب زيدا ولم اذهب بعمرو فتلفظ بالرفع
في يضرب وزيد وبالنصب في الكره وهنا
وبالجزم في اذهب وبالجر في عمرو وتارة
يكون التغيير على سبيل العوض والتقدير بيان نحو
وهو المنوى فانه تنوى الضمة في مرفوعه نحو
والفتحة في ان اخشى الفتى والكسرة في نحو
مررت بالفتى فهو مرفوع ويخشى مرفوعان بضمة
مقدرة ويخشى والفتى منصوبان بفتحة
مقدرة والفتى مخفوض بكسرة مقدرة

المنوی اثره او علامته لما تقدم بقرينة قوله كما تنوی الضمة فان الضمة المنوية ليست نفس التغير وانما هی علامته وهذا هو المراد بقوله لفظا او تقديرا كان الاولى أن يقول وهذا بعض ما اراد بقوله لفظا او تقديرا لان الاعراب التقديری ليس منحصرًا فی الاسم المقصور والفعل المضارع المعتل الآخر بل هما بعض ما يقدر فيه الاعراب واو هنا ای فی تعريف الاعراب فی هذا الكتاب للتقسيم ای تقسيم الاعراب الی قسمين لا للترديد هو مصدر ردد الكلام ای كرره وليس مرادًا بل المراد الشك فكان الاولى ان يقول لا للتردد وكيفية الاعراب اي اراد بالاعراب هنا تطبيق التركيب على القواعد النحوية مطلقا سواء كان مبنيا او معربًا فلا ينافی ذلك قوله لن حرف نفی ونصب مع ان الحروف مبنية وليس المراد به هنا مقابل البناء حتی يكون ذكر بعض المبنيات مستدركا اللفظی ای الذی يكون علامته لفظية فلا ينافی ما تقدم من ان الاعراب عند المص معنوی ضمة ظاهرة فی آخره هل المراد بعد آخره او قبل آخره او مع آخره اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جنی والاول هو مذهب سيبويه وكلام الش محتمل للمذاهب الثلاثة بجعل فی للمصاحبة ای ضمة ظاهرة مع اخره وكيفية الاعراب التقديری ای تطبيق التركيب على القواعد النحوية كما سبق ومعنى التقديری المقدر علامته التعذر هو ان لا يكون الحرف الذی هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كالاسم الذی فی آخره الف سواء كانت موجودة فی اللفظ كالعصا والرحی او محذوفة لالتقاء الساكنين واما الاستثقال فهو ان يكون الحرف الذی هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذی فی آخره ياء مكسور ما قبلها كقاض وداع والقاضی والداعی وفاعل يخشی لم يقل وفاعله خوفا لالتباس بعود الضمير للتجرد لانه اقرب مذكور مستتر فيه جوازا ای استتارا جائزا او ذا جواز والمستتر جوازا هو ما يخلفه الظاهر وذلك فی فعل الغائب او الغائبة كقام ويقوم وقامت وتقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم ابوه واما المستتر وجوبا فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وذلك

فى الفعل المضارع المبدوء بالهمزة او بالنون أو بتاء المخاطب الواحد
وفى فعل الامر المسند الى واحد وافعال الاستثناء كخلا وعدا وفعل التعجب
وافعل التفضيل واسم فعل الامر والمضارع والمصدر الواقع بدلا من
اللفظ بفعله لالتقاء الساكنين اى لدفع التقائهما وذلك لان
اصل فتى فتو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم التقا ساكنان الالف
والتنوين فحذفت الالف لأنها جزء كلمة دون التنوين لانه كلمة مستقلة
وحذف الجزء أولى من حذف الكل كذا فى الحاشية أقول وهو مخالف لنص
عبارة ابن مالك فى الخلاصة من ان اصل فتى فتى بالياء لا بالواو حيث
قال كذا الذى اليا اصله نحو الفتى الخ وقال نفس المحشى على الاشمونى فى ذلك
الموضع ولا يرد الفتوة اى على انه يائى فان الياء قلبت فيها واوا لانضمام
ما قبلها اه الاستثقال اى الثقل فى النطق بالياء مضمومة او مكسورة
واسقط النصب لانه يظهر لخفته وفى الجر كذلك اى بان نقول علامة جره
كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فان الاصل جاء قاضى
ومررت بقاضى باثبات الياء مع التنوين والتحريك استثقلت الحركة على
الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك الالتقاء
واذا دخلت ال والاضافة رجعت الياء وذهب التنوين نحو هذا القاضى
وقاضيك واما فى حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر لخفتها مطلقا وينون
ان لم يضف وما لم يكن فيه ال كرأيت قاضيا وهذا حكم الوصل واما
الوقف فالاكثر على انه كالوصل فتقول فى المعرفة هذا القاضى بالاثبات
وفى النكرة هذا قاض بالحذف وقد جاء بالعكس فحيث كان اى اذا
وجد فحيث بمعنى اذ اذ هو متضمن معنى الشرط وكان تامة بمعنى وجد
يشبه الصحيح اى فى تحمله للحركات الثلاثة وظهورها عليه كالواو فى
الكاف استقصائية اذ ليس هناك غير هذين الحرفين فالاعراب ظاهر
اى ان لم يمنع منه مانع كالاضافة الى ياء المتكلم نحو جاء غلامى
والياء تقدر فيهما الحركة اى الضمة والكسرة وكذا الفتحة النائبة عن
الكسرة فيما لا ينصرف فتقدر على الياء كما تقدم فى نحو مررت بجوار واما
الفتحة فتظهر لخفتها عليها كما تقدم وكذا تقدر الضمة فقط فى الواو والياء

لالتقاء الساكنين وفى النصب علامة نصبه
فتحة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء
الساكنين وفى الجر علامة جره كسرة
مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين
وتقول فيما اذا منع من ظهور الحركة الاستثقال
نحو جاء القاضى فالقاضى فاعل جاء
وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على
الياء منع من ظهورها الاستثقال ومررت
بالقاضى فالقاضى مجرور بالباء وعلامة
جره كسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها
الاستثقال [illegible] اذا كانت الياء موجودة
فان كانت محذوفة نحو جاء قاض ومررت
بقاض فانك تقول فى الرفع علامة رفعه
ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء
الساكنين وفى الجر كذلك وقس على هذه
الامثلة ما اشبهها فحيث كان فى آخر الاسم
المعرب حرف صحيح او حرف علة يشبه الصحيح
كالواو والياء الساكن ما قبلهما كدلو
وظبى فالاعراب ظاهر فيه وحيث كان فى آخره
الف مفتوح ما قبلها كالفتى والعصا
فالاعراب مقدر فيه لانه لا [illegible]
الالف تقدر فيها الحركة لانها لا تقبل التحريك
كما فى القاضى فالاعراب مقدر فيه الا ان
الواو والياء تقدر فيهما الحركة للاستثقال
لكونهما تقبلان الحركة ولكنها تثقل عليهما والمراد
بالالف الالف فى اللفظ ولا التفات الى كونها
تكتب ياء فى مثل يخشى والفتى فظهر ان الآخر
كلا من الاسم والفعل المعرب الخ

ثلاثة احوال وان الانتقال من الرفع الى الرفع ومن الرفع الى النصب ومن النصب الى غيره هو الاعراب وان تلك الاحوال المنتقل اليها تسمى انواع الاعراب مجازا وقد بينها بقوله

فى الفعل المضارع الذى آخره واو او ياء نحو يدعو ويرمى و تظهر الفتحة عليهما لخفتها ثلاثة احوال حال تقدر فيه الحركة للاستثقال وحال تقدر فيه للتعذر وحال تظهر فيه حيث لا تعذر ولا استثقال كذا فى الحاشية واقول لتقرير السابق لم يظهر منه احوال الفعل المنقوص فتامل وان الانتقال الخ اى وظهر ان الانتقال اى التحول من الوقف اى حالة الوقف اى السكون الى حالة الرفع الخ اى ظهر ذلك من قوله فيما سبق والمراد بتغيير الآخر الخ حيث فسر التغيير الواقع خبرا عن الاعراب بتصييره مرفوعا الخ ومن النصب الى غيره اى الجر فى الاسم والجزم فى الفعل ثم ان كلامه معترض باقتضائه ان الانتقال هو نفس الاعراب وليس كذلك وانما الاعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف الى الرفع مثلا ليس اعرابا بل الاعراب هو الرفع المنتقل اليه وهو التغيير المخصوص واجيب بان المراد بالانتقال تغيير حالة الوقف بحالة غيرها فهو من ذكر الملزوم وارادة لازمه مجازا حال من انواع اى حالة كون الانواع متجوزا بها عن معناها الاصلى وانما كان اطلاق الانواع على ما هنا مجازا لان النوع كلى مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وذلك غير متات هنا لان الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين لان حقيقته بالضمة غير حقيقته بالواو مثلا وكذا البقية وهذا التجوز انما يظهر على ما ذهب اليه غير المص من كون الاعراب لفظيا وان نفس الرفع وما بعده هو الاعراب وذلك لانها ح لم تندرج تحت جنس مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم يندرج تحتها اشياء متفقة بالحقيقة فليست انواعا منطقية بل انواع عرفية واما على ما ذهب اليه المص من كون الاعراب معنويا فهى انواع حقيقية لاندراجها تحت الاعراب بمعنى التغيير المطلق فالرفع مثلا تغيير مخصوص مندرج تحت مطلق التغيير وله افراد تغيير بالضمة وتغيير بالواو الخ فهى انواع منطقية ح كذا فى الحاشية واقول فى قول الشارح وان تلك الاحوال الخ شئ وذلك لانه لم يظهر من كلام السابق ان تسمية تلك الاحوال المنتقل اليها انواعا تسمية مجازية وانما الذى ظهر من قوله السابق والمراد بتغيير الآخر الخ ان هذه انواع للاعراب واما

(واقسامه) اى اقسام الاعراب بالنسبة
(الى الاسم والفعل) (اربعة رفع ونصب) أي
فى اسم وفعل نحو يقوم زيد وان زيدا لن
يقوم

المجازية فى اطلاق لفظ الانواع عليها فمن عدم انطباق تعريف
النوع عليها فتامل بانصاف واقسامه الخ جواب عن سؤال مقدر
كان سائلا قال له انت قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل لهذه الحقيقة
افراد اولا فاجاب بقوله واقسامه الخ اى جزئياته لا اجزاؤه فالاقسام
هنا مستعملة فى حقيقتها وهى الجزئيات بخلاف ما تقدم فى الكلام فانها بمعنى
الاجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لان الكلام مركب فكل من
الاسم والفعل والحرف جزء له واما الاعراب فليس مركبا لانه التغيير المخصوص
فكل من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغيير فيه فهى جزئيات له
وتقسيمه اليها من تقسيم الكلى الى جزئياته لوجود ضابطه اى اقسام
الاعراب اى سواء كان فى الاسم او فى الفعل وسواء كان بالضمة اوبغيرها
فالمقسم الاعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلا لئلا يلزم تقسيم الشئ الى
نفسه وغيره وهذه الاقسام اقسام له على كونه لفظيا أو معنويا اذ لو جعلت
له على احدهما لتوهم ان له على الآخر اقساما أخر غيرها وليس كذلك فالرفع
نفسه اعراب على القولين وكذا البقية واما الضمة مثلا فهى نفس الاعراب
على انه لفظى وعلامة له على انه معنوى بالنسبة الى الاسم والفعل
اى بالنظر الى مجموعهما وهذا جواب عما يقال ان اراد ان هذه الاقسام
اقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض واقسام اعراب
الفعل كانت ثلاثة ايضا الرفع والنصب وحاصل الجواب انه اراد اقسام
اعرابهما من غير ملاحظة واحد منهما بخصوصه رفع الخ بدل من
اربعة بدل مفصل من مجمل ثم اعلم ان لكل واحد من هذه الاربعة معنى
فى اللغة ومعنى فى الاصطلاح على كلا القولين فى الاعراب فالرفع لغة
العلو والارتفاع واصطلاحا على ان الاعراب لفظى نفس الضمة وما ناب
عنها وعلى انه معنوى تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها والنصب
لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحا على ان الاعراب لفظى نفس
الفتحة وما ناب عنها وعلى انه معنوى تغيير مخصوص علامته الفتحة
وما ناب عنها والخفض لغة نقيض الرفع واصطلاحا على ان الاعراب لفظى
نفس الكسرة وما ناب عنها وعلى انه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة

وما ناب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحا على ان الاعراب لفظى
نفس السكون وما ناب عنه وعلى انه معنوى تغيير مخصوص علامته السكون
وما ناب عنه والمراد على وجه مخصوص فى سائر هذه التعاريف الاصطلاحية
بان يكون فى الاواخر لاختلاف العوامل فيخرج البناء وخفض فى اسم
وجزم فى فعل وانما اختص الخفض بالاسم لثقله وخفة الاسم بواسطة
مدلوله وهو الذات واختص الجزم بالفعل لخفته وثقل الفعل بتركب
مدلوله وهو الحدث والزمان فاعطى الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل
للتعادل على سبيل الاجمال اى طريق هى الاجمال والمراد به عدم تعيين
متعلقها من اسم او فعل وقوله واما على سبيل التفصيل اى طريق هى
التفصيل والمراد به تعيين متعلقها فالمصنف قسمها اولا فى قوله وهى اقسام
اربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانيا فى قوله فللاسماء الخ باعتبار متعلقها
اى محلها من الاسم والفعل فللاسماء اى معربة كانت او مبنية بدليل
اطلاقه فيها وتقييده فى الافعال بالمعربة واذا كان المراد الافعال المعربة
ورد ان يقال ان الافعال المعربة هى المضارع فقط فلا معنى للجمع ويجاب
بان الجمع بالنظر للافراد وبعضهم جعل كلام المص فى خصوص المعرب
من الاسماء والافعال وقصره عليه بدليل ان فرض الكلام فى اقسام الاعراب
فيكون فى كلامه حذف الصفة فى الموضعين خلاف ما صنعه الش
المذكور اشار به الى ان اسم الاشارة راجع للاربعة باعتبار تأويلها
بالمذكور والا فذلك اسم اشارة للمفرد والمشار اليه وهو الاربعة جمع
الرفع ظاهرا او مقدرا او محلا وكذا فيما بعده والحاصل
اى المتحصل من ذلك ان الخ مشترك اى مشترك فيه فهو من باب
الحذف والايصال لان فعله انما يتعدى الى المفعول به بفى وكذا اسم
مفعوله تقول اشتركت فى كذا فهو مشترك فيه فالمشترك مبتدا
خبره شيئان وصح الاخبار به مع انه مثنى عن المشترك مع انه مفرد لان
لامه للجنس ومدخولها صادق بالواحد والمتعدد وكذا يقال فى قوله والمختص
شيئان لانه كرر الرفع والنصب اى ذكرهما مرة مع الاسماء واخرى مع
الافعال فعلمنا انه اى هذا القسم اى قسم الرفع والنصب والا فمحى العبارة

(وخفض) فى اسم نحو مررت بزيد (وجزم) فى فعل نحو لم يقم هذا على سبيل الاجمال واما على سبيل التفصيل (فللاسماء من ذلك) المذكور من الاقسام الاربعة (الرفع) نحو جاء زيد (والنصب) نحو رأيت زيدا (والخفض) نحو مررت بزيد (ولاجزم فيها) اى لا جزم فى الاسماء (وللافعال) (من ذلك) المذكور (الرفع) نحو يقوم (والنصب) نحو لن يقوم (والجزم) نحو لم يقم (ولا خفض فيها) اى الافعال والحاصل ان هذه الاقسام الاربعة ترجع الى قسمين قسم مشترك وقسم مختص فالمشترك شيئان الرفع والنصب والمختص شيئان الخفض والجزم وبيان ذلك ان الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل وان الخفض يختص بالاسم وان الجزم يختص بالفعل وذلك مستفاد من كلامه لانه كرر الرفع والنصب مع الاسماء والافعال فعلمنا انه مشترك بينهما وخص الاسماء بالخفض ونفى عنها الجزم وخص الافعال بالجزم ونفى عنها الخفض

انهما علامات المراد بالجمع ما فوق الواحد بالنظر للجزم لانه ليس له الاعلامتان او يقال الجمع فيه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد الفعل المعرب اعقبها بقوله اى اتى عقبها بقوله باب الخ

باب معرفة علامات الاعراب

من اضافة الدال للمدلول بناء على مختار المحققين وسيدهم وهو الجرجاني في مسمى الكتب والابواب والفصول انه الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أى هذا دال معرفة الخ والمراد بالمعرفة الادراك واضافة الباب اليها من اضافة السبب للمسبب اى باب هو سبب حصول معرفة الخ فلا ينافي ما تقدم من انه من اضافة الدال للمدلول لان ذلك بالنظر لمدلوله اى الباب وهو علامات الاعراب وان لفظ المعرفة مستدرك وهذا بالنظر للمعرفة وانها غير مستدركة ثم ان المص عبر بالمعرفة مع انها لا تقال الا لادراك الجزئيات كزيد وعمرو والبسائط وهي ما لا يقبل الانقسام كالنقطة وما هنا ليس كذلك لان العلامات امور كلية فكان الاولى ان يعبر بالعلم لانه يقال للكلى كالحيوان والانسان او المركب كالنسبة في نحو زيد قائم واجيب بانه جار في ذلك على ما ذهب اليه الاكثر من انهما بمعنى واحد او انه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث السالم الذي هو من جموع القلة منزلة الجزئي الذي لا تكثر فيه ثم ان كلام المص معترض بشئ آخر وهو انه ترجم لشئ وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئا وهو علامات الاعراب التي عقد لها الباب ولم يترجم له والجواب ان المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب اضافه اليها اضافة السبب للمسبب كما تقدم لان من طالعه وفهم معاني مسائله حصلت له معرفة علامات الاعراب وقدر الشارح لفظ اقسام لان العلامات التي ذكرت ليست علامات للاعراب المطلق والالما دلت الضمة على خصوص الرفع وانما كانت تدل على اعراب مطلق اى كانت تدل على الحقيقة والماهية لا لخصوص الافراد وانما هي علامات لاقسام الاعراب كما يدل على ذلك قول المتن فاما الضمة الخ وايضا الاعراب نفسه ليس منقسما مع غيره

الى كل من الرفع والنصب والخفض والجزم علامات لابد من معرفتها فلذلك اعقبها بقوله (باب معرفة علامات اقسام الاعراب)

التي هي الرفع والنصب والخفض والجزم (للرفع) من حيث هو (اربع علامات الضمة) على الاصل (والواو والالف والنون) نيابة عن الضمة فقدم الضمة لاصالتها وثنى بالواو لكونها تنشأ عن الضمة اذا اشبعت فهي بنتها وثلث بالالف لانها اخت الواو في المد

حتى يحتاج الى علامات تميزه والعلامات اعلام يؤتى بها للتمييز الاشياء المشتركة بعضها عن بعض واضافة علاماتها الى ما قدره الشارح وهو لفظ اقسام على معنى اللام على ما مشى عليه المص من أن الاعراب معنوى واما على انه لفظى فالاضافة بيانية اى علامات هي اقسام الاعراب التي هي الرفع الخ نعت للاقسام ولا يضر الفصل بالمضاف اليه وهو الاعراب لان المتضايفين كالشئ الواحد من حيث هو اى لا بقيد كونه في الاسم لان علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والالف ولا بقيد كونه في الفعل لان علاماته اثنان الضمة والنون ولا بقيد كونه فيهما لان علاماته خمسة ولا بقيد كونه بالضمة او بالواو او بالالف او بالنون لئلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره وكذا يقال في النصب والخفض والجزم فالحيثية حيثية اطلاق اربع علامات ذكر العدد لان المعدود وهو علامات مؤنث على الاصل متعلق بمحذوف اما نعت للضمة اى الكائنة على الاصل وحال منها اى كائنة على الاصل والصفة لبيان الواقع والحال لازمة فلا يعترض بانه يقتضي ان لنا ضمة اصلية وضمة غير اصلية وهو فاسد نيابة بالنصب حال من الاحرف الثلاثة بتاويله باسم الفاعل اى حال كونها نائبة لكن وقوع المصدر المنكر حالا سماعي وان كان كثيرا فالاولى نصبه على انه مفعول مطلق اى تنوب نيابة لاصالتها اى او لويتها في الدلالة على الرفع دون غيرها وثنى بالواو اى اتى بالواو ثانيا تنشأ اى تحدث وقوله فهي بنتها اى لتولدها عنها وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جني في الخصائص وهو ان حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها فالواو مركبة من ضمتين والالف من فتحتين والياء من كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح انها بسائط لا تركيب فيها وعليه فيقال انه ثنى بالواو لكونها فرعا في النيابة عن الضمة وثلث بالالف اى ذكرها ثالثة لانها اخت الواو حقيقة الاخت ومذكرها وهو الاخ المشارك لغيره في الولادة او الرضاع ويستعار لكل مشارك لغيره في شئ كما هنا فان الالف اخت الواو اى مشاركتها

في المد الخ ففيه استعارة مصرحة اصلية ولا يخفى تقريرها
واللين عطف عام على خاص لان الواو والالف والياء حروف علة مطلقا
وحروف لين ايضا ان سكنت الواو والياء مطلقا وحروف مد ايضا ان جانس
الواو والياء ماقبلهما بأن انضم ماقبل الواو وانكسر ماقبل الياء فكل حرف
مد حرف لين ولا عكس وكل حرف لين حرف علة ولا عكس   لضعف شبهها
من اضافة الصفة للموصوف   في الغنة بيان لوجه الشبه وقوله عند
سكونها اى النون ظرف للغنة فهو يفيد ان حروف العلة فيها غنة وان
النون اذا سكنت كذلك فاشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف
فاخرت النون لذلك   ولكل واحدة الخ اعترض بانه يقتضي ان لكل
واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع ان الواو ليس لها الا موضعان
والالف والنون ليس لكل منهما الا موضع واحد كما سيأتي واجيب بأن
الجمع في مواضع باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في افراد
ما سيأتي او بان المراد بكل هنا الكل المجموعي ومن بيانية لا تبعيضية
اى وللمجموع الذى هو هذه العلامات مواضع وهذا لا يستلزم ان يكون
لكل واحدة منها عدة مواضع   الاول في الاسم المفرد قد ينظر فيه لانه
يوجب اما ان يكون الشئ ظرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم المفرد أو
يكون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الاحسن ان يقول الش
بعد قول المص في الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه
بان يكون التقدير الاول يجئ في الاسم المفرد من مجئ العام في الخاص بمعنى
تحققه فيه لان ماهية الاول الذهنية اعم من الاسم المفرد وان كانت ايا
بحسب الخارج فتأمله وقس عليه نظائره والمفرد المراد به هنا اى في باب
الاعراب ما ليس مثنى حقيقة او حكما ولا مجموعا حقيقة او حكما ولا من
الاسماء الخمسة ولو كان مركبا كعبد الله وبعلبك   نحو جاء زيد الخ مثل
للمذكر مثالين وللمؤنث مثالين ايضا للاشارة الى انه لا فرق بين الاعراب
اللفظي والتقديري في كل منهما وكذا يقال في جمع التكسير   والاسارى
بفتح الهمزة وضمها جمع اسرى بفتح الهمزة جمع اسير بفتح الهمزة فالاسارى
جمع الجمع   والعذارى جمع عذراء وهي البكر   ما تغير فيه بناء

واللين وختم بالنون لضعف شبهها بحروف
العلة في الغنة عند سكونها ولكل واحدة
من هذه العلامات الاربع مواضع تختص بها
(فاما الضمة فتكون علامة للرفع في اربعة
مواضع) الاول (في الاسم المفرد) سواء كان
لمذكر نحو جاء زيد والفتى او لمؤنث نحو جاءت
هند وحبلى (و) الثاني (في جمع التكسير)
سواء كان لمذكر نحو جاء الرجال والاسارى
او لمؤنث نحو جاءت الهنود والعذارى
والمراد بجمع التكسير ما تغير فيه بناء مفرده

مفرده اى جمع وهو ما دل على اكثر من اثنين تغير فيه صيغة واحده
فالمراد بالمفرد فيه ما قابل المركب اى ما تغير فيه مفرده عن حالته
قبل الجمع اى تغير الغير اعلال ولا الحاق علامة جمع ولا يعرب معه
بالحروف فسقط بالاول ما تغير فيه بناء واحده للاعلال وهو
جمع تصحيح نحو قاضون ومصطفون وبالثانى ما تغير فيه بناء
واحده لالحاق علامة الجمع وهو جمع مذكر سالم كزيدون او جمع
مؤنث سالم كهندات وبالثالث ما تغير فيه بناء واحده وهو معرب
بالحروف كسنون وارضون وبايقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد المثنى
لكونه تغير فيه بناء الواحد ثم لا فرق فى التغير بين ان يكون مشاهدا
وهو ما ذكره الشارح او تقديرا كفلك فانه يستعمل فى المفرد والجمع بلفظ
واحد لكن ان جعلته جمعا فضمة اوله كضمة اسد وان جعلته مفردا
فضمته كضمة قفل والتغير امر اعتبارى لانه يقدر زوال الضمة الكائنة
فى الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع عند سيبويه ويعرف الجمع من
المفرد بالضمير او بالنعت او بغير ذلك فتقول فلك سائرة للمفرد وفلك
سائرات للجمع واشتريته ان كان مفردا واشتريتهن ان كان جمعا
وهو اى تغير مفرده او ما تغير فيه بناء مفرده وعلى الثانى يحتاج
لتقدير مضاف بعد قوله الاول والثانى الخ اى الاول صاحب التغير
بالزيادة الخ ثم ان هذا التقسيم الى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة
العقلية والا فهى ثمانية لانها اما بزيادة فقط او بنقص فقط او بهما
معا او بعدمهما وكل منها اما مع تغيير شكل او لا لكنه اسقط منها قسمين لعدم
وجودهما فى كلامهم وهما وجود الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم التغير
فيهما نحو صنو وصنوان الصنو فرع الشجرة والصنوان يستعمل مثنى
وجمعا ويفرق بتنوين النون فى الجمع والاعراب بالحركات الظاهرة
عليها وبعدم التنوين فى النون مع كسرها والاعراب فى المثنى نحو
تخمة مفرد وتخم جمع نحو أسد بفتحتين اسم للحيوان المفترس والجمع
اسد بضمتين ويخفف باسكان السين المهملة نحو غلام وغلمان أما
الزيادة فى غلمان فبالالف والنون واما النقص فنقص الالف التى كانت بعد

وهو ستة اقسام الاول التغيير بالزيادة
على المفرد من غير تغيير شكل نحو صنو
وصنوان الثانى التغيير بالنقص عن
المفرد من غير تغيير شكل نحو تخمة
وتخم الثالث التغيير بتبديل الشكل
من غير زيادة ولا نقص نحو اسد واسد
الرابع التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير
الشكل كرجل ورجال الخامس التغيير
بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول
ورسل السادس التغيير بالزيادة والنقص
وتغيير الشكل نحو غلام وغلمان فهذه كلها
ترفع بالضمة

(و) الموضع الثالث في (جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بالف وتاء مزيدتين نحو جاءت الهندات وتقييد الجمع بالتانيث والسلامة جرى على الغالب والا فقد يكون لمذكر نحو اصطبلات جمع اصطبل وقد يكون لمكسر نحو جبلات جمع جبلى (و) الرابع في (الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره شيء) يوجب بناءه كنون النسوة نحو يتربصن او نون التوكيد نحو ليسجنن وليكونن او ينقل اعرابه كالف الاثنين نحو يضربان او واو الجمع نحو يضربون او ياء المخاطبة نحو تضربين ومثال المضارع الذي لم يتصل باخره شيء ذلك نحو يضرب ويخشى (واما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين)

اللام وقبل الميم في المفرد واما تغير الشكل فظاهر فعرفت ان الف غلمان غير الف غلام لاختلاف محلهما وهو ما جمع الخ ان اوقعنا ما على مفرد صح قوله جمع الخ ولم يصح قوله الاتى انه ينصب بالكسرة وان اوقعناها على جمع نافى قوله جمع الخ لان الجمع لا يجمع ثانيا واجيب باختيار الثانى وان المراد ما تحققت جمعيته وحصلت بالف وتاء اى كان لهما دخل فى الجمعية فالباء للسببية وحينئذ فلا حاجة لقوله مزيدتين لان ما خرج به يخرج بجعل الباء للسببية اذ لا تكون الالف والتاء سببا فى الجمعية الا ان كانتا مزيدتين وان جعلت الباء للمصاحبة احتيج الى مزيدتين ليخرج قضاة وابيات فان كلا منهما يصدق عليه انه جمع مع الالف والتاء لكن قضاة منقلبة عن اصل لا زائدة وتاء ابيات اصل ونصب هذين بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير وتقييد الجمع بالتانيث والسلامة الخ وكذا بالجمع لانه قد يكون اسم جمع كاولات ومفردا كعرفات لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج اليه بعد تفسيره له بما جمع بالف وتاء الخ لان عمومه حينئذ شامل لما اورده وليس خارجا عنه حتى يحتاج لجعل التعريف بالنظر للغالب نعم هو محتاج اليه بالنظر للتقييد بالجمع بعد ذلك التفسير ايضا اصطبل بقطع الهمزة وهو موقف الدابة جبليات وتغييره بقلب الف المفرد وهو جبلى فى الجمع ياء يوجب بناءه اى على السكون كنون النسوة نحو يتربصن او على الفتح كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو ليسجنن او خفيفة نحو ليكونن والكاف فى كلام الشارح استقصائية لانحصار موجب بناء المضارع فيهما واعترض قوله يوجب بناءه بانه لا حاجة اليه لان الكلام فى المعربات فكان المناسب حمل الشىء فى كلام المتن على ما ينقل اعرابه فقط واجيب بانه ذكره لتنبيه المبتدى على ما عساه يغفل عنه واعلم ان نون النسوة لا تكون الا مباشرة واما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظا وتقديرا وهى الموجبة للبناء كما تقدم وتكون مباشرة لفظا منفصلة تقديرا نحو ولا يصدنك او منفصلة لفظا وتقديرا نحو لتبلون ولا تتبعان فاما ترين والفعل معها معرب واما الواو اى المضموم ما قبلها لفظا كالزيدون او تقديرا

كالمصطفون

كالمصطفون وقوله فتكون علامة للرفع اي على الرفع فاللام بمعنى على
اي امارة عليه على سبيل النيابة   الاول في جمع المذكر السالم تقدم الكلام
على هذه الظرفية ولا يخفى ان جمع في الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى مثليه
فاكثر بزيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به
هنا اسم المفعول اي المذكر المجموع جمع سلامة وما حمل عليه وهو
ماكان آخره واوا ونونا في حالة الرفع كالزيدون وعشرون أو ياء
ونونا في حالتي النصب والجر كالزيدين وعشرين وهو قسمان علم وصفة
فخرج ما ليس علما ولا صفة كرجل فلا يقال فيه رجلون الا اذا صغر
لانه يلتحق بالصفات فالاول نحو الزيدون والثاني كالمسلمون
وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والصفة ان يكون
كل لمذكر عاقل خال من التاء الموضوعة للتانيث التي ليست عوضا عن
غيرها ويختص العلم بان لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا
ولا معربا بحرفين ويختص الصفة بان لا تكون من باب افعل فعلاء
ولا فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث لكن العلم اذا جمع
زالت علميته ووجب ان يعوض عنها تعريفا آخر اذا اريد التعريف
وذلك لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه فهو لم
يوضع علما الا مفردا فهو دال على الواحد واذا جمع زال معنى العلمية
منه لانه يصير دالا على معنى متعدد والتعدد والوحدة متنافيان
فلم يصح جمعه باقيا على علميته لتنافي مدلولي الجمع والعلمية وكذا يقال
في العلم اذا ثنى فوجود العلمية شرط للاقدام على الجمع والتثنية
وعدمها شرط لثبوتهما فخرج بالمذكر من العلم نحو زينب ومن الصفة
نحو حائض وبالعاقل من العلم نحو لاحق اسم فرس ومن الصفة نحو سابق
صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ومنه والسابقون السابقون وبالخلو
من التاء وان استعملت في غير التانيث كالمبالغة من العلم نحو حمزة
وطلحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضا عن غيرها قيد
في القيد وشانه الادخال فان كانت عوضا مثل عدة وثبة علمين جاز
فيه عدون وثبون وخرج ما ركب تركيبا اسناديا من الاعلام كبرق

الاول اي في جمع المذكر السالم نحو جاء الزيدون

عجزه او مزجيا كسيبويه وما اعرب بحرفين كزيدان وزيدون علما
فلا يجمع هذا الجمع وخرج ما كان من الصفات من باب افعل فعلاء
بفتح الفاء والمد كاحمر واسود وشذ قول الشاعر

* فما وجدت نساء بنى تميم * حلائل اسودين واحمرينا *

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالافضل
فيقال الافضلون لان مؤنثه فعلى وخرج ما كان من باب فعلان
فعلى كندمان من الندم فان مؤنثه ندمى اما ندمان من المنادمة
فيجمع هذا الجمع لان مؤنثه ندمانة وخرج ما استوى فيه المذكر
والمؤنث كصبور وجريح فلا يجمع هذا الجمع ككل ما كان على وزن فعيل
اذا كان بمعنى المفعول كقتيل يقال رجل قتيل وامرأة قتيل اما لو كان
بمعنى الفاعل فلا يستوى فيه مذكره ومؤنثه بل يفرق بينهما بالتاء
كعليم للمذكر وعليمة للمؤنث وبقولنا فيما تقدم والمراد به هنا اسم
المفعول اى المذكر الخ يندفع الاعتراض على المتن بان فيه قصورا لانه
لم يذكر الملحق بجمع المذكر السالم فى هذا الاعراب وحاصل الجواب ان
فى كلامه حذف المعطوف لسلامة بنائه اى لوجود صيغة المفرد فيه
سالمة من التغيير مع قطع النظر الخ دفع لما يقال ان هذا الجمع ليس
سالما لانه زاد على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة ان الواو
اتى بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة الذكور والنون اتى بها جبرا
لما فاته من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يؤت بهما لمحض الجمعية
والذى يجعل المفرد به متغيرا هو الذى يؤتى به لمحض الجمعية كصنوان
جمع صنو وحموك بكسر الكاف فانه قريب الزوج الذكر على المشهور
فلا يضاف الا الى المرأة اى على المشهور واما الكاف فى البقية فان اضفتها
الى مذكر فتحت والا كسرت واستغنى عن اشتراط الخ اى عن التصريح
باشتراط الخ مفردة فلو ثنيت او جمعت اعربت اعراب المثنى والمجموع
فان جمعت جمع تصحيح اعربت بالحروف او جمع تكسير اعربت بالحركات
الظاهرة كذا فى الحاشية والذى فى الحفنى على الاشمونى عن ابن قاسم انها
ان جمعت بالالف والتاء ايضا بان اريد بها من لا يعقل اعربت اعراب

الجمع

وسمى سالما لسلامة بناء المفرد فيه مع قطع
النظر عن زيادة الواو والنون (رفعا)
والياء والنون نصبا وجرا (و) النوع [illegible]
الثانى (فى الاسماء الخمسة وهى ابوك
واخوك وحموك وفوك وذو مال) نحو
هذا ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال
فترفع بالواو بنيابتها عن الضمة واستغنى عن
اشتراط كونها مفردة مكبرة

مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم لكونه
ذكرها كذلك واسقط المص الهن تبعا
للفراء والزجاجى لان اعرابه بالحروف
لغة قليلة (واما الالف فتكون علامة
للرفع في تثنية الاسماء خاصة) نحو جاء
الزيدان فالزيدان فاعل وهو مرفوع وعلامة
رفعه الالف نيابة عن الضمة

الجمع بالالف والتاء وانها لا يجمع منها جمع سلامة لمذكر الا الاب
والاخ والحم وان نازع في جمع الاخير البهوتى مكبرة فلو
صغرت اعربت بالحركات الظاهرة مضافة فلو افردت اعربت
بالحركات الظاهرة كجاء اب ورأيت ابا ومررت باب لغير ياء
المتكلم فلو اضيفت اليها اعربت بالحركات المقدرة والذى ذكره
الش اربعة شروط ويزاد عليها ان تكون غير منسوبة فلو كانت
منسوبة اعربت بالحركات الظاهرة كجاء ابويك وان يكون الفم
خاليا من الميم والا اعرب بالحركات الظاهرة وان تكون ذو بمعنى
صاحب فان كانت موصولة فهى مبنية على المشهور وان تضاف ذو
الى اسم جنس ظاهر غير صفة وشذ اضافتها الى غيره نحو انا الله ذو بكه
سواء كان اسم الجنس معرفة نحو والله ذو الفضل العظيم او نكرة نحو
ذو مال وقولنا اسم جنس ظاهر احتراز عن الضمير العائد لاسم الجنس
نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه فانه لا يعامل معاملته والا فاسم
الجنس لا يكون الا ظاهرا وقولنا غير صفة قيد لا بد منه فى اخراج الصفات
كقائم وضارب فانها اسماء اجناس فقول بعضهم انه لبيان الواقع
لان اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد والمراد بالصفة ما اخذ من المصدر
للدلالة على معنى وذات وانما لم تضف اليها لان الغرض من وضعها كما علمت
التوصل باسماء الاجناس واذا كان المضاف اليه وصفا لم يحتج اليها اذا
علمت ذلك علمت ان الشروط ثمانية ولم يصرح بها المتن لانه ذكرها
كذلك كما قاله الش لكن توهم اشتراط اضافتها للكاف واضافة ذو
الى لفظ مال ويوهم اشتراط التصريح بالاضافة وليس كذلك بل مثل
الاضافة الصريحة الاضافة المقدرة كما فى قوله * خالط من سلمى
خياشيم وفا * اى خياشيمها وفاها واسقط المص الخ المراد بالاسقاط
عدم الذكر اى تركه ولم يات به الهن هو على الصحيح اسم يكنى به عن اسماء
الاجناس مطلقا سواء كان يستقبح التصريح بذكرها اولا فى تثنية
الاسماء خاصة اعترض بان الالف علامة فى المثنى لا فى التثنية التى هى
فعل الفاعل واجيب بان كلامه من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول

واما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية وهو الالف

كالخلق بمعنى المخلوق فالاضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فهي على معنى من اى في المثنى من الاسماء او من اضافة الصفة للموصوف اى في الاسماء المثناة وقوله الاسماء لا محترز له لان غيرها لا يثنى كما ان قوله خاصة كذلك سواء رجع الى تثنية اوالى الاسماء وهو بمعنى خصوصا فهو من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعاقبة والعافية منصوب على انه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص تثنية الاسماء بكون الالف علامة لرفعها خصوصا بناء على المشهور من جواز حذف عامل المؤكد بكسر الكاف خلافا لابن مالك والمراد بالمثنى كل اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة اغنت عن العاطف والمعطوف فخرج بالقيد الاول نحو العمرين في عمر وعمرو وبه وبالثاني نحو العمرين في ابي بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان اذ لم يسمع كل ولا كلة ولا اثن ولا اثنة وهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في اعرابه لا منه ثم اعلم انه يشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله

شرط المثنى ان يكون معربا ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له مماثل لم يغن عنه غيره

كذا في الحاشية فلا يثنى ما كان مبنيا واما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين ولا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد ولا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى وقد مرت الاشارة الى ذلك في جمع المذكر ولا يثنى ما ركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب الاضافي من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه ولا يثنى ما لم يتفق في اللفظ واما نحو الابوان فمن باب التغليب ولا ما لم يتفق في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم القلم احد اللسانين فشاذ ولا يثنى ما لا ثاني له في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز ولا ما استغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا

يثنى سواء لأنهم استغنوا بتثنية سى عن تثنيته فقالوا سيان ولم
يقولوا سواءان ولاما استغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنيا جمع
وجماء استغناء بكلا وكلتا افاده فى التصريح تضربان بالفوقانية
وهو يصلح للمخاطبين المذكرين نحو انتما تضربان يا زيدان والمؤنثين
نحو انتما تضربان يا هندان والتاء فيه للخطاب ولا تكون الالف
فيه الا اسما ويصلح للغائبتين المؤنثتين سواء كانت الالف اسما نحو
الهندان تقومان او حرفا على لغة اكلونى البراغيث نحو تقومان الهندان
والتاء فيه للتانيث لا للخطاب ففيه اربع صور ويضربان
بالتحتانية للغائبين المذكرين اسما كانت الالف نحو الزيدان يضربان
او حرفا نحو يضربان الزيدان على تلك اللغة ففيه صورتان
تضربون بالفوقانية خاص بجمع الذكور الحاضرين نحو انتم تضربون
ولا تكون الواو فيه الا اسما ففيه صورة واحدة ويضربون
بالتحتانية لجمع الذكور الغائبين سواء كانت الواو فيه اسما نحو الزيدون
يضربون او حرفا نحو يضربون الزيدون على تلك اللغة ففيه صورتان
المخاطبة هذا القيد لبيان الواقع اذ ليس لنا فعل يرفع بثبوت
النون يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحترز عنه نحو
تضربين ولا يكون الا مبدوءا بالتاء الفوقية ولا تكون الياء فيه
الا اسما ففيه صورة واحدة فجملة الافعال باعتبار ما تقدم عشرة
وان نظر الى انه قد يغلب مذكر على مؤنث او مخاطب على غائب او بالعكس
والى انقسام المؤنث الى حقيقى التانيث ومجازيه وغير ذلك زادت
الصور ثبوت النون اى النون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف
وللنصب اى من حيث هو الى آخر ما تقدم اخت الفتحة اى مشاركها
فى مطلق التحريك اى التحرك فلا يرد أن وصفها التحرك وان التحريك فعل
المتكلم لبعد المشابهة فيها اى لضعف المشابهة فى الحذف فالضمير
فى قوله فيها راجع للحذف وانثه لاكتساب مرجعه وهو الحذف التانيث
من المضاف اليه وهو النون فى قوله بحذف النون او يقال انث باعتبار
العلامة مواضع جمعه باعتبار الافراد الشخصية والا فالالف

نحو تضربان بالفوقانية ويضربان
بالتحتانية (او ضمير جمع) لمذكر وهو
الواو نحو تضربون بالفوقانية ويضربون
بالتحتانية (او ضمير المؤنثة المخاطبة
وهو الياء) نحو تضربين
وتسمى الافعال الخمسة وهي مرفوعة وعلامة
رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة (وللنصب
خمس علامات الفتحة والالف والكسرة
والياء وحذف النون) قدم الفتحة لانها
الاصل واعقبها بالالف لانها تنشأ عنها
وثلث بالكسرة لانها اخت الفتحة فى التحريك
واعقبها بالياء لانها بنت الكسرة وختم
بحذف النون لبعد المشابهة فيها ولكل
من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها
فاما الفتحة فتكون علامة للنصب فى ثلاثة
مواضع

والكسرة وحذف النون ليس لكل منهما الا موضع واحد والياء لها موضعان لا ثلاثة واما الجواب بان المراد بالجمع مافوق الواحد فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولا يجرى فى الالف والكسرة وحذف النون لما عرفت من انه ليس لكل منهما الا موضع واحد الاول فى الاسم تقدم ما فيه ولا فرق فى الاسم المفرد بين كونه مضافا او غير مضاف ظاهر الاعراب او مقدره للتعذر او للمناسبة منصرفا او غير منصرف اشار الى بعض ذلك بالامثلة ومثله رأيت غلامى وقوله تعالى ووهبنا له اسحاق ويعقوب ولا يخفى اعرابه فى جمع التكسير اى الجمع المكسر ويعم فيه بمثل ما قبله كما اشار الى بعض ذلك بالامثلة فى الفعل المضارع سواء كان صحيح الآخر او معتله اذا دخل عليه ناصب لا حاجة اليه لان المثنى لا ينصب الا بناصب لكنه ذكره توضيحا ولم يذكره فى نظائر هذا الموضع اكتفاء بذكره هنا طلبا للاختصار وكان الاولى ذكر مثل هنا فى اول الكلام فى قوله فاما الضمة فتكون علامة للرفع فى الاسم المفرد بان يقول هناك اذا دخل عليه رافع ويكتفى بذلك عن ذكر مثله فى نظائره مما تقدم فى علامات الرفع وهو ما يوجب بناءه او ينقل اعرابه وهو نون التوكيد بقسميها ونون النسوة والف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فان دخل عليه الناصب وكان متصلا به نون النسوة كان اعرابه محليا نحو ولا يحل لهن ان يكتمن المتقدمة اشار به الى ان ال فى الاسماء للعهد الذكرى وما اشبه ذلك قد يقال لا فائدة له مع قوله اولا نحو رأيت اباك واجيب بان نحو افاد عدم الحصر فى الذهن وهذا افاد عدم الحصر فى الخارج او بالعكس وقول الشارح من نحو رأيت حماك الخ بيان لما من ما اشبهه ولا موقع للفظ نحو هنا لانه لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها واجيب بان ذكرها باعتبار كل فرد فرد من هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو رأيت حماك من بقية اخواته وكذا نحو رأيت فاك من بقية اخواته وهكذا ولو اسقطها وقال من رأيت حماك الخ لكان احسن فالسموات مفعول به اى عند الجمهور وقوله وقيل مفعول مطلق اى عند الجرجانى والزمخشرى وابن الحاجب وصوبه فى المغنى ووضحه بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا

الاول (فى الاسم المفرد) نحو رأيت زيدا وعبد الله والفتى (فى الموضع الثانى (فى جمع التكسير) نحو رأيت الزيود والهنود والاسارى والعذارى (فى الموضع الثالث (فى الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل باخره شئ) مما تقدم فى علامات الرفع نحو لن يضرب ولن يخشى (واما الالف فتكون علامة النصب فى الاسماء الخمسة) المتقدمة فى علامات الرفع نحو رأيت اباك واخاك فاباك واخاك منصوبان برأيت وعلامة نصبهما الالف نيابة عن الفتحة (وما اشبه ذلك) من نحو رأيت حماك وفاك وذا مال (واما الكسرة فتكون علامة للنصب فى جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وقيل مفعول مطلق وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم

وانت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو ماكان العامل فيه فعل ايجاده، وان كان ذا الالان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا والجمهور لايشترطون هذا الشرط وباتفاق القولين نصب السموات ونحوه بالكسرة وهذا حكمة تاخير الاعراب عن حكاية القول الثانى وهذان القولان ليسا مختصين بجمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة بل جاريان فى نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة ثم اعلم انه انما نصب ما جمع بالف وتاء مزيدتان بالكسرة حملا للنصب على الجر كما فعلوا ذلك فى اصله وهو ما جمع بالواو والنون ليلتحق الفرع بالاصل ولم يعربوه بالحروف كاصله لانه ليس فى آخره حروف تصلح للاعراب بخلاف اصله واعلم ايضا أن هذا الجمع يطرد فى ستة أشيا منظومة فى قول الشاطبى فى شرح الالفية

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى ... ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل ... وغير ذا مسلم للناقل

فى التثنية اى المثنى   واطلق الجمع الخ اعتذار عن اطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر وقوله لكونه على حد المثنى اى طريقته فى الاعراب بالحروف وفى ان آخر كل منهما نون تحذف للاضافة   لانه الخ اى لاجل ان المثنى شريك جمع المذكر السالم فى الاعراب بالحروف بثبات النون اى بالنون الثابتة   وتقدم انها كل فعل مضارع الخ فيه تسمح لان الذى تقدم قوله واما النون فتكون علامة للرفع فى الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير تثنية الخ ولم يتقدم انها كل فعل مضارع الخ نعم تقدم مايفيد ذلك   وللخفض اللام بمعنى على   لانها اخت الكسرة فى التحريك اى مشاركتها فى التحرك فاطلق التحريك على التحرك من اطلاق السبب على المسبب   مواضع تخصها الجمع باعتبار الافراد الشخصية والا فالفتحة ليس لها الا موضع واحد وهو الاسم الذى لاينصرف المنصرف اى حقيقة كزيد او حكما وهو غير المنصرف اذا اضيفا او اقترن بال بناء على انه باق على منعه من الصرف سواء ظهر اعراب ذلك الاسم كزيد او قدر للثقل أو التعذر او المناسبة كمررت بالقاضى والفتى وغلامى

(واما الياء فتكون علامة للنصب فى التثنية) نحو رايت الزيدين فالزيدين منصوب بما قبله برايت وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة لانه مثنى (و) فى (الجمع) المذكر السالم نحو رايت العمرين فالعمرين منصوب برايت وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لانه جمع مذكر سالم واطلق الجمع لكونه على حد المثنى فاذا ذكر الجمع مع المثنى فى الاعراب بالحروف انصرف الى المذكر السالم لانه اخوه فيكون علامة النصب (واما حذف النون فيكون علامة للنصب فى الافعال الخمسة) التى رفعها بثبات النون وتقدم انها كل فعل مضارع اتصل به ضمير تثنية نحو لن يفعلا ولن تفعلا او ضمير جمع نحو لن يفعلوا ولن تفعلوا او ضمير المخاطبة نحو لن تفعلى فهذه منصوبة بلن وعلامة نصبها حذف النون نيابة عن الفتحة (و) للخفض ثلاث علامات الكسرة والياء والفتحة) بدأ بالكسرة لانها الاصل وثنى بالياء لانها بنتها وختم بالفتحة لانها اخت الكسرة فى التحريك ولكل من هذه العلامات الثلاث مواضع تخصها (فاما الكسرة فتكون علامة للخفض فى ثلاثة مواضع) الاول (فى الاسم المفرد المنصرف)

وهو الاسم المتمكن الامكن يحتمل انه تعريف المنصرف من حيث هو سواء كان مفردا او جمع تكسير ويحتمل انه تعريف للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفا بالاعم ان لم يحمل الاسم فى التعريف على المفرد وقد اجازه المتقدمون لانه يستفاد به التمييز فى الجملة والاسم المتمكن هو العارى عن شبه الحرف فلم يبن والامكن الزائد فى التمكن وهو العارى عن شبه الفعل فلم يمنع من الصرف واعلم ان اقسام الاسم ثلاثة متمكن امكن وهو الاسم المعرب المنصرف ومتمكن غير امكن وهو المعرب غير المنصرف ولا متمكن ولا امكن وهو المبنى كالمضمرات واسماء الاستفهام لدخول تنوين الصرف عليه الاولى ان يقول لمحوق تنوين الصرف له لان الدخول يكون فى الاول والتنوين فى الآخر واضافة تنوين الى الصرف من اضافة المسمى الى الاسم اى التنوين المسمى بالصرف وما ذكر من ان الصرف هو التنوين اى تنوين التمكين كما ذكره بقوله وهو المسمى بتنوين التمكين هو مذهب المحققين الذى اشار اليه ابن مالك بقوله

الصرف تنوين أتى مبينا   معنى به يكون الاسم أمكنا

وقيل هو الجر مع التنوين وقيل يطلق على تنوين التمكين والعوض والمقابلة صرف وجمع التكسير المنصرف اى حقيقة كما مثل الشارح او حكما فدخل غير المنصرف مضافا نحو اعتكفت فى مساجدكم او مقرونا بال نحو وانتم عاكفون فى المساجد بناء على ما تقدم فى المفرد هذا ولم يقل المصنف الاسم المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع انه اخصر لزيادة الايضاح للمبتدى لانه ربما يتوهم ان المنصرف مجموعهما وسيأتى انه غير المنصرف اى من النوعين المفرد وجمع التكسير ولا يكون الا منصرفا ولذلك لم يقيده المتن بالمنصرف كما فعل فيما قبله اذا لم يكن علما هذا قيد فى قوله ولا يكون الا منصرفا ولقائل ان يقول ولا ضرورة الى هذا القيد لان ما جعل علما صار مفردا والكلام فى الجمع نعم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار اصله فان كان علما نحو عرفات علم الموضع الوقوف واذرعات قرية من قرى الشام واختلف العرب فى كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف

تنوينه

وهو الاسم المتمكن الامكن نحو مررت بزيد ويسمى منصرفا لدخول تنوين الصرف عليه وهو المسمى بتنوين التمكين (و) الثانى فى (جمع التكسير المنصرف) نحو مررت برجال وهنود وسيأتى انه غير المنصرف يخفض بالفتحة (و) الثالث فى (الجمع المؤنث السالم) و (لا يكون الا منصرفا) نحو مررت بالهندات اذا لم يجعل علما فان كان علما جاز فيه الصرف وعدمه

تنوينه لانه فى الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وهذه هى
اللغة المشهورة وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة
للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه
اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية
فقط فالاول راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط
توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية
والتانيث فترك تنوينه وهو وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له
فى الصورة وقضية ذلك كما قال بعضهم انه لو سمى به مذكر كان سمى
رجل بمسلمات انهم يصرفونه وقد روى باللغات الثلاث قوله

تنورتها من اذرعات واهلها   بيثرب ادنى دارها نظر عالى

المعتلة اى التى آخرها حال الاضافة حرف علة وانما قلنا حال الاضافة
لئلا يرد عليه فوه فان آخره حال الافراد هاء واصله فوه بفتح الفاء عند
سيبويه والخليل وبضمها عند الفراء وعلى كلا القولين هو باسكان الواو
المضافة اى الى غير ياء المتكلم   فى التثنية مطلقا اى سواء كان
لمذكر او لمؤنث   السالم المذكر اى فأل فى الجمع للعهد الذكرى والقرينة
على ذلك ذكره مع التثنية كما مر   فى الاسم الذى لا ينصرف سواء كان
مفردا او جمعا مكسرا ظاهر الاعراب او مقدره وضابطه انه المشابه
للفعل فى اشتماله على علتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين مرجع احدهما
الى اللفظ والاخرى الى المعنى او علة فرعية تقوم مقام علتين وذلك
ان الفعل فيه علتان فرعيتان احداهما ترجع الى اللفظ وهى اشتقاق
لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمشتق فرع المشتق منه واما
عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لان الفعل يدل على الحدث
والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد كذا
فى الحاشية ومثله فى حاشيته على الاشمونى وتعقبه ابن قاسم نقلا عن العلامة
الدنوشرى حيث قال وفيه تامل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى
اه والثانية ترجع الى المعنى وهى احتياجه الى الفاعل فى الافادة وما يحتاج
فرع ما يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فاذا اشتمل

(واما الياء) فتكون علامة للخفض فى ثلاثة
مواضع) الاول (فى الاسماء الخمسة المعتلة
المضافة نحو مررت بابيك واخيك وحميك
وفيك وذى مال فهذه مخفوضة بالياء
[illegible] وعلامة خفضها الياء نيابة عن
الكسرة (و) الثانى فى (التثنية) مطلقا
نحو مررت بالزيدين والهندين فالزيدين
والهندين مخفوضان بالياء الموحدة وعلامة
خفضهما الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما
بعدها نيابة عن الكسرة (و) الثالث (فى
الجمع السالم) للمذكر نحو مررت بالزيدين
فالزيدين مخفوض بالياء الموحدة وعلامة
خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها
نيابة عن الكسرة (واما الفتحة) فتكون علامة
للخفض فى الاسم الذى لا ينصرف

الاسم فى اشتماله على مطلق علتين الخ وليس المراد فى اشتماله على عين
العلتين اللتين فى الفعل منع منه شيئان ممنوعان من الفعل وهما
الكسرة والتنوين وبوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع ايراد نحو هند
اذا صرف مع ان فيه الفرعيتين اى لانهما ليستا بمعتبرتين لانتفاء بعض
الشروط كما سياتى فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط نحو اجيمال
بالجيم تصغير اجمال جمع جمل ففيه فرعيتان فان المجموع فرع المفرد والمصغر فرع
المكبر وكلاهما من جهة اللفظ او كانتا من جهة المعنى فقط نحو حائض
وطامث ففى كل منهما فرعيتان التانيث وهو فرع التذكير والوصف وهو فرع
الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم تمنع منه الكسرة ولا التنوين لانه لم
يصر بذلك كامل الشبه بالفعل ثم اعلم ان حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف
تسع الاولى صيغة منتهى الجموع والثانية التانيث وهو ثلاثة انواع تانيث
بالالف المقصورة او الممدودة وتانيث بالتاء الظاهرة وتانيث معنوى
كما سياتى الثالثة المعرفة والمراد هنا خصوص العلمية لا غيرها من بقية
المعارف لعدم مدخلية المضمر والمبهم هنا لكونهما مبنيين والكلام
فى المعربات والمحلى بال او المضاف الى غير المنصرف فى حكم المنصرف
والرابعة العجمة والخامسة وزن الفعل والسادسة زيادة الالف والنون
والسابعة العدل والثامنة التركيب والتاسعة الوصف وان من هذه
العلل ما يقوم مقام علتين فيستقل بالمنع بمفرده وهو شيئان صيغة
منتهى الجموع والف التانيث المقصورة او الممدودة اما وجه قيام الاول
مقام علتين فلان كونه جمعا بمنزلة علة وهى من جهة المعنى ففيه فرعية
المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه اقصى بمنزلة علة اخرى وهى من جهة
اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية واما وجه
قيام الثانى مقامهما فلانه زيادة دالة على التانيث لازمة لبناء ما
هى فيه فلا يقال فى حمراء حمر ولا فى حبلى حبل فالتانيث بمنزلة علة وهى
من جهة المعنى واللزوم بمنزلة علة اخرى وهى من جهة اللفظ كذا فى الكتابة
والذى فى الحفنى على الاشمونى ان التانيث بمنزلة علة ترجع الى اللفظ ولزوم
علامته علة ترجع الى المعنى وان منها ما لا يستقل بالمنع بل لابد من علة ثانية

سعه وهي السبعة الباقية وبعض الثامنة وهو التانيث بالتاء
والتانيث المعنوى وهذه على قسمين ما يمنع منها مع الوصفية وما
يمنع مع العلمية ضرورة ان الوصفية والعلمية لا يجتمعان لتنافي مدلوليهما
فان مدلول العلمية الذات ومدلول الوصفية حالة من احوالها فيمنع
مع الوصف ثلاثة اشياء العدل كمثنى وثلاث ووزن الفعل كاحمر
وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمر
ويزيد وعثمان وثلاثة اخرى وهي العجمة كابراهيم والتانيث كطلحة وزينب
والتركيب كمعدى كرب اذا علمت ذلك علمت ان تسمية كل واحدة من هذه
العلل السبعة وبعض الثامنة علة مجاز اذ كل واحدة جزء علة فالعلة
التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع علتين او واحدة تقوم مقامهما
كما قاله بعضهم وقد اشار الشيخ لمعظم ما تقدم بقوله وهو ما كان على
صيغة منتهى الجموع الخ وهو ما كان اى الاسم الذى لا ينصرف المشتمل
على علة تقوم مقام علتين ما كان الخ اى هو الذى وجد على وزن صيغة
اى هيئة منتهى اى اقصى الجموع اى الذى لا يمكن ان يجمع جمع تكسير
مرة اخرى بعد حصوله على هذه الصيغة مثلا كلب يجمع على اكلب ثم
يجمع اكلب على اكالب وكذلك نعم يجمع على انعام ثم يجمع انعام على اناعيم
واكالب واناعيم لا يجمعان بعد ذلك فهما على صيغة وقفت عندها
جموع التكسير وقولنا لا يمكن ان يجمع جمع تكسير لا ينافي امكان جمعه
جمع سلامة نحو الصواحبات جمع صواحب فصواحب لا يجمع جمع تكسير
بعد هذه الصيغة التى هو عليها وان جمع جمع سلامة على صواحبات
وانما لم يكن الجمع جمع سلامة ضارا فى دعوى ان صيغة صواحب مثلا
بلغت اقصى صيغة الجموع مع انه قد بقى من الصيغ صواحبات جمع سلامة
فلم تبلغ صواحب اقصاها لان جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم
يبطل نهاية الجمعية على جمع التكسير فهو بسبب ذلك كالعدم وضابطه
عندهم كل جمع مكسر بعد الف تكسيره حرفان كمساجد او ثلاثة اوسطها
ساكن كمصابيح ولا فرق بين ان يكونا اوله ميمًا كما مثل وغيرها كصوامع
وقناديل وسواء حذف منه الآخر كالناقص من الصيغة الاولى نحو جوار

وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع نحو مررت بمساجد ومصابيح

اولا والحرف المشدد بحرفين فنحو دواب من الصيغة الأولى ونحو تحاجي
جمع بختي من الثانية وبقولنا كل جمع مكسر خرج نحو تداني وتواني
فانهما مفردان مصدران لتداني وتواني وبقولنا اوسطها ساكن خرج
طواعية وكراهية وهما خارجان بالجمع ايضا لانهما مفردان وخرج ملائكة
ونحوه وبعضهم اخرجها باشتراط ان لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التانيث
وقد علم من ضابطه المذكور شروطه وبقي منها ان لا تلحقه ياء النسبة في
الجمعية فخرج نحو ظفاري نسبة الى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن
يجلب منها الطيب المسمى بالاظفار فهو مصروف لان الياء فيه للنسبة
تحقيقا وخرج نحو حواري بالحاء المهملة والراء بعد الالف وهو الناصر
وحوالي وهو المحتال فكل منهما مصروف لان الياء فيه ملحقة بياء النسب
لانه سمع من العرب مصروفا فقدر فيه الانتساب وان لم يكن منسوبا
حقيقة اوكان مختوما بالف التانيث الممدودة الخ الف التانيث
الممدودة عند بعضهم هي الالف التي بعدها همزة وعند بعضهم الف
قبلها الف فتقلب هي همزة وعلى هذا فاطلاق الممدودة عليها مجاز لان
الممدود ما قبلها لا هي وهي تمنع مطلقا سواء كانت في علم كزكرياء او نكرة
كصحراء او صفة كحمراء او جمع كاصدقاء جمع صديق وصلحاء جمع صالح
واعزاء جمع عزيز والف التانيث المقصورة هي الفلينة مفردة سواء
كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة او نكرة كذكرى او صفة كحبلى
او جمع كمرضى وجرحى اوكان فيه العلمية والتركيب هذا شروع فيما فيه
علتان والعلمية كون الاسم علما لمذكر او مؤنث والتركيب جعل اسمين بمنزلة
اسم واحد وشرط تاثيره منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه مزجيا
ليس عدديا ولا مختوما بويه فخرج المركب الاضافي فانه يجري على جزئه الثاني
بعد التركيب ما جرى عليه قبله من الصرف وعدمه كغلام زيد وابي هريرة واما
جزؤه الاول فيعرب بالحركات الثلاث لفظا وتقديرا وخرج المركب
الاسنادي نحو شاب قرناها وتابط شرا فانه مبني محكي على حالته قبل العلمية
فلم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص بالمعربات كذا قيل
ولقائل ان يقول الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية وان كانت

اجزاؤها

اوكان مختوما بالف التانيث الممدودة
كصحراء او المقصورة كحبلى اوكان فيه
العلمية والتركيب المزجي نحو معدي كرب

اجزاؤها معربة وبعد العلمية معربة اعرابا تقديريا لاستثقال الحرف الاخير بحركة الحكاية فتكون من المعربات تقديرا لا من المبنيات واذا كان كذلك فينبغي ان يحكم عليها بالانصراف او بعدمه لان عدم ظهور الاعراب لاينافي الانصراف وعدمه كما في عصى وموسى وحبلى ويمكن ان يقال الحكاية مانعة من اعتبارها اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف وبعدمه وخرج ايض المركب التقييدي مطلقا التوصيفي وغيره كجملة الشرط كالحيوان الناطق وان قام زيد علمين وخرج ايض المركب العددي كخمسة عشر فانه مبني على فتح الجزئين الا اثني عشر واثنتي عشر فان الجزء الاول منهما يعرب اعراب المثنى والجزء الثاني مبني على الفتح وخرج المزجي المختوم بويه كسيبويه فانه مبني على الصحيح وقد اشار الش الى هذه الشروط بالمثال في قوله نحو معدي كرب اي حضرموت وبعلبك فيرفع الجزء الثاني بالضمة وينصب ويجر بالفتحة بلا تنوين والجزء الاول باق على حاله من السكون كمثال الش او الفتح كما مثلنا وهذا هو الافصح ويجوز فيه الصرف ايض والبناء او العلمية والتانيث سواء كان التانيث لفظيا او معنويا اما المعنوي فهو ان يكون اللفظ المجرد من التاء والالف موضوعا في الاصل لمؤنث سواء سميت به مؤنثا حقيقيا كزينب علم امرأة او مذكرا حقيقيا كالمثال علم رجل او يكون في الاصل لمذكر ثم جعل علما لمؤنث كزيد علم امراة وهذا التانيث انما يكون بتاء مقدرة لظهورها في التصغير وشرط مع انضمامه للعلمية واحد من امور اربعة اما زيادة الاسم على ثلاثة احرف كزينب وسعاد لان الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التانيث واما تحرك الوسط من حروفه نحو سقر اسم لجهنم لان الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء واما كونه اعجميا كجور بضم الجيم وحمص اسم بلدين واما كونه منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمي به امراة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء هذا مذهب سيبويه والجمهور فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه الوجهان والمنع اجود عند سيبويه واما التانيث اللفظي فهو ان يكون اللفظ ملحقا بآخره علامة التانيث سواء كان موضوعا لمذكر كطلحة وحمزة او لمؤنث كفاطمة وان كان التاء

او العلمية والتانيث نحو زينب وفاطمة

معنويا ايضا ولا شرط لغير انضمامه للعلمية اذا علمت ذلك علمت ان اقسام التانيث ثلاثة لفظي ومعنوي كفاطمة علم امرأة ولفظي فقط كطلحة وحمزة على رجلين ومعنوي فقط كزينب وسعاد على امرأتين وهذا ظاهر او على رجلين نظرا للاصل وقد اشار الى ما تقدم ابن مالك بقوله

* كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى *
* فوق الثلاث او كجور او سقر * او زيد اسم امرأة لا اسم ذكر *
* وجهان في العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع احق *

او العلمية والعجمة العجمة كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط منعها مع العلمية ان يكون ما هي فيه علما في لغة العجم قبل استعماله في اللغة العربية علما وهذا ما جزم به ابن الحاجب ووافقه ابنا مالك وهشام وهو ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على انه لا يشترط وانما الشرط ان يكون علما في اول استعمال العرب وبه جزم الرضي وقال الا ترى ان قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فلم يتصرف فيه فصار غير منصرف وشرطها ايضا عند سيبويه واكثر النحاة تحرك الوسط ووجهه الرضي والمتأخرون واما عند ابن الحاجب وجماعة فالشرط احد امرين اما تحرك الوسط او زيادة حروف الاسم على ثلاثة قال الاشموني ويتحصل في الثلاثي ثلاثة اقوال احدها ان العجمة لا اثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح الثاني ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان الثالث ان ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب واعلم ان اسماء الانبياء وكذا الملائكة اعجمية الا اربعة من كل منظومة في قوله

* هود شعيب صالح محمد * اوضاعها في العجم ليست توجد *
* رضوان مالك نكير منكر * امثالها في حكم ما قد ذكروا *

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون بخلاف بقية الاربعة فانها مصروفة وكذا اسماء جميع الانبياء لا تنصرف الا ستة منظومة في قوله * تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا * وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا *

او العلمية ووزن الفعل اي وزن مختص في لغة العرب بالفعل اصالة بمعنى ان الواضع وضعه اصالة للفعل ولم يوجد في الاسماء العربية من غير

شذوذ

او العلمية والعجمة نحو ابراهيم
او العلمية ووزن الفعل
نحو احمد

شذوذ الا منقولا عن الفعل كشمّر بتشديد الميم علم فرس وأما بقم اسم نبت يصبغ به معروف فعجمى فلا يضر فى اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الاسماء بالعربية وكضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير والا بان اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكى وأما دئل بضم الدال وكسر الهمزة فشاذ وقد تقدم انا قلنا من غير شذوذ فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه ان يكون فى اوله الاسم الذى على وزن الفعل حرف زائد كما يزاد فى اول المضارع اى حرف من احرف المضارع الاربعة نحو احمد ويشكر وتغلب ونرجس اعلاما لاشخاص معينة فهى ممنوعة من الصرف لانها مبدوءة بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن فى اصل الاسم وهاهنا كلام نفيس فانظره فى الحاشية اوالعلمية وزيادة الالف والنون اى زيادتهما على حروف الكلم الاصلية فلا منع فيما هما فيه وهما اصليتان كسعدان او احدهما كتبيان واذا تجاذب الكلمة اصلان اصل يقتضى الزيادة واصل يقتضى عدمها جاز الصرف وعدمه نحو شيطان ان كان من شطن بمعنى بعد انصرف لاصالة النون وان كان من شاط شيطا اذا هلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحس او الحسن وعفان من العفة او العفونة اوالعلمية والعدل نحو عمر العدل فى اللغة له معان منها نقيض الجور وفى الاصطلاح تحول الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى مع اتحاد المعنى من غير اعلال ولا الحاق فخرج بقولنا مع اتحاد المعنى المشتق فانه يختلف المعنى فيه وفى المشتق منه فضارب قد خرج عن معنى الضرب كما خرج عن لفظه بخلاف نحو ثلاث فانه لم يتغير عن المعنى التكرارى المستفاد من ثلاثة ثلاثة وبقولنا من غير اعلال ما تغير للاعلال كمقام فان أصله مقوم كمذهب نقلت حركة الواو الى القاف فصار مقوم محركة الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فابدلت الفا فصار مقام فهذا الابدال له عدل عندهم لان التغير للاعلال وبقولنا ولا الحاق نحو كوثر لانه اخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الالحاق بجعفر ثم ان العدل نوعان تحقيقى وهو الذى يدل عليه دليل غير منع الصرف وتقديرى وهو الذى لا يدل عليه الا منع الصرف فالتحقيقى يمنع الصرف مع الوصفية نحو مثنى وثلاث ورباع

او العلمية وزيادة
الالف والنون نحو
عثمان او العلمية والعدل
نحو عمر او كان فيه الوصف
وزيادة الفعلية نحو افضل

والتقديري يمنع مع العلمية نحو عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف
ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل فقدر فيه لئلا
يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقيل أنه
عدل عن عامر كزفر معدول عن زافر   أو الوصف والعدل تقدم معنى
العدل وأما الوصف فهو اسم يدل على ذات مبهمة وحال من احوالها
ولو عبر بالوصفية بدلا الاسم لكان أولى لان تقدير كلامه او وجد
في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لان الوصف اسم كما مر فكيف يوجد
في الاسم اذ يلزم عليه ظرفية الشئ في نفسه وشرط تاثير الوصفية منع
الصرف مع علة اخرى الاصالة اى ان يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفي
اولا وان غلبت اسميته بعد ذلك فلا يضر ان يراد به ذات معينة مع ملاحظة
حالها او بدون تلك الملاحظة بعد ان كان موضوعا للدلالة على ذات
مبهمة وحال من احوالها بخلاف العكس ولذا قال ابن مالك *

والغين عارض الوصفيه   كاربع وعارض الاسميه

نحو مثنى معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة
ورباع معدول عن اربعة اربعة ومثلها مثلث ومربع لان كلا منهما معدول
عن مكرر فان الاصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره وحيث لم
يتعدد اللفظ علم انه معدول عن مكرر واختلفوا فيما وراء ذلك الى عشار
ومعشر هل جاء ام لا والصواب مجيئه   او الوصف وزيادة الالف
والنون تقدم شرط الوصف وهو الاصالة واما الالف والنون فيه
فشرطهما ان لا يكون مؤنث ما هما فيه على وزن فعلانة عند الاكثر
وهو الراجح وقيل الشرط وجود فعلى في مؤنثه ويظهر اثر الخلاف فيما
لا مؤنث له اصلا فعلى الاول يمنع من الصرف لانتفاء فعلانة الذي هو
شرط في منع الصرف وعلى الثاني يصرف لعدم وجود فعلى الذي هو شرط
ومن ثم اختلفوا في رحمان اذا تجرد من ال والراجح المنع بناء على الاول
فهذه كلها اى الاسماء المذكورة ونحوها   او تل ال سواء
كانت معرفة كقوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد أو موصولة كقوله
ما انت باليقظان ناظره اذا   نسيت بمن تهواه ذكر العواقب

او الوصف والعدل نحو مثنى وثلاث
ورباع او الوصف وزيادة الالف والنون
كسكران وهذا شروط تطلب من المطولات
فهذه كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة
ما لم تضف او تل ال فانها تخفض بالكسرة
على الاصل نحو مررت بافضلكم وبالافضل

بناء

(والجزم علامتان السكون) وهو حذف الحركة (والحذف) وهو سقوط حرف العلة او النون للجازم واحترزت بقوله للجازم من نحو سندع الزبانية لان الواو حذفت في الخط تبعا لحذفها في اللفظ لالتقاء الساكنين ومن نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالي النونات

بناء على ان ال توصل بالصفة المشبهة او زائدة كقوله

رايت الوليد بن اليزيد مباركا   شديدا باعباء الخلافة كاهله

ومثلها ام في لغة حمير كقوله

االان شمت من نجد بريقا تالقا   تبيت بليل ام ارمد اعتاد اولقا

ثم اعلم ان فيما لا ينصرف اذا اضيف وتبع ال ثلاثة اقوال احدها أن يكون باقيا على منعه من الصرف مطلقا ثانيها ان يكون منصرفا مطلقا ثالثها التفصيل وهو انه ان زالت منه علة فمنصرف نحو باحمدكم ويعمانا فان العلمية زالت لأن الاعلام لا تضاف حتى تنكر وان بقيت العلتان فلا نحو باحسنكم   وللجزم هو لغة القطع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة او الحرف من الفعل المستقبل   علامتان السكون هو لغة ضد الحركة واصطلاحا ما ذكره الش   والحذف هو لغة الاسقاط والقطع والوصل واصطلاحا ما ذكره الش ايضا   سقوط حرف العلة اى من الفعل المعتل وقوله او النون اى من الامثلة الخمسة وقوله للجازم اى لاجله فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة كما ذكره الش كان المناسب ان يقول المتن وللجزم علامة الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو السكون ولحذف حرف العلة وحذف النون قلت انه اراد التصريح بالمقصود فان قلت العلامتان المذكورتان هما نفس الجزم اذ هما حذف الحركة او الحرف والجزم هو ذلك فقد جعل الشيء علامة لنفسه وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال ساقط اما على ان الاعراب معنوي فظاهر ان الجزم غير السكون والحذف لان الجزم حينئذ تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه واما على ان الاعراب لفظي فالتغاير بالاجمال والتفصيل

في الخط اى منه وقوله تبعا حال من الواو اى حالة كونها تابعة

لالتقاء الساكنين علة لحذفها في اللفظ وفي بعض النسخ لا لالتقاء الساكنين وعليها كتب الشيخ البنتيتي حيث قال اى ليس حذفها في الخط لدفع التقاء الساكنين اى اجتماع الساكنين وان كان حذفها في اللفظ لدفع ذلك   ومن نحو لتبلون فان النون حذفت لتوالي النونات الاصل لتبلوونن بواوين ونون خفيفة بوزن ترحمون حذفت ضمة الواو الاولى للثقل فالتقى

ساكنان فحذفت الواو الأولى التي هي لام الفعل لالتقاء الساكنين
وانما لم تحذف واو الضمير لانها نائب الفاعل فهي عمدة وكلمة بخلاف لام
الفعل فانها جزء كلمة وحذف الجزء أولى من حذف الكلمة فصار لتبلون
فادخلت نون التوكيد المشددة وهي بنونين على نون الرفع فاجتمع ثلاث
نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت نون الرفع
التقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها
بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونه حقها فقيل لتبلون ولم تحذف
النون لفوات الغرض الذي جيء بها لأجله وهو التوكيد واعراب هذا
الفعل أن تقول اللام موطئة للقسم وتبلون فعل جماعة الذكور المخاطبين
مبني للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الامثال والواو
نائب الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد فان قلت قد جمع بين ثلاث
نونات نحو النساء جنن في الماضي ويجنن في المضارع قلت لما كان فيهما
نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك بخلاف لتبلون
فان الأولى للرفع وثنتان للتوكيد فالثلاثة زوائد على اصل الكلمة
والثقل انما يحصل بالزائد   مواضع جمع موضع باعتبار الافراد
الشخصية فلا يرد ان السكون ليس له الا موضع واحد والحذف له
موضعان كما تقدم نظيره او انه اراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة
للحذف وغلبه على السكون   ولم يتصل بآخره شيء اي يوجب بناءه
او ينقل اعرابه من نوني النسوة والتوكيد او ضمائر الفاعلين خلافا
للشيخ الشنواني حيث اقتصر على الثاني فان الجازم اذا دخل على ما فيه
نون النسوة نحو لم يرضعن كان مبنيا على السكون في محل جزم   ما لم
يكن في آخره الف الخ لو اسقط في لكان أولى واظهر لان اثباتها يوهم
ان آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك واذا كان حرف العلة
هو الآخر يلزم على اثباتها ان يكون الشيء ظرفا لنفسه ويجري ذلك
في امثال هذه العبارة   حرف علة اي اصلي فان كان غير اصلي بان كان
بدلا من همزة كيقرا من القراءة ويقرى من اقراء الضيوف ويوضو ثم دخل
الجازم جاز حذفه وتركه بناء على الاعتداد بالابدال وعدمه كما قاله الش

في

ولكل من السكون والحذف مواضع تختص
به (فاما السكون فيكون علامة للجزم
في الفعل المضارع الصحيح الآخر) اذا دخل
عليه جازم ولم يتصل بآخره شيء نحو
لم يضرب فيضرب فعل مضارع مجزوم
بلم وعلامة جزمه السكون والمراد بالصحيح
الآخر ما لم يكن في آخره الف ولا واو ولا
ياء (واما الحذف فيكون علامة للجزم في
موضعين) الاول (في الفعل المضارع المعتل
الآخر) وهو ما كان في آخره حرف علة نحو لم
يخش ولم يغز ولم يرم فيخش ويغز ويرم
افعال مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف
حرف العلة من آخرها نيابة عن السكون
فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل
عليها والمحذوف من يغز الواو والضمة قبلها
دليل عليها والمحذوف من يرم الياء والكسرة
قبلها دليل عليها

في شرح الازهرية وعلامة جزمها حذف حرف العلة وذلك لأن
الجازم لما دخل ووجد الاخر منها ساكنا فلم يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون
وكان ذلك الاخر لضعفه شبيها بالحركة تسلط عليه فحذفه نعم لو اتصل
بآخر الفعل نون النسوة او التوكيد وجب بقاء حرف العلة نحو لم يخشين
ولم يرمين ولم يدعون وهي كل فعل الخ الاولى اسقاط كل لانها للافراد
والتعريف للماهية لكنه لما لاحظ معنى الضابط اتى بها لبيان الاطراد
اى التنصيص على كل فرد فرد (فصل) هو لغة الحاجز بين الشيئين واصطلاحا
عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة على الظاهر
عند السيد وهو مصدر يحتمل ان يكون بمعنى الفاعل وان يكون بمعنى المفعول
والمعنى على الاول هذه الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة فاصلة
ما بعدها عما قبلها لتميزها عنها وعلى الثاني مفصولة عنهما وهذا بالنظر
للاصل كما قاله الشبراملسي والا فهو من قبيل علم الجنس فهو ملحق بالاعلام
الجامدة غير مراعى فيها معناها الاصلي فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل و
مفعول في ذكر الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لفصل
حاصل بمعنى محصول اى محصل الكلام الطويل المتقدم من اول باب
علامات الاعراب الى هنا من فيه للبيان اى الذى هو اول علامات
الاعراب ممتد الى هنا ولا يصح ان تكون من هنا لابتداء الغاية كقولهم
سرت من البصرة اذ السير ثابت في المبدا دون الذكر هنا واشرت بقولي
ممتد الى هنا الى ان الى متعلقة بمحذوف كما اشار اليه بعضهم تمرينا
مفعول لأجله اى ذكر المص ذلك لتمرين المبتدى اى تكرير التعليم له ليسهل
عليه وهذا جواب عما يقال التكرير معيب على عادة المتقدمين متعلق
بمحذوف حال من ذكر اى حالة كونه جاريا على الخ وهذا جواب عما يقال هل
المص اخترع هذا الصنيع او مسبوق به وحاصله اى ما تقدم
المعربات قسمان مبتدا وخبر وفيه الاخبار بالمثنى عن الجمع ومع ذلك
مع ان الخبر عين المبتدا اما لان المراد بالمعربات الجنس الصادق بالاثنين
فال فيه للجنس والقاعدة ان ال الجنسية اذا دخلت على جمع ابطلت منه
معنى الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم

(و) الموضع الثاني (في الافعال) وهي
الخمسة (التي رفعها بثبات النون) نيابة
كل فعل مضارع اتصل به ضمير جمع
نحو لم يضربا ولم تضربا او ضمير
المذكر نحو لم يضربوا ولم تضربوا او
ضمير المؤنثة المخاطبة نحو لم تضربي
فهذه الافعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة
جزمها حذف النون نيابة عن السكون
(فصل) في ذكر حاصل ما تقدم من اول باب علامات
الاعراب الى هنا تمرينا للمبتدي على عادة
المتقدمين رحمهم الله تعالى اجمعين
وحاصله ان تقول المعربات قسمان قسم
يعرب بالحركات الثلاث الضمة والفتحة
والكسرة او بالسكون (وقسم يعرب
بالحروف) الاربعة الالف والواو والياء
والنون او بالحذف

(فالذى يعرب بالحركات) اجمالا (اربعة انواع) نوع من الافعال وثلاثة من الاسماء فانواع الاسماء الثلاثة (الاسم المفرد) نحو جاء زيد ورايت زيدا ومررت بزيد (وجمع التكسير) نحو جاء الرجال ورايت الرجال ومررت بالرجال (وجمع المؤنث السالم) نحو جاءت الهندات ورايت الهندات ومررت بالهندات (و) نوع الافعال (الفعل المضارع الذى لم يتصل باخره شىء) نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب (وكلها) اى مجموع الانواع الاربعة لا جميعها لتخلف بعض الاحكام فى بعضها اى مجموعها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومؤمنات (وتنصب بالفتحة) نحو لن اضرب زيدا ورجالا (وتخفض بالكسرة) نحو مررت بزيد ورجال ومؤمنات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب

فالمثنى فى معنى الجمع فالمطابقة موجودة نظرا للمعنى على حد فاذا هم
فريقان يختصمون والحاصل انه لابد اما من التأويل فى المعربات ليوافق
قسمان او عكسه والمراد جنس المعربات من حيث هى لا بقيد كونها معربة
بالحركات ولا بقيد كونها معربة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه
والى غيره وكونها قسمين بالاستقراء يعرب بالحركات اى وجودا او
عدما فدخل فيه المعرب بالسكون وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالسكون
لا يدخل فى المعرب بالحركات او بالسكون لا حاجة اليه لدخوله فيما
يعرب بالحركات كما تقدم يعرب بالحروف اى وجودا او عدما فدخل
فيه المعرب بالحذف وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف لا يدخل
او بالحذف اى حذف احد الاحرف الاربعة وفيه ما تقدم اربعة
انواع جمع نوع والمراد اربعة ابواب او لفظ انواع زائد للتوكيد وللمبادرة
الى بيان ان المراد بقوله اربعة الانواع لا الافراد لان الافراد اكثر من ذلك
بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله تعالى على التفصيل حيث لم يكتف بقوله
فالذى يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل اجمل اولا حيث قال اربعة
انواع الخ محافظة على فائدة الاجمال ثم التفصيل الاسم المفرد وجمع
التكسير اى الا ما الحق منهما بالمثنى وجمع المذكر السالم ككلا وكلتا
فانه مفرد اللفظ الحق بالمثنى فى اعرابه اذا اضيف لمضمر وكسنين وبابه
فانه جمع تكسير الحق بجمع المذكر السالم فى اعرابه وكلها المراد الكل
المجموعى ولذا قال الشارح اى مجموع الانواع الاربعة وهذا اذا نظرنا
لكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بان يراد بضمير كلها ما يشمله وانما
كان من الكل المجموعى للتخلف عن الحكم المذكور فى بعض الافراد الداخلة تحت
كل وهو المستثنى فيكون من الكل المجموعى واما اذا نظرنا لكلام المصنف
مع اخراج المستثنى من اول الامر بان يكون المراد بالضمير غيره فيكون من
الكل الجميعى لانه ليس هناك افراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم المذكور
لعدم دخول ما تخلف تحتها قال العلامة الشنوانى بل يصح ان يراد الجميعى
مطلقا ولا يضر التخلف الذى ذكره الشارح لان المصنف قد استثنى ما تخلف فيه
ذلك بقوله الآتى وخرج الخ والحاصل انه لا حاجة لما ذكره الشارح بل يراد

بالكل

بالكل الكل الجميعي لان المص اخرج ما دخل فيه مماخالف الاصل
هذا اى المذكور من كون مجموع الانواع الاربعة ترفع بالضمة
الخ هو الاصل في المعربات جمع المؤنث السالم اى مايصدق عليه
لانفسه اى لفظ جمع اذ هو ينصب بالفتحة كما لايخفى والاسم
الذى لاينصرف اى مايصدق عليه هذا الاسم نحو احمد لانفسه اى لفظ
الاسم الذى لاينصرف لانه ليس فيه شئ من موانع الصرف والمراد ما
لم يضف او يل ال فلا تغفل المعتل الآخر اى مايصدق عليه هذا
الاسم وهو يغزو ويخشى ويرمى ونحوها نظير ما مر ان قلت لاحاجة
الى تقييد المعتل بالآخر ولافائدة له لان المعتل في اصطلاح النحاة يختص
بما آخره حرف علة والتعميم اصطلاح صرفى قلت ان سلم ذلك ففائدة
التقييد بيان الواقع ودفع التوهم والحاصل ان المعتل عند النحويين
ماكان آخره حرف علة وعند الصرفيين مافيه حرف علة سواء كان
اوله اووسطه اوآخره فهو اعم مطلقا من المعتل عند النحاة فيجتمعان
في نحو يخشى ويدعو ويرمي وينفرد المعتل عند الصرفيين في نحو وعد
وقال بحذف آخره وتقدم انه ينصب بفتحة مقدرة على الألف
وظاهرة على الواو والياء فان قلت لم يحملوا النصب في هذا
الفعل المعتل على الجزم فيكون بحذف آخره كما ان الجزم كذلك كما حملوا
نصب الافعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون قلت اجيب بانه انما كان
ذلك في الافعال الخمسة لتعذر الاعراب بالحركة فيها بخلاف ما هنا فاعرب
نصبا بحركة مقدرة على الالف وظاهرة على الواو والياء على الاصل
المثنى وجمع المذكر السالم اى ما يصدق عليه نظير مامر لا لفظهما لان
لفظ التثنية مصدر ولفظ جمع ليس هو الجمع والاسماء الخمسة اى ماتصدق عليه
لاهى نفسها كما مر اى تعرب بالحروف في احدى لغاتها بالشروط السابقة وتسمى
لغة الاتمام وفيها لغتان القصر وهو لزوم الالف في الاحوال الثلاث والاعراب بالحركات
الثلاث مقدرة عليها كالفتى والنقص وهو حذف احرف العلة والاعراب بالحركات
الظاهرة على ماقبلها كما هو مبسوط في المطولات والافعال الخمسة
اى ما تصدق عليه كما مر وكونها خمسة باعتبار صيغها اما باعتبار

هذا هو الاصل وخرج عن ذلك) الاصل
(ثلاثة اشياء جمع المؤنث السالم ينصب
بالكسرة) نحو رأيت المسلمات وكان
حقه ان ينصب بالفتحة (والاسم الذى
لاينصرف يخفض بالفتحة) نحو مررت
باحمد ومساجد وكان حقه ان يخفض
بالكسرة (والفعل المضارع المعتل الآخر
يجزم بحذف آخره) نحو لم يغز ولم يخش
ولم يرم وكان حقه ان يجزم بالسكون
(والذى يعرب بالحروف اربعة انواع)
اي ثلاثة من الاسماء ونوع من الافعال
فانواع الاسماء الثلاثة (التثنية) نحو
الزيدان (وجمع المذكر السالم) نحو
الزيدون (والاسماء الخمسة) وهي ابوك
واخوك وحموك وفوك وذو مال

معانيها فتزيد على ذلك كما سبق   فاما التثنية مصدر واريد به اسم
المفعول اى المثنى كما سبق وقال بعضهم انه فى الاصل مصدر نقل الى الكلمة
المخصوصة وليس هو اسم مفعول لا قبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل
مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة وليس من اطلاق المصدر على
اسم المفعول مجازا فعلى هذا يكون حقيقة عرفية لتبادر هذا المعنى وهو
الكلمة المخصوصة الى الذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة والحاصل
ان اطلاق التثنية على الكلمة المخصوصة اما مجازا وحقيقة عرفية
فترفع بالالف وتنصب وتخفض بالياء على اللغة المشهورة ومقابلها
الزام الالف واعرابه كالمقصور وعليه لا وتران فى ليلة وان هذان لساحران
ومن العرب من يلزمه الالف ويعربه كالمفردات فيقول جاء الزيدان بضم
النون ورايت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها ولو سمى به اى
المثنى جاز اعرابه كاصله واعرابه اعراب ما لا ينصرف مع لزوم الالف
كعمران   واما جمع المذكر السالم الخ ولو سمى به او بما الحق به جاز اعرابه
كاصله واعرابه كحين فى لزوم الياء وظهور حركات الاعراب على النون مع
التنوين ما لم يكن اعجميا والا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف
كقنسرين وجاز الحاقه بعربون فى لزوم الواو والاعراب على النون منونة
وجاز اعرابه كهارون فى لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية
وشبه العجمة وجاز لزوم الواو وفتح النون وانظر على هذا الاخير هل
الاعراب بحركات مقدرة على النون او الواو وفى الشيخ خالد على التوضيح ان
هذا نظير من يلزم المثنى الالف ويكسر النون ويقدر الاعراب وقضيته
ان تقدر الحركات هاهنا على الواو وقاله ابن قاسم العبادى   فيرفع
بالواو المضموم ما قبلها لفظا وهو ظاهر او تقديرا نحو المصطفون والاعلون
المكسور ما قبلها اى لفظا وهو ظاهر او تقديرا نحو وانهم عندنا لمن
المصطفين الاخيار فان اصله المصطفيين تحركت الياء الاولى وانفتح ما قبلها
قلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وابقيت فتحة الفاء دليلا
عليها   واما الاسماء الخمسة فترفع الخ اى فى احدى لغاتها الى اخر ما مر
وتنصب وتجزم بحذفها وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم

(فاما التثنية) بمعنى المثنى من اطلاق
المصدر على اسم المفعول (فترفع بالالف)
نحو جاء الزيدان (وتنصب وتخفض
بالياء) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها
نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين (واما
جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نحو جاء
الزيدون (وينصب ويخفض بالياء)
المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نحو
رايت الزيدين ومررت بالزيدين (واما
الاسماء الخمسة فترفع بالواو) نحو هذا
ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال
(وتنصب بالالف) نحو رايت اباك واخاك
وحماك وفاك وذا مال (وتخفض بالياء)
نحو نظرت الى ابيك واخيك وحميك
وفيك وذى مال (واما الافعال الخمسة)
فترفع بالنون نحو يفعلان وتفعلان
ويفعلون وتفعلون وتفعلين (وتنصب
وتجزم بحذفها) اى بحذف النون نحو
لن يفعلا ولم يفعلا ولن يفعلوا ولم
يفعلوا او لن تفعلى ولم تفعلى

نثرا ونظما قرئ قالوا ساحران تظاهرا اى تظاهرا فادغمت التاء فى الظاء وفى الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

* ابيتا سرى وتبيت تدلكى * شعرك بالعنبر والمسك الذكى *

ولا يقاس على ذلك وانما جاز حذفها حملا على اصلها الذى هو الضمة فانها حذفت تخفيفا كقراءة ابى عمرو ولا يامركم باسكان الراء واذا اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية جاز الاثبات مع الفك والادغام وجاز الحذف والمحذوف عند سيبويه ورجحه ابن مالك نون الرفع واكثر المتاخرين على انه نون الوقاية علامات الاعراب الاضافة بمعنى اللام على ان الاعراب معنوى وبيانية على انه لفظى ٥

باب الافعال

اى هذا باب بيان حقائق الافعال وانما قدرنا حقائق لانه ذكر حقائق الافعال بالمثال بقوله نحو ضرب الخ وذلك بناء على ما قاله ابن الحاجب من ان التعريف يفاد بالمثال الاصطلاحية اى لا الافعال اللغوية التى هى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر اى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام او قعود او غير ذلك لانها لا تنحصر فى ثلاثة واخذ هذا القيد من التقسيم الى ثلاثة لان ذلك ليس الا للافعال الاصطلاحية ولان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم ولهذا لم يحتج المتن الى التصريح بهذا القيد فال فيه للعهد الذهنى بخلافها فى قوله الافعال ثلاثة الخ فانها للعهد الذكرى لتقدم مدخولها فى الترجمة والمراد بيان انواع تلك الافعال لا صيغها لانها لا تنحصر فى ثلاثة اى بيان انواعها من حيث زمانها لا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة وغيرهما جمع فعل اى بكسر الفاء وهو جنس تحته ثلاثة انواع فكان الاخصر ان يعبر المتن بالمفرد الذى هو الجنس ولكن اراد مزيد البيان للمبتدى ولاجل ذلك ذكر الافعال ثانيا بالاسم الظاهر والافكان الاخصر ان يقول وهى ثلاثة اقسام لا رابع لها اخذ الحصر من هذه الجملة لانها مفيدة له لان لام الجنس اذا دخلت على مبتدا كما هنا كان منحصرا فيما بعده فالمعنى الافعال منحصرة فى ثلاثة كما انها اذا دخلت على خبر كان منحصرا فيما قبله كقولك زيد الامير

وحاصل علامات الاعراب عشرة الحركات الثلاث والسكون وحذفها للجازم والاحرف الثلاثة وحذفها للناصب والجازم والنون وحذفها (الاصطلاحية) (باب الافعال) جمع فعل وهى (ثلاثة) (الافعال) لا رابع لها

قال الشيخ على الاجهورى

مبتدأ بلام جنس عرفا   منحصر فى مخبر به وفا[١]

وان عرى منها وعرف الخبر   باللام مطلقا فبالعكس استقر

ودليل الحصر فى ثلاثة ان الفعل ان تأخر التلفظ به عن وقوعه فهو الماضى أو قارن بعض وجوده فهو المضارع او تقدم التلفظ به على الفعل فهو الأمر وانما قدم الماضى على المضارع ثم المضارع على الامر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكرا ولا الماضى بقوله انما امره اذا اراد وهو ماض ثم ان يقول وهو مضارع ثم كن وهو الامر   وهو ما دل الخ هذا حد لخصوص الماضى وسيأتى حد خصوص المضارع والامر واما حد مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره فى باب الاعراب سابقا مستوفى فارجع اليه ان شئت   دل على حدث الخ اى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع بان يكون الحدث والزمان مقترنين فى المعنى الوضعى اى فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض اى ان الحدث والزمان اصطحبا فى الوضع لهما فحينئذ ساوى قول بعضهم ما دل على حدث وزمان كما يأتى فلا يعترض بانه لا يقتضى دخول الزمان فى مفهوم الفعل اهـ محشى ملخصا اقول   قوله بان يكون جزء معناه حدثا الخ لا يصح لان الحدث المقترن بالزمان الماضى ليس جزءا للمعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك تفسيره حاصل معنى التركيب بقوله اى فعل فهم منه حدث مقترن اهـ واذا كان كذلك فلم يصح قوله قبل اى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية بل كان الصواب ان يقول اى دل دلالة مطابقية لان الدلالة على الحدث المقترن بالزمان اى المصطحب معه فى الوضع دلالة على تمام المعنى فهى مطابقية لا على جزئه فتكون تضمنية وانما دلالة التضمن هى الدلالة على الحدث فقط او الزمان فقط هكذا ظهر فتامل بانصاف والحاصل كما قال سبط الرهاوى فى حاشية البجانى ان الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى احدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وقيل على كل منهما مطابقة ولم يتعرض للنسبة مع تصريح غيره بانه يدل

(ماض) وهو ما دل على حدث مقترن

عليه

بزمان ماض وقيل تاء التانيث الساكنة نحو ضربت او مضارع) اى مشابه وهو مادل على حدث مقترن

عليها بزمان ماض المراد بالماضى اللغوى فلا دور فى التعريف ولا يقال هذا الحد غير مانع لصدقه على المضارع المجزوم بلم اولما اختها لان دلالته على الزمان الماضى عارضة نشات من لم او لما وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما هو باصل الوضع وقيل تاء التانيث الساكنة بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة اصالة فلا يرد انها تحرك لعارض كما مر فان قلت كثير من الفعل الماضى لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب وحب من حبذا وخلا وعدا وحاشا اجيب بان تلك الافعال تقبل بالنظر الى اصلها لكن طرأ لها انها الزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك انهم التزموا تذكير فاعلها فان فاعل فعل التعجب يرجع الى ما وهى بمعنى شئ عظيم وفى فاعل خلا وعدا وحاشا الخلاف الآتى فى الاستثناء من انه ضمير يرجع الى البعض المفهوم من الكل او المصدر وفاعل حب هو ذا وهو من الامثال وهى لا تغير والعبرة باصل الوضع فقوله وقبل أى بحسب الوضع اى مشابه اشار به الى وجه تسميته بالمضارع يعنى انه سمى مضارعا من المضارعة التى هى فى اللغة المشابهة ووجه المشابهة أنه أشبه الاسم فى أربعة فى الابهام والتخصيص فان يضرب يحتمل الحال والاستقبال فان قلت الآن تخصص بالحال أو غدا تخصص بالاستقبال كقولك رجل والرجل وفى قبول لام الابتداء نحو ان زيدا ليضرب كما تقول ان زيدا لضارب وفى جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته كيضرب فانه بوزن ضارب والمراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل فيه نحو يقتل بالقياس الى اسم فاعله وهو قاتل ولهذا اعرب دون أخويه ورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجعه وهو مادل على حدث مقترن باحد زمانى الحال والاستقبال اى فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا باحد زمانيه بحسب الوضع بان يكون الحدث واحد الزمانين مقترنين فى المعنى الوضعى اى فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع الخ اه محشى ملخصا وفيه ما تقدم قريبا من المناقشة وخرج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل فى زمان الاستقبال نحو انا ضارب غدا لان الواضع

باحد زماني الحال والاستقبال وقبل لم نحو
لم يضرب (وامر) وهو ما دل على طلب حدث
في زمان الاستقبال وقبل ياء المخاطبة نحو
اضربي فهذه حقيقة الافعال الثلاثة (نحو
ضرب ويضرب واضرب)

لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوى بمعنى اعجب
ولا يشكل بالفعل المضارع المنفي بلم نحو لم يضرب فيكون التعريف غير
جامع لان دلالته على الزمان الماضي عارضة والصحيح عند كثير منهم ابن
الحاجب ان المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال اشتراكا
لفظيا كما ان الاسم يكون مشتركا بين المعاني العديدة كالعين للباصرة
والجارية وعين الذهب وغير ذلك فيكون موضوعا للحدث والزمان الحالي
تارة وللحدث والزمان الاستقبالي تارة اخرى فهو حقيقة فيهما على
الاصح عندهم مقترن بزمانين بوضعين وبالنظر الى كل وضع مقترن بواحد
فقول الشارح مقترن باحد الخ اى بوضع واحد فيكون جاريا على الراجح
زماني الحال والاستقبال الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولاجل
ذلك يقال زيد يصلي الآن مع ان بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل
ويعرف ايضا بانه المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب
الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال لان وجود لفظه مقارن لوجود بعض
الكتابة لا لوجود جميعها والحاصل ان الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل
فهو طرفا الزمانين وليس بزمان لان طرف الزمان جزء لا يتجزأ والزمان مركب
من جزئين فصاعدا واذا عرفت ذلك فقولهم الحال اسم للحاضر فيه تسامح
لما علمت ولان الزمان لا يستقر غمضة عين كذا قاله النبتيتي وناقشه
في الحاشية بقوله وقوله لان طرف الزمان الخ يتأمل مع قوله انه طرفا
الزمانين فان الطرفين اثنان فتأمل اهـ والاستقبال نقيض الاستدبار
والمراد الزمان المستقبل اى الآتي   وقبل لم بيان لعلامته بعد
ذكر تعريفه والمراد بقبوله لم صحة دخولها عليه وآثرها على غيرها لانها
اشهر عوامله ولان لها امتزاجا بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه
وامر هو لغة نقيض النهي وجمعه أمور واصطلاحا ما ذكره الشارح
ما دل على طلب الخ اى فعل دل بحسب الوضع بصيغته وقوله على طلب
حدث من اضافة الصفة للموصوف اى حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث
في زمان الاستقبال وان لم يستعمل فيه بل اريد منه معنى آخر من معانيه
المجازية الكثيرة كالاباحة والتهديد   وقبل ياء المخاطبة اى ياء

الفاعلة

(واما احكامها) (فالماضي مفتوح الاخر ابدا) على الاصل نحو ضرب ودحرج وانطلق واستخرج

الفاعلة وهي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور اي وقبل نون التوكيد
نحو اضرب فانه يدل على الطلب بصيغته بحسب الوضع ويقبل الياء
المذكورة نحو اضربي ويقبل نون التوكيد بقسميها نحو اضربن واضربن
فخرج بقيد الوضع نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله
لانه وان دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة اذ هو بمعنى آمنوا وجاهدوا
بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ فليست دلالته
على الطلب بالوضع وخرج بقيد الصيغة نحو لتضرب لانه وان قبل الياء
ودل على الطلب بالوضع ليست دلالته عليه بالصيغة بل بواسطة اللام
ومثله لا تضرب فانه للنهي وهو طلب الترك وخرج بقولنا ما دل على
طلب ما قبل ياء المخاطبة او نون التوكيد ولم يدل على الطلب وذلك المضارع
نحو انت تقومين وخرج به ايضا افعل في التعجب لانه لا يدل على الطلب
ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض اتى به على صورة الامر كما
هو مقرر في محله وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة او النون نحو دراك
ونزال فانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل الياء ولا النون وكذا
نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا لانه لا يقبل الياء ولا النون وان دل على
الطلب ثم ان اخراج نحو دراك وضربا بهذا القيد محتاج اليه ان فسرت
ما في كلام الش بلفظ اما على تفسيرها بفعل كما تقدم فلا حاجة اليه
لان الاخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم ان الامر للزمان
المستقبل والحال باعتبارين فلا يطلق القول بان زمنه مستقبل ولا
بانه حال فزمانه مستقبل ابدا باعتبار الحدث المأمور بايقاعه لان
المقصود حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل نحو يا ايها النبي اتق الله
اي ادم ذلك وباعتبار الانشاء له زمان حالي بناء على ان الانشاء ايقاع
معنى بلفظ يقارنه في الوجود فالماضي مفتوح الاخر اي مبني على فتح آخره
وقوله ابدا اي في جميع احواله اما البناء فلانه الاصل في الافعال فلا
يسأل عن علته وانما يسأل عن كونه على حركة وعن كونها فتحة وجواب الاول
انه اي الماضي اشبه الاسم والمضارع في وقوعه موقعهما من كونه يقع صفة
وصلة وخبرا وحالا فقرب منهما فبني على حركة لان الحركة اقرب الى الاعراب

مالم يتصل به ضمير رفع متحرك فانه يسكن نحو ضربت ومالم يتصل به واو الجمع فانه يضم نحو ضربوا على خلاف الاصل (و)الامر مجزوم (ابدا)

من السكون وجواب الثاني انه بني على الفتحة لخفتها وثقل الفعل فلو ضم او كسر لاجتمع ثقيلان وبناء الماضي متفق عليه والخلاف انما هو فيما بني عليه على قولين قول بالتفصيل وهو انه ان اتصلت به واو الجماعة بني على الضم كضربوا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بني على السكون كضربت والا بني على الفتح وقول بالاطلاق وهو انه مبني على الفتح في سائر احواله لكن الفتح اما ظاهر كضربا ومقدر للتعذر كرميا وللثقل كضربت او للمناسبة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الش يحتمله وسيأتي ما فيه ومن المبني على الفتح الظاهر ضربا بناء على ان فتحة الباء هي الاصلية وهي الصحيح وقيل عارضة لاجل الالف فيكون من المبني على فتح مقدر   مالم يتصل به ضمير رفع متحرك بالرفع صفة ضمير وخرج بالضمير الاسم الظ كضرب زيد وبالمرفوع المنصوب نحو ضربه وضربنا وضربك وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو ونحو ضربا فبناؤها على الفتح كما تقدم وقوله فانه يسكن يحتمل تسكين بناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور ويحتمل خلافه وان البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه آخرون ويؤيده تعبيره بيسكن دون ان يقول فيبنى على السكون افاده المحشي نقلا عن الشنواني اقول وسيأتي ان هذا الاحتمال الثاني بعيد من كلام الش في نظير هذا فيكون في هذا ايضا كذلك وانما سكن آخره عند اتصال الضمير المذكور به لئلا يتوالى في نحو ضربت وحمل نحو استخرجت طردا للباب عليه اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان ضمير الفاعل كجزء من الفعل وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة

ومالم يتصل به واو الجماعة فانه يضم يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه وان البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المص واليه ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لثقله افاده في الحاشية نقلا عن الشنواني مع زيادة من النبتيتي اقول ان قوله على خلاف الاصل معناه ان بناءه على الضم خلافا الاصل في البناء لان الاصل

بنه

عند الكسائي بلام الامر مقدرة فاصل
اضرب عنده لتضرب حذفت اللام
تخفيفا ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع
ثم اتى بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها
وعند سيبويه فالامر مبني على السكون
ان كان صحيح الآخر نحو اضرب

فيه ان يكون على السكون كما قال في الخلاصة والاصل في المبني أن
يسكنا وهذا يشعر بأن بناءه على الضم حقيقة لا على فتح مقدر وح
يكون كلامه ظاهرا في الاحتمال الاول كما هو المتبادر من الاستثناء
ايض كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن واذا كان كذلك فينبغي حمله
عليه هنا وفيما تقدم في قوله فانه يسكن لاجل ان يكون كلامه على
وتيرة واحدة فتأمل بانصاف عند الكسائي انما حمل الشارح كلام
المتن على مذهب الكسائي لكونه عبر بالجزم الذي هو من القاب الاعراب
فلا يناسب ذلك الا مذهب من يقول أنه معرب وهو الكسائي ومن تبعه
ولا يتعين حمل كلامه على هذا المذهب بل يصح حمله على مذهب س أيضا
بان يقال كلامه على حذف مضاف وهو اداة التشبيه تنبيها على المبالغة
والاصل مثل المجزوم او يقال معنى قوله مجزوم انه يعامل معاملة المجزوم
ويؤيد ذلك قول المص فيما سبق الافعال ثلاثة وخص الشارح الكسائي
بالذكر مع ان هذا المذهب له ولغيره من الكوفيين لانه امام اهل الكوفة
تخفيفا اي لتخفيف النطق به خوف الالتباس بالمضارع اي
الصحيح الآخر حالة الوقف عند الاحتياج اليها بان كان ما بعد
حرف المضارعة ساكنا كما مثل فان الضاد في يضرب ساكنة فيؤتى
بها توصلا للنطق بالساكن ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع انه ايسر
من اجتلاب همزة الوصل محافظة على صيغة المضارع اما اذا لم يحتج
الى تلك الهمزة فلا يؤتى بها بان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا
كيدحرج ويتعلم ويقاتل وغير ذلك والعبرة في كونه متحركا باللفظ لا
بالتقدير فلو كان متحركا لفظا ساكنا تقديرا نحو تقوم وتبيع فان اصلهما
تقوم وتبيع لم يؤت بالهمزة فتقول قم وبع مبني على السكون اي
على الاصل في الافعال والبناء فان الاصل في الافعال البناء والاصل
في البناء السكون فلا يسأل عن علتهما ولا فرق بين السكون اللفظي نحو
اضرب والتقديري نحو كف وعض واشد واضرب الرجل ومحل بناء الصحيح
الآخر على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا فان باشرته
كذلك بني على الفتح وما لم تباشره نون النسوة فان باشرته بني على السكون

ولو قال الله والامر عند سيبويه مبني على ما يجزم به مضارعه ما لم تتصل به نون النسوة والا فمبني على السكون او نون التوكيد والا فمبني على الفتح كالمضارع فيهما لكان اخصر واشمل وعلى حذف الاخران كان معتلا مقيد بما اذا لم يتصل به الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة او نون نسوة او نون توكيد مباشرة لفظا او تقديرا فان اتصل به ذلك فقد اشار لحكمه بعد بقوله او على حذف النون لكنه لم يذكر حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم مما سبق وهو انه مع الاولى يبنى على السكون نحو فعلا لين واغزون واخشين وارمين ومع الثانية يبنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين المنصور اى المرضى المقوى على غيره الزوائد الاربع الزوائد جمع زائدة لا زائد بدليل احدى والاربع بلا تاء افاده في المحشى لكن الاستدلال بالثاني مناقش بما نقله النووى عن النحاة من ان زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد اما اذا حذف او تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الاربع بلا تاء ويجوز تركها فلم يكن حذف التاء من كلام المص دليلا معينا لكون المعدود مؤنثا لاحتمال انه مذكر ولم يراع المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتأمل بانصاف وانما سميت زوائد لان حروف المضارع تزيد بها على حروف الماضي وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما وكانت في المضارع دون الماضي لان الصيغة المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعلت صيغة السابق للسابق واللاحق للاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لان الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الاحرف اخف من غيرها باحرف المضارعة بفتح الراء اى المشابهة من اضافة السبب للمسبب اى الاحرف التي هي سبب المشابهة ويجوز كسر الراء على معنى احرف الكلمة المضارعة اى التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم حروف قولك انيت فجمع الشيء لفظ حروف لان الجامع لهذه الزوائد حروف انيت لا معناه والقول بمعنى المقول وانيت بدل منه او عطف بيان والمعنى يجمعها حروف هذا قولك انيت وآثر المتن انيت على غيره كنأيت ونأتي لما في الذي ذكره من التفاؤل فان انيت بمعنى ادركت ولما في نأيت من التشاؤم

(وعلى حذف الآخر ان كان معتلا نحو اخش واغز وارم وعلى حذف النون ان كان مسند الضمير تثنية نحو اضربا او ضمير جمع نحو اضربوا او ضمير المؤنثة المخاطبة نحو اضربي وهذا هو المذهب المنصور (والمضارع ما كان في اوله احدى الزوائد الاربع) المسماة باحرف المضارعة (يجمعها) حروف قولك (انيت) بمعنى ادركت

فانه بمعنى بعدت   بشرط ان تكون الخ جواب عما يقال انه لا يصح تعريف
المضارع بهذه الزوائد لانها وجدت داخلة فى اول الماضى نحو اكرمت زيدا
وتعلمت المسألة ونرجست الدواء اذا جعلت فيه نرجسا ويرنأت الشيب
اذا خضبته باليرناء وهو الحناء وحاصل الجواب ان هذه الزوائد بهذه المعانى
مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضى وترك المتن تقييدها بما ذكر اتكالا على
الموقف لان المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبتدى وهو لا يستقل
بالاستفادة   ومعه غيره الاولى المتكلم وغيره والمراد من شاركه فى
مدلول الفعل المبدوء بالنون   او المعظم نفسه اى العظيم بحسب الواقع
كقوله تعا ونزيد ان نمن او بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا
عنها فقط نقوم واستعمالها فى هذه الحالة مجاز حيث اطلق ما للجمع على
الواحد   نرجس النرجس زهر البصل ق ل   للغائب اى لغيبته حقيقة
نحو يقوم زيد او مجازا نحو قد يعلم الله   يرنأ بالفتح مهموز يقال يرنأت
الشيب اذا خضبته باليرناء اى الحناء   على المعانى المذكورة وهى التكلم
والغيبة والحضور   المجرد من النونين اى المعرى من النون الموضوعة
للاناث وان استعملت فى غيرهن كقوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم   ويرجعن من دارين بجر الحقائب

ومن نون التوكيد المباشرة له لفظا وتقديرا بخلاف المنفصلة عنه لفظا
بالف الاثنين نحو قوله تعا ولا تتبعان او بواو الجماعة كقوله تعا لتبلون
او بياء المخاطبة كقوله تعا فاما ترين وبخلاف المنفصلة تقديرا كقوله
تعا ولا يصدنك فان واو الجماعة فيه مقدرة فانهما كالعدم فان لم يتجرد
الفعل منهما بان دخلت عليه نون النسوة نحو والوالدات يرضعن او نون التوكيد
المقيدة بما مر كان فى محل رفع مبنيا على السكون مع الاولى وعلى الفتح مع الثا
واذا كان مرفوعا محلا مع النونين فكان المناسب ان يبقى الش كلام المتن
على عمومه ولا يقيد المضارع بالمجرد منهما والمعنى مرفوع ابدا اى لفظا
او تقديرا او محلا ولعله أشار الى ذلك المتن بقوله ابدا والصحيح أن
رافع المضارع التجرد من الناصب والجازم وان كان قول الكوفيين ولا يقال
ان التجرد عدمى فلا يكون علة للرفع وهو وجودى لانه عبارة عن استعمال

وحروف انيت الهمزة بشرط ان تكون
للمتكلم وحده نحو اقوم بخلاف همزة
اكرم والنون بشرط ان تكون للمتكلم
ومعه غيره او المعظم نفسه نحو نقوم
بخلاف نون نرجس والياء المثناة تحت
بشرط ان تكون للغائب نحو يقوم بخلاف
ياء يرنأ والتاء المثناة فوق بشرط ان
تكون للمخاطب نحو تقوم بخلاف تاء تعلم
فاقوم ونقوم ويقوم وتقوم افعال المضارع
لدلالة الزوائد فى اولها على المعانى المذكورة
واكرم ونرجس ويرنأ وتعلم افعال ماضية
لعدم دلالة الزوائد فى اولها على المعانى
المذكورة (وهو) اى المضارع المجرد من
النونين ومن الناصب والجازم (مرفوع
ابدا) بالتجرد من الناصب والجازم ويستمر
على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب)

نية

المضارع على اول احواله وليس هذا بعدمى وقيل ان رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو للبصريين وقيل انه نفس المضارعة وهو لثعلب وقيل انه حروف المضارعة ونسب للكسائى واختار ابن مالك قول الكوفيين قال فى شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف قول البصريين فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت افعل ومالك لا تفعل ورايت الذى تفعل فان الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها فلولم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بان رافعه التجرد اه من الاشمونى ببعض تغيير وقوله وهو لثعلب رد عليه بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه وقوله ونسب للكسائى وحجته حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة فيحال عليها وانما بطل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لانهما اقوى منه ورد عليه بان جزء الشئ لا يعمل فيه اه من المدابغى عليه فيتنبه فائدة ذلك بعد قول المتن ناصبا وجازم الاحتراز عن الناصب الذى لا ينصب بان اهمل وعن الجازم كذلك ومن الاول قوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم فى قراءة شاذة وقول الشاعر

ان تقرآن على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعرا احدا

ومن الثانى قوله يوم الصليفاء لم يوفون بالجار والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة فى المتلبس بالفعل مجاز فى غيره فالمراد بالناصب والجازم المتصف بالنصب بالفعل لا ما شأنه ذلك فالنواصب لما ذكر حالة الرفع اخذ فى بيان حالتى النصب والجزم فذكر الناصب والجازم والفاء رابطة لجواب شرط مقدر وال فيه للعهد الذكرى لتقدم ذكره بذكر مفرده والنواصب يصح ان تكون جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب وان تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لا يعين التذكير لما تقدم قريبا وانما قدم النواصب على الجوازم لان اثر الناصب وجودى وهو الحركة واثر الجازم عدمى والوجودى اشرف من العدمى

فينصبه (او جازم) فيجزمه (فالنواصب) للمضارع وفاقا وخلافا

والمراد

(عشرة) على ما هنا والمتفق عليها أربعة (وهي ان) المنسوخة المصدرية الناصبة للمضارع لفظا او محلا وهي موصول حرفي

والمراد أثر الناصب الاصلي فلا ينتقض بان اثره قد يكون عدميا كما في الافعال الخمسة حالة النصب لان هذا ليس بطريق الاصالة
عشرة على ما هنا اى عشرة احرف على ما ذكره في هذه المقدمة وليس المراد انها ذكرت اكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد ان غير المص اى من البصريين لا يرى انها عشرة ناصبة بنفسها فان الظاهر من كلامه هنا ان العشرة ناصبة بنفسها عنده تبعا للكوفيين بخلاف غيره ولا ينافي حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الش وفاقا وخلافا لان المعنى حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ومن جملة العشرة أربعة محل وفاق بينهم وبين البصريين وستة حصل فيها الخلاف فتأمل ويمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين بان يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب بنفسها لشرفها على النواصب بغيرها واطلق على الجميع نواصب والمتفق عليها أربعة اى على نصبها للفعل بنفسها وكون الاربعة متفقا عليها محل نظر فان النصب باذا فيه خلاف والصحيح ان الناصب هي وحكى عن الخليل أن الناصب أن بعدها مضمرة بل الخلاف فيما عدا ان كما قاله ابو حيان ويمكن الجواب بان المراد الاتفاق عند الجمهور ان اى المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقيدها المتن بذلك لانها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت الزائدة وهي التالية للما نحو فلما ان جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كأن ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية الجر وبين القسم ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم وخرجت المفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وانطلق الملأ منهم ان امشوا وخرجت المخففة من الثقيلة وهي ظاهرة لفظا اى ان كان معربا وقوله او محلا أى ان كان مبنيا كأن اتصلت بنون النسوة نحو النسوة يعجبني ان يضربن وفي بعض النسخ والماضي محلا اى تنصب الماضي محلا كما قاله ابن هشام خلافا لابن طاهر موصول حرفي وهو كل حرف اول مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج الى عائد وهي خمسة نظمها الشهاب السندوبي فقال

وهاك حروفا بالمصادر اولت وعدّي لها خمسا اصح كما رووا
وهاهي ان بالفتح ان مشددا وزيد عليها كي فخذها وما ولو
تسبك مع منصوبها بمصدر اى تكون آلة فى سبك ما بعدها فلا يرد
ان المسبك ما بعدها فقط لاهى وما بعدها ولان من حيث العمل وعدمه
ثلاثة احوال فان وقعت بعد علم اى يقين تعين كونها مخففة من الثقيلة
واسمها ضمير الشان قال تعالى علم أن سيكون منكم مرضى وان وقعت بعد
ظن اى حسبان جاز أن تكون المخففة من الثقيلة فلا تنصب الفعل وجاز
ان تكون المصدرية فتنصبه وعلى هذا قرئ وحسبوا ان لا تكون فتنة بالرفع
والنصب وهو ارجح وان وقعت بعد ما سوى ذلك فهى المصدرية ويجب
النصب نحو اطمع ان يغفر لى واخاف ان ياكله الذئب لنفي المستقبل
اى لانتفاء الحدث فى الزمان المستقبل فاضافة نفى الى المستقبل من اضافة
المظروف للظرف على حد مكر الليل حرف جواب وجزاء اى فى كل موضع
كما قاله الشلوبين وقال الفارسى فى الاكثر كقولك لمن قال اريد ان ازورك
اذن اكرمك فقد اجبته وجعلت اكرامك جزاء زيارته اى ان زرتنى اكرمتك
وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذا اظنك صادقا اذ لا
مجازاة هنا اذ الشرط والجزاء كما قال الرضى اما فى المستقبل او فى الماضى ولا
مدخل للجزاء فى الحال وتكلف الشلوبين فى جعل هذا مثالا للجزاء أيضا
اى ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها للجواب ان تقع فى
كلام يجاب به عن كلام آخر ملفوظ او مقدر سواء وقعت فى صدره او
حشوه او آخره ولا تقع فى كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شئ فباعتبار
ملابستها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء
ان يكون مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر وما ذكره
الشارح من انها حرف مذهب الجمهور ومقابله أنها اسم والصحيح انها بسيطة
وشرط النصب الخ مفرد مضاف فيعم اى شروط النصب الخ واعمالها
مع الشروط ليس واجبا عند بعض العرب فيجوز الغاؤها عنده مع استيفاء
الشروط نحو اذن يحلف يا رسول الله بالرفع ان تكون فى صدر الجواب
اى فى اول الجملة الواقعة جوابا فان تاخرت اهملت نحو اكرمك اذا وكذا

تسبك مع منصوبها بمصدر فلذلك تسمى
مصدرية مثاله ذلك عجبت من ان تضرب
والتقدير عجبت من ضربك فان حرف مصدر
ونصب واستقبال وتضرب فعل مضارع
منصوب بان وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة
(و) الثاني (لن) وهو حرف لنفي المستقبل
نحو لن يبرح فلن حرف نفي ونصب ويبرح
فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه
الفتحة الظاهرة (و) الثالث (اذا) وهو
حرف جواب وجزاء نحو اذا اكرمك جوابا
لمن قال اريد ان ازورك فاذا حرف جواب
وجزاء ونصب واكرمك فعل مضارع منصوب
باذا وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على الميم
والكاف مفعول به فى محل نصب وشرط
النصب باذا ان تكون فى صدر الجواب

ان توسطت نحو انا اذا اكرمك وما ورد من الاعمال مع التوسط فضرورة
والفعل اى زمان حدوثه بعدها مستقبل فلا يكون فعل حال ولا ماض
لان من شأن الناصب أن يخلص المضارع الى الاستقبال لا الماضى والحال
فلو كان حالا لم تعمل نحو قولك لمن يحدثك اذا اظنك كاذبا واذا اصدق
بالرفع اذ المراد به الحال   متصل بها اى لا يفصل بينهما فاصل مضر
فلا يضر الفصل بالقسم كقوله اذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل
من قبل المشيب   ولا بلا النافية مع القسم وبدونه كقوله
اذا لا اهينك واذا والله لا اهينك جوابا لمن قال غدا آتى اليك واجاز
ابن باب شاذ الفصل بالنداء والدعاء كقولك اذا يا زيد اكرمك واذا
عافاك الله اكرمك واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور
كقولك اذن يوم الجمعة أو فى الدار اكرمك والصحيح المنع اذ لم يسمع من
العرب شئ من ذلك واذا كان مع اذن حرف عطف لم تعمل الا على قلة قال
تعالى واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا وقرئ شاذا واذا لا يلبثوا
خلفك   كى المصدرية قيدها بذلك لتخرج كى المختصرة من كيف كقوله
كى تجنحون الى سلم وما ثئرت   قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم
فان الفعل بعدها مرفوع ولتخرج التعليلية فان الناصب للفعل أن
مضمرة بعدها لا هى كما ذكره الشارح وضابط المصدرية ذكره الشـ
بقوله وهى الداخلة عليها لام التعليل الخ وهى متعينة للمصدرية فى
الحالة الأولى اعنى اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح فى هذه الحالة أن
تكون للتعليل لئلا يدخل حرف الجر على مثله مع امكان الاحتراز عنه اما
فى الحالة الثانية اعنى اذا لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت مصدرية
أيضا والا كانت تعليلية كما ذكره الشـ كما انها تعليلية أيضـ اذا تقدمت
هى على اللام نحو جئت كى لاقرأ فكى حرف تعليل وجر واللام توكيد
لها وان مضمرة بعدها وانما امتنع ان تكون مصدرية ناصبة بنفسها
فى هذه الحالة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها زائدة
اذ لم تثبت زيادتها فى غير هذا الموضع حتى يحمل عليه وكذا تكون تعليلية
ايضـ اذا تقدمت هى على أن نحو جئت كى ان تكرمنى ويمتنع ان تكون

والفعل بعدها مستقبل متصل بها ولا
يضر فصله منها بالقسم (و) الرابع (كى)
المصدرية وهى الداخلة عليها لام التعليل
لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو كيلا
تأسوا فى غير القرآن اذا قدرت اللام
قبلها استغناء عنها بنيتها فاللام حرف
تعليل وجر وكى حرف مصدرى ونصب
ولا حرف نفى وتأسوا فعل مضارع منصوب
بكى وعلامة نصبه حذف النون فان لم
تتقدم على كى لام التعليل لا لفظا ولا
تقديرا

مصدرية ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدرى على مثله مع امكان الاحتراز عنه وتحتمل المصدرية والتعليلية اذا تقدمت عليها اللام لفظا أو وقع بعدها أن نحو جئتك كان تكرمنى والارجح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية مؤكدة بان لان ان هى الاصل وماكان اصلا فى بابه لايكون مؤكدا لغيره فالحاصل انها تتعين للمصدرية فى موضع واحد وهو الحالة الاولى المذكورة فى الشرح وتحتمل المصدرية والتعليلية فى موضعين الموضع الاول ما اذا لم تذكر اللام قبلها فان قدرتها كانت مصدرية والا فتعليلية وقد ذكره الشارح أيضا والموضع الثانى ما اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها ان وقد تقدم وتتعين للتعليلية فى موضعين وقد تقدما أيضا فهى تعليلية اى دالة على ان ما قبلها سبب حصول ما بعدها منصوب بان مضمرة وجوبا اى كما هو مذهب البصريين وفى بعض النسخ مضمرة جوازا والمراد به على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق بالواجب ولام كى المراد بها اللام الموضوعة للتعليل سواء استعملت فيه نحو ليغفر لك الله الخ او كانت زائدة نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين او كانت للصيرورة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا مضمرة بعد اللام جوازا محل كون اضمارها جائزا مالم يقترن الفعل بلا النافية او الزائدة فان اقترن بهما كان اظهارها واجبا نحو لئلا يكون للناس ونحو لئلا يعلم اهل الكتاب وانما وجب الاظهار ح ليقع الفصل بين المتماثلين والحاصل أن لأن ثلاثة احوال احدها لزوم الاضمار وهو فيما عدا لام كى الثانى لزوم الاظهار وهو مع لام كى اذا كانت مع لا الثالث جواز الامرين وهو مع لام كى اذا لم تكن مع لا نحو اسلمت لأدخل الجنة اولأن ادخل الجنة ونحو يعجبنى دخولك وتسمع من كل ما وقع عطف الفعل فيه على اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف بالواو وبالفاء او بأو او ثم كما قال ابن مالك

* وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف *

ولام الجحود مصدر جحد وهو لغة انكار ما علم فلا يكون الا مع

نحو تعليلية والمضارع بعدها منصوب بان مضمرة وجوبا او النواصب الخلف فيها مسئلة والاصح ان الناصب بعدها ان مضمرة (و) مع (لام كى) التعليلية والمسماة بلام كى لانها تخلفها فى افادة التعليل نحو جئتك لازورك فانه يجوز ان تحذف اللام وتعوض عنها كى وتقول جئتك كى ازورك فازورك منصوب بان مضمرة بعد اللام جوازا وتسمى اللام لام التعليل (و) الثانية (لام الجحود) لام النفى وهى الواقعة فى خبر كان اى

علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفي مطلقا فهو من اطلاق
الخاص وارادة العام كما اشار اليه الشارح بقوله اى لام النفي وضابطها ما
ذكره بقوله وهي الواقعة الخ ولابد ان يكون فاعل الفعل الذى قبلها والفعل
الذى بعدها واحدا اى يكون فاعل الكون الذى قبلها والفعل الذى بعدها
واحدا كما فى الايتين اللتين ذكرهما الشارح خلافا للكسائى فانه لا يشترط هذا
الشرط فقراءة وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول
على مذهبه لا على الراجح لعدم اتحاد الفاعل مع ان قراءته بفتح اللام ورفع
تزول والصحيح فى خبر الكون الواقع بعد هذه اللام انه محذوف وهذه
اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناصب ان مضمرة فالمصدر
المنسبك من ان المصدرية والفعل المنصوب بها فى موضع جر باللام وهذا
مذهب البصريين   المنفية الخ اعلم ان ذكرها ولم وذكر كان ويكن قيد
لخرج بقية ادوات النفي حتى لما وبقية الافعال حتى النواسخ لعدم السماع
حتى الجارة انما ترك المتن التقييد بذلك لانصراف الاسم لها فى هذا
الباب فخرجت الابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله

فما زالت القتلى تمج دماءها   بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وانما سميت ابتدائية لوقوع المبتدا بعدها غالبا وخرجت العاطفة نحو مات
الناس حتى الانبياء وجاء الحجاج حتى المشاة وهي تعطف بعضا على كل
المفيدة للغاية اى ان ما قبلها ينتهى عند حصول ما بعدها فما بعدها غاية
له وهذا هو الغالب فيها وعلامتها حينئذ ان يصلح موضعها الى وقوله أو
للتعليل اى ان ما قبلها علة لاجل حصول ما بعدها فما بعدها سبب عما
قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ ان يصلح موضعها
كى وشرط نصب المضارع بعدها ان يكون مستقبلا كما مثل الشارح فان كان
حالا رفع كقولك فى حالة الدخول سرت حتى ادخل البلد   اسلم حتى تدخل
الجنة التمثيل به للتعليل صحيح لان الامر سبب للاسلام والاسلام سبب
دخول الجنة والمراد بالسبب هنا ما يكون مفضيا الى المقصود فى الجملة
وان لم يكن مستلزما له   والجواب بالفاء والواو فيه قلب والاصل والفاء
والواو فى الجواب   المفيدة للتسبيبة اى ان ما قبلها سبب لما بعدها

النفي بما او فى خبر يكون المنفي بلم نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم فيعذب ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد لام الجحود وجوبا وسميت هذه اللام لام الجحود لكونها مسبوقة بالكون والنفي يسمى جحودا (و) الثالثة (حتى) الجارة المفيدة للغاية نحو حتى يرجع الينا موسى او للتعليل نحو اسلم حتى تدخل الجنة فيرجع وتدخل منصوبان بان مضمرة بعد حتى وجوبا (و) الرابعة والخامسة (الجواب بالفاء) المفيدة للسببية

والمراد السببية مع العطف لانها مع افادتها السببية عاطفة مصدرًا
مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك
اتيان فتحديث وكذا يقدر في جميع المواضع وبهذا القيد اعني المفيدة
للسببية خرجت الفاء التي لمجرد العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون
اي فلا يعتذرون والفاء التي للاستئناف نحو اسأل زيدا فيخبرك بالرفع
اي فهو يخبرك   للمعية اي ان ما قبلها مصاحب لما بعدها بمجموعهما
في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستئنافية   بعد الامر الخ يعني انه
لابد أن يقع كل منهما بعد نفي محض أو طلب محض والمراد بالنفي المحض أن
يكون خالصا من معنى الاثبات فخرج النفي المنتقض بالا والمتلو بنفي نحو
ما انت تأتينا الا فتحدثنا ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وبالطلب المحض
ان يكون بالفعل فخرج الطلب باسمه وبالمصدر وبما لفظه خبر نحو صه
فاكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكوتا فينام الناس
ونحو رزقني الله مالا فانفقه في الخير فلا يكون لشيء من ذلك جواب
منصوب وهذه المسألة تسمى مسألة الاجوبة الثمانية وهي الامر والنهي
والدعاء والاستفهام والعرض وهو الطلب بلين ورفق والتحضيض وهو
الطلب بحث وازعاج والتمني وهو طلب ما لا طمع فيه اي المستحيل كقوله

* الا ليت الشباب يعود يوما * فاخبره بما فعل المشيب *

اوطلب ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي مالا فاحج منه والنفي وزاد بعضهم
الترجي وهو طلب الامر المحبوب المستقرب الحصول فعليه تكون الجملة تسعة
وقد نظم ذلك بعضهم في بيت فقال

* مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفي قد كملا *

وقوله وسل اراد به الاستفهام   اقبل فاحسن او واحسن اليك اي ليكن
منك اقبال الي فاحسان او واحسان مني اليك فالاحسان الواقع بعد
الفاء مسبب عن الاقبال وبعد الواو واقع مع الاقبال مقارن له وهكذا
في كل مثال اه بيتيتي   وبعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار فامضي الخ
اي هل يكون حصول لزيد في الدار فامضاء او وامضاء مني اليه ويشترط
في الاستفهام كما في شرح الشذور وان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها

جامد

او الواو المفيدة للمعية الواقعتين بعد
الامر نحو اقبل فاحسن اليك او واحسن اليك
وبعد النهي نحو لا تخاصم زيدا فيغضب او
ويغضب وبعد العرض نحو الا تنزل عندنا
فتصيب خيرا او وتصيب خيرا وبعد التحضيض
نحو هلا اكرمت زيدا فيشكر او ويشكر وبعد
التمني نحو ليت لي مالا فاتصدق منه او واتصدق
منه وبعد الترجي نحو لعلي اراجع الشيخ فيفهمني
او ويفهمني وبعد الدعاء نحو رب وفقني
فاعمل صالحا او واعمل صالحا وبعد
الاستفهام نحو هل زيد في الدار فامضي اليه
او وامضي اليه وبعد النفي المحض

جامد فلا يجوز النصب فى نحو هل اخوك زيد فاكرمه بخلاف هل اخوك
قائم فنكرمه وبخلاف ما فى الدار زيد فنكرمه لأن الظرف ينوب مناب
الفعل ولا فرق فى الاستفهام بين ان يكون بالحرف كقوله تعالى فهل لنا
من شفعاء فيشفعوا لنا أو بالاسم نحو من ذا الذى يقرض الله قرضا
حسنا فيضاعفه له قرئ برفع يضاعفه ونصبه ونحو اين بيتك فازورك
ومتى تسير فارافقك وكيف تكون فاصحبك وانظر هل هذا التعميم ينافى
قولهم السابق يشترط فى الطلب اذ يكون محضا بان يكون بلفظ الفعل فان
الاستفهام من أقسامه كما تقدم   نحو لا يقضى على زيد الخ اى لا يحكم على زيد
بالموت فيموت والمراد نفى القضاء والموت معا على ان يكون القضاء
سببا للموت فاذا انتفى السبب انتفى المسبب   لكان اوضح اى واضحا
لا ناصب فى الكلام انما هو فى عد الناصب لا المنصوب لكن سماه ناصبا
لاشتماله على الناصب فهو من مجاز المجاورة   بمعنى الا أو الى والفرق
بينهما ان التى بمعنى الى بالتخفيف ينقضى ما قبلها شيئا فشيئا والتى بمعنى الا
بالتشديد ينقضى دفعة واحدة واو هذه عاطفة مصدرا مؤولا على
مصدر مقدر والتقدير ليكونن قتل منى للكافر او اسلام منه وكذلك
ما اشبهه وخرج باو المقيدة بما ذكر او التى لعطف فعل على اسم خالص من
تأويله بالفعل فان ان تضمر بعدها جوازا نحو قوله او يرسل رسولا كما تقدم
ويوجد فى بعض نسخ الشرح زيادة او التى للتعليل نحو لاطيعن الله أو يغفر لى
وعليها يسقط الاعتراض عليه بانه اقتصر ولم يذكرها   وهى اللام
المراد باللام لام كى ولام الجحود   والجوازم جمع جازم او جازمة كما
تقدم فى النواصب وقوله ثمانية عشر لا يعين التذكير وانه لو اراد التأنيث
لقال ثمان عشرة لما مر ايضا   فعلا واحدا اى بالاصالة اى بغير تبعية
والا فقد يتعدد المجزوم به بالعطف او غيره وقوله وما يجزم فعلين
مبنى على الاغلب والا فقد يجزم فعلا واحدا او جملة نحو وقالوا مهما تأتنا به
الآية   ستة قد يقال ان بنينا على الظاهر فالذى يجزم فعلا واحدا ثمانية
لم ولما والم والما ولام الامر ولام الدعاء ولا الناهية ولا الدعائية وان
بنينا على التحقيق فهى اربعة فعدها ستة لا يوافق الظاهر ولا التحقيق ويجاب

نحو لا يقضى على زيد فيموت او يموت
فالجواب بعد الفاء والواو فى هذه
الامثلة كلها منصوب بان مضمرة وجوبا
ولو قال والفاء والواو فى الجواب لكان
اوضح لانه الجواب منصوب لا ناصب
(و) السابعة (او) التى بمعنى الا نحو
لاقتلن الكافر او يسلم او الى نحو لالزمنك
او تقضينى حقى فيسلم وتقضينى منصوبان
بان مضمرة بعد او وجوبا والكامل ان ان
تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر وهى اللام
وكى التعليلية وحتى وبعد ثلاثة من حروف
العطف وهى الفاء والواو واو (والجوازم
ثمانية عشر) جازما وهى قسمان ما يجزم
فعلا واحدا وما يجزم فعلين فالذى يجزم
فعلا واحدا ستة (وهى)

بانه نظرا الى الصورة الظاهرية فان صورة لم غير صورة الم وصورة
لما غير صورة الما وصورة لام الامر ولام الدعاء واحدة وكذا لا الناهية
ولا الدعائية فعدّ الاربعة الأول أربعة والاربعة الثانية اثنين ولا
يرد على المص الجزم في جواب الطلب نحو تعالوا اتل لانه ان قلنا ان الجزم باداة
الشرط مقدرة وهو الصحيح والتقدير ان تأتوا اتل كان داخلا في قوله وان اى لفظا او تقديرا
وان قلنا ان الجزم بلام الامر مقدرة كان داخلا في قوله ولام الامر اى لفظا او تقديرا
فلم حرف يجزم المضارع اى غالبا والا فقد يرفع الفعل بعدها كقوله لو يوم الصليفاء
لم يوفون بالجار واختلف في ذلك فقيل ضرورة وقال ابن مالك انه لغة ويبقى
معناه اى يدل على انتفاء معناه التضمني الذى هو الحدث اى على عدم وقوعه
من الفاعل وذلك النفى اما متصل بالحال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد الخ
واما منقطع كما اذا قلت زيد لم يقم اى في الزمن الماضي فيصح أن تقول
ثم قام ويقلبه الى المضى الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما
قبل ذلك راجع له بمعنى حدثه ففي كلامه استخدام والمعنى ويقلب زمنه
الى الزمن الماضي المرادفة للم اى التابعة لها فيما تقدم من الأمور
من كونها حرفا مختصا بالمضارع للنفي والجزم وللقلب الى المضى وكذا في
جواز دخول الهمزة عليها فهما شريكان في هذه الامور الستة فقط لا
مطلقا لافتراقهما في خمسة أمور الاول ان لما لا تقترن باداة شرط
فلا يقال ان لما تقم بخلاف لم تقول ان لم ولو لم الثانى ان منفى لما مستمر
النفى الى زمن التكلم بخلاف لم تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اى عقب
ندمه واذا قلت ولما ينفعه الندم كان المعنى الى وقته هذا الثالث أن
منفى لما لا يكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفى لم تقول لم
يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن الرابع ان منفى لما متوقع
الحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذاب اى وسيذوقونه بخلاف منفى لم فلا
يقال لما يجتمع الضدان لانه لا يتوقع اجتماعهما الخامس ان منفى لما جائز
الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما اى ولما ادخلها ولا
يجوز ذلك في لم الا لضرورة كقوله احفظ وديعتك التى استودعتها
يوم الاعارب ان وصلت وان لم اذا علمت ذلك فكان الاولى للشارح ان لا يقول

نحو لم يقم فلم حرف تجزم المضارع وينفي
معناه ويقلبه الى المضى ويقم مجزوم
بلم وعلامة جزمه السكون (و) الثانى
(لما) المرادفة للم فيما تقدم نحو لما يقم زيد
فلما حرف تجزم المضارع وينفى معناه
ويقلبه الى المضى ويقم مجزوم بلما وعلامة
جزمه السكون

(و) الثالث (الم) نحو الم نشرح فالحرف
تقرير وجزم ونشرح مجزوم بالم وعلامة
جزمه السكون (و) الرابع (الما) اختها
نحو الما احسن اليك فالما حرف تقرير وجزم
واحسن مجزوم بالما وعلامة جزمه السكون
(و) الخامس (لام الامر) نحو لينفق ذو سعة
فلينفق مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه السكون
(و) (لام الدعاء) وهي لام الامر في المعنى
ولكن سميت لام الدعاء تادبا نحو ليقض علينا
ربك فيقض مجزوم بلام الدعاء وعلامة
جزمه حذف الياء (و) السادس (لا) المستعملة
(في النهي) نحو لا تخف فلا حرف نهي وجزم
وتخف مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه
السكون (و) (لا) المستعملة في (الدعاء) وهي
لا الناهية في المعنى ولكن سميت دعائية
تادبا نحو لا تؤاخذنا فلا حرف دعاء وجزم
وتؤاخذ مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه
السكون

المراد فمسلم لان المترادفين متحدان في المعنى وما هنا ليس كذلك كما تقدم
بل كان يعبر بالمشاركة مثلا ولهذا اعبر بعضهم بالاختية حيث قال ولما
اخت لم لان الاختية لا تستلزم الاتحاد في المعنى بل تستلزم المشاركة
ولو في شئ دون شئ وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز عن لما الحينية
نحو ولما جاء امرنا ولا عن الايجابية وهي التي بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل
نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم لانه لم يحفظ دخولهما على المضارع
فلا حاجة للاحتراز عنهما   والم والما ظاهر كلامه انهما اداتان مستقلتان
وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام التقريري وهو
حملك المخاطب على الاعتراف بامر استقر عنده ثبوته او نفيه فقول الشارح
في الم والما حرف تقرير وجزم فيه تسامح لما عرفت من ان التقرير من الهمزة
والجزم من لم وقوله ونشرح مجزوم بالم فيه تسمح ايضا فان الجازم انما
هو لم كما عرفت ولا مدخل للهمزة في الجزم فيقال هو من ذكر الكل وارادة
الجزء   ولام الامر اي ومسمى لام الامر وهو ل لانه الجازم لا ان الاسم
الجازم كما هو ظاهر عبارته وقد يقال ان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد
على مسماه الا لقرينة والمراد بها اللام الموضوعة لطلب الفعل امرا كان
الطلب نحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا كقولك
لمساويك لتفعل كذا واستعملت في غير الطلب كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر
نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمد او التهديد نحو
فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر   المستعملة في النهي اي الموضوعة
لتستعمل في النهي او الدعاء سواء استعملت فيهما نحو لا تخف ولا تؤاخذنا
او في الالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا او في غير
ذلك كقولك لعبدك لا تطعني فانها هنا للتهديد واشار الشارح بتقدير لفظ
المستعملة الى ان قوله في النهي والدعاء صفة للا بتقدير متعلق الظرف
معرفة وان كان المشهور تقدير متعلق الظرف نكرة وان جعل حالا قدر
المتعلق نكرة فيوافق المشهور وخرج بقوله المستعملة الخ لا النافية والزائدة
وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن
له على حجة ولقلته لم يتعرض له المص   بلا الناهية اسناد النهي اليها

مجاز لان الناهي هو المتكلم بواسطتها   والذي يجزم فعلين أي
مضارعين نحو وان تعودوا نعد او ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو
ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه او عكسه
وهو قليل فالصور اربعة والاول من الفعلين يسمى فعل الشرط والاضافة
بيانية وانما جعل شرطا لانه علامة على وجود الثاني والشرط في اللغة
العلامة والثاني من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزاءه تشبيها له بجواب
السؤال وبجزاء الاعمال لانه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد
السؤال والجزاء بعد الفعل المجازى عليه ويشترط في فعل الشرط ان يكون
فعلا ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا من قد والسين
وسوف مثبتا او منفيا بلم او لا واما الجواب فشرطه أن يكون فعلا صالحا
لان يكون شرطا فان لم يصلح لذلك وجب اقترانه بالفاء وكان الجواب
جملة اسمية والفعل خبر المبتدا محذوف والفاء للربط على الصحيح
ان الشرطية احترازا عن ان النافية والزائدة والمخففة من الثقيلة فانها
لا تجزم والشرطية نسبة الى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل   بكسر
الهمزة اي بالهمزة المكسورة والنون الساكنة فهو من اضافة الصفة
للموصوف فيهما   وهي حرف اي باتفاق كاذما على الصحيح وباقي الادوات
اسماء على الاصح في مهما   المضارع لفظا اي بشرط ان يكون معربا والا
فالجزم لمحله كالماضي   الى الاستقبال اي المستقبل   في محل جزم اي في
محل لو وقع فيه فعل معرب كان مجزوما وما ذكره الشارح من ان الجزم
لمحل الماضي وحده لا لمحل الجملة هو الصحيح   ما الشرطية خرجت الزائدة
كغضبت من غير ما ذنب والمصدرية كقوله

* يسر المرء ما ذهب الليالي * وكان ذهابهن له ذهابا *

والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية التي الكلام فيها موضوعة للدلالة
على ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط   من خير أو شر والاقتصار على ذكر
الخير على سبيل الاكتفاء اظهار الشرف فاندفع الاعتراض بأن الله تعالى عالم
بكل شئ فما فائدة التخصيص بالخير   يعلمه الله اي يجازكم عليه فعبر عن
المجازاة بالعلم   فما اسم شرط جازم محله نصب بتفعلوا   وتفعلوا

والذي يجزم فعلين اثنا عشر جازما
(و) هي (ان) الشرطية بكسر الهمزة وسكون
النون وهي حرف تجزم المضارع لفظا او
محلا وتقلب معنى الماضي الى الاستقبال نحو
عكسه نحو ان قام زيد قمت فان حرف
شرط وجزم وقام فعل الشرط في محل
جزم بان وزيد فاعل قام وقمت جواب
الشرط (و) الثاني (ما) الشرطية نحو
(وما تفعلوا من خير يعلمه الله) فما اسم شرط
جازم (وتفعلوا) فعل الشرط مجزوم بما وعلامة
جزمه حذف النون ويعلمه جواب الشرط
وهو مجزوم ايضا وعلامة جزمه السكون

فعل

فعل الشرط فيه مسامحة لان الواو ليست من فعل الشرط بل هي فاعل
من الشرطية احترز بها عن الموصولة والنكرة الموصوفة والاستفهامية
ومن هذه موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمنت معنى الشرط فمن اسم شرط
جازم ومحله رفع بالابتدا والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل جملة
الجواب وقيل هما ولا يرد على الاول ان الفائدة متوقفة على الجواب لان
توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية فقولك من يقم لو لم يكن
فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم مهما هي موضوعة
للدلالة على ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط نحو قوله تعالى
اى مقوله وقوله مهما تأتنا به الخ بدل من قوله الذى هو بمعنى مقوله او عطف
بيان عليه فمهما اسم شرط اى على الصحيح كما تقدم ويدل على كونها اسما عود
الضمير اليها من به لان الضمير لا يعود الا على الاسماء ومحلها الرفع بالابتداء
بمعنى اى ما شئ تأتنا به او النصب بمعنى اى ما شئ تحضر تأتنا به فى موضع
نصب على الحال هذا من اطلاق الكل وارادة الجزء لان جملة الجار والمجرور
ليست حالا وانما الحال المجرور فقط وهو آية فى كلامه تسمح اذ قدرت
حجازية وهو الراجح او على انه مبتدا ان قدرت تميمية وبمؤمنين
فى موضع نصب خبرها على جعلها حجازية اى او فى موضع رفع خبر المبتدا على
انها تميمية وظاهر كلامه ان الباء أصلية مع انها زائدة على كلا التقديرين
ففى عبارته تسمح اذ ما تأت الخ تأت وآتيا من الاتيان وروى بدلهما
تاب وآبيا بالباء الموحدة ما انت آمر به ما فى محل نصب على المفعولية لتأت
وهى اسم موصول وانت مبتدا وآمر به خبره والجملة صلة الموصول
تلف من الفى اذا وجد يتعدى لمفعولين الاول من والثانى آتيا وجملة اياه
تأمر صلة لمن لا محل لها من الاعراب حذف الباء أيضا وجملة اذ ما الخ فى
محل رفع خبر ان والكاف اسمها فى محل نصب واى هى بحسب ما تضاف اليه
فان اضيفت الى ظرف مكان فهى ظرف مكان وان اضيفت الى ظرف زمان
فهى ظرف زمان وان اضيفت الى غيرهما فهى غير اياما تدعوا اى اسم
وما صلة اى زائدة وانما قيل صلة لا زائدة تأدبا متى هى للعموم
فى الزمان ولا تعمل الا متضمنة معنى الشرط دون الاستفهام فاراد المتن

بمتى متى الشرطية فتخرج الاستفهامية نحو متى نصر الله   متى اضع العمامة الخ صدره • انا ابن جلا وطلاع الثنايا واعرابه انا مبتدا وابن خبر وجلا مضاف اليه وهو علم منقول من جملة فيكون محكيا او من الفعل وحده فيكون معربا اعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل فيكون مجرورا بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر نيابة عن الكسرة ويصح ان يكون جلا فعلا ماضيا والفاعل مستتر والجملة صفة لمحذوف اى انا ابن رجل جلا وطلاع بالجر عطف على جلا وبالرفع خبر بعد خبر   فمتى اسم شرط جازم ظرف زمان فى محل نصب على المفعولية لاضع   ايان بفتح الهمزة والنون على المشهور وكسر الهمزة لغة سليم وقرئ بها شاذا وهى اسم موضوع للعموم فى الزمان كمتى وذهب بعضهم الى انها لتعميم الاحوال   اسم شرط جازم اى مبنى على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم من انها كمتى وناصبها الفعل بعدها   وما زائدة اى للوزن   وكسرها عارض اى للروى   اين هو وانى موضوعان للمكان ثم ضمنا معنى الشرط كما ان حيثما كذلك فاين اسم شرط جازم محله نصب بيدرككم   والموت الخ قال الشيخ عبد المعطى الظاهر ان تكونوا تامة واين ظرف مكان متعلق بتكونوا وجعلها النبتيتى ناقصة وجملة يدرككم الموت فى محل نصب خبرها وهو لا يظهر لضياع المعنى حينئذ لان المعنى حينئذ اينما تكونوا مدركا لكم الموت وهو خال من الجواب فليتأمل   اسم شرط جازم محله نصب على الظرفية المكانية والناصب له تأت من تأتها   فى غابر الازمان اى مستقبلها   كيفما موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم به مذهب كوفى ممنوع عند البصريين قال بعض الشراح ولم اجد لها من كلام العرب شاهدا بعد الفحص اه وانما لم تجزم عند البصريين لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها نحو كيفما تجلس اجلس فلا يصح كيفما تجلس اذهب واذا معطوف على ثمانية عشر لا على لم ولا على ان ولا على كيفما لان العدد تم بدونها فهى زائدة على الثمانية عشر وخرج بالشعر النثر فلا تجزم فيه لمخالفتها لادوات الشرط فانها للمحقق وللمظنون وان للمشكوك والموهوم والنادر وكذا الباقى   واذا تصبك الخ صدره استغن ما اغناك ربك بالغنى

بجر

باب مرفوعات الاسماء

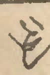
من اضافة الصفة للموصوف او من الاضافة البيانية او الاضافة على معنى
من وعلى كل تخرج المرفوعات من الافعال لانها تقدمت في قوله وهو
مرفوع ابدا وقدمها لانها عوامل في الاسماء ورتبة العامل مقدمة على رتبة المعمول
وتخرج ايضا المنصوبات والمجرورات وانما بدا بالمرفوعات لانها العمدة وثنى بالمنصوبات
لانها الفضلة غالبا كالمجرورات والاحتراز بغالبا من المنصوب الذي هو عمدة
في المعنى كمفعولي ظن ومن المجرور الذي هو عمدة ايضا في المعنى نحو وكفى بالله
شهيدا وثلث بالمجرورات لانها منصوبة المحل والمنصوب محلا دون المنصوب
لفظا ثم ان قوله مرفوعات يحتمل ان يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع وان
يكون جمع مرفوعة بمعنى كلمة مرفوعة ولا يشكل على هذا الثاني وجود التاء في
العدد لما تقدم　　سبعة لا يرد اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان
المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس لانها داخلة في اخوات كان وان والمراد
باخوات كان نظائرها في رفع المبتدا ونصب الخبر وباخوات ان نظائرها
في نصب المبتدا ورفع الخبر　　الفاعل بدا به لانه اصل المرفوعات عند الجمهور
ولان عامله لفظي بخلاف عامل المبتدا فانه معنوي واللفظي اقوى بدليل
انه يزيل العامل المعنوي وهو الابتدا فاذا دخل عليه نسخه وقيل اصل
المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل وقيل هما اصلان وليس لهذا الخلاف
ثمرة　　الذي لم يسم فاعله اي لم يذكر فاعله الاصطلاحي بان ترك ولم
يقصد وبقولنا فاعله الاصطلاحي سقط ما يقال كل فعل لم يذكر فاعله
لان الفاعل الذات وهي لا تذكر والاضافة في قوله فاعله لادنى ملابسة
اي لكون الفاعل فاعلا لفعل متعلق بالمفعول صحت الاضافة الى ضمير المفعول
فلا يرد ما يقال الفاعل انما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صحت
اضافته الى ضميره　　وهو اي التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع　　اربعة الحق
انها خمسة والخامس عطف البيان ولعله اسقطه استغناء عنه بالبدل بناء
على ما يراه الرضي من ان كل ما كان بدلا جاز ان يكون عطف بيان　　على هذا
الترتيب اي في التبويب لا في الترتيب في التقدم عند الاجتماع فانها اذا

(باب مرفوعات الاسماء) م
(المرفوعات) من الاسماء (سبعة
خاصة (الفاعل) نحو قام زيد (و) الثاني
وهي (المفعول الذي لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد
بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث والرابع
(المبتدا وخبره) نحو زيد قائم (و) الخامس
(اسم كان و) اسم (ان واخواتها) نحو ان زيدا
قائم (و) السابع (التابع للمرفوع وهو
اربعة اشياء) اولها (النعت) نحو جاء
زيد الكاتب (و) ثانيها (العطف) نحو جاء
زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء
زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء
زيد اخوك وسيأتي تفصيلها في ابواب
متفرقة على الاثر على هذا الترتيب

اجتمعت يقدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فتقول جاء الرجل الفاضل ابو بكر نفسه اخوك وزيد مقدما الأول فالاول يجوز كسر الدال وفتحها والأول منصوب على الأول مرفوع على الثاني وعلى كل لا حاجة اليه مع ما قبله من الترتيب

* (باب الفاعل) *

رسمه الخ الحد اما حقيقي واما رسمي واما لفظي فالحد الحقيقي ما انبأ عن ذاتيات المحدود كقولنا الانسان حيوان ناطق والرسمي ما انبأ عن الشئ بلازم له كقولنا الخمر مائع يقذف بالزبد واللفظي ما انبأ بلفظ اظهر مرادف كقولنا الغضنفر الاسد والبر القمح وما ذكره المص رسم لان الرفع وكونه مذكورا قبله فعله خارجان عن حقيقة الفاعل ببعض خواصه جمع خاصة وهي قسمان مطلقة وهي ما يختص بالشئ بالنظر الى جميع ما وراءه كالضاحك للانسان واضافية وهي ما يختص بالشئ بالنظر الى بعض اغياره كالماشي للانسان وهي المرادة هنا لأن ما ذكره من كونه مذكورا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة الى بعض اغياره كالمبتدا دون بعض كاسم كان واخواتها والتعريف بالخاصة الاضافية كاف كما صوبه السيد فلا يعترض عليه بانه كيف يعبر الش بالخاصة مع انها توجد في غيره كاسم كان واخواتها لان المراد الخاصة الاضافية كما مر الفاعل هو لغة من اوجد الفعل واصطلاحا ما ذكره الاسم اي الصريح كقوله تعالى قال الله اني معكم او المؤول كقوله اولم يكفهم انا انزلنا ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجملة اذا اريد لفظها كقوله صدد عني الله حسبي والجملة المسمى بها نحو جاء تأبط شرا وخرج بقيد الاسم الحرف والفعل والجملة حيث لا تاويل كما تقدم ودخل فيه هي اذا اريد لفظها او سمي بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا في حقيقته ومجازه ان استعمل فيما ذكر جميعا او في مجازه فقط اذ استعمل في معنى شامل لما ذكر بعموم المجاز وعلى الاول لا يضر اخذه في التعريف لانه صار هذا المعنى في هذا الباب حقيقة عرفية المرفوع اي لفظا نحو قال الله او تقديرا كجاء الفتى والقاضي وغلامي او محلا قال في الحاشية كان نجر بمن او الباء الزائدتين نحو ما جاءنا من بشير ونحو وكفى بالله شهيدا اه وتمثيله للمحلي بذلك مبني على ان الاعراب



مقدما الاول فالاول (باب الفاعل) ببعض خواصه تقريبا على المبتدى فقال (الفاعل هو الاسم المرفوع) بفعله الخ

المحلی لایختص بالمبنیات ویشکل علیه فرقهم بین الاعراب المحلی والتقدیری
بان المانع فی المحلی قائم بجملة الکلمة وفی التقدیری بالحرف الاخیر وهو
فی هذین المثالین قائم بالحرف الاخیر فلیکن الاعراب تقدیریا فیهما افاده
یس علی القطر فکان المناسب التمثیل للمحلی بالمبنی کالموصول واسم الاشارة
فتامل وابهم المتن الرافع له لیکون کلامه جاریا علی القولین والصحیح ان
رافعه ما اسند الیه من فعل او شبهه لا الاسناد المذکور قبله فعله
خرج به المبتدا والخبر وخبر ان واخواتها ونائب الفاعل واسم کان واخواتها
واسم کاد واخواتها لان المتبادر من الاضافة فی فعله الفعل القائم به او
الواقع منه والمبتدا والخبر وخبر ان واخواتها لا فعل قبلها ولیس نائب الفاعل
واسم کان واخواتها واسم کاد واخواتها قائما بها الفعل ولا واقعا منها وقوله
المذکور قبله فعله ای او شبهه وانما اقتصر علی الفعل لانه الاصل وشبهه اسم
الفاعل نحو مختلفا الوانه وامثلة المبالغة نحو اضراب زید والصفة المشبهة
نحو حسن وجهه واسم التفضیل نحو ما رأیت رجلا احسن فی عینه الکحل منه
فی عین زید والمصدر نحو عجبت من ضرب زید واسمه نحو عجبت من عطاء زید
الدنانیر واسم الفعل نحو هیهات العقیق والظرف والجار والمجرور مع اعتمادهما
علی استفهام او شبهه نحو ومن عنده علم الکتاب وافی الله شک والقبلیة فی
کلامه المراد بها ما یشملها فی اللفظ وهو ظاهر وفی التقدیر فیدخل نحو وان
احد من المشرکین استجارک والضمیر المستتر کما فی قم واستقم الصادر
منه هو لبیان خصوص المقام فلا یرد نحو مات زید والمراد بصدوره
منه تعلقه به ولم یقصد الشیخ بذلک بیان الفعل الرافع بل بیان مدلوله
الذی بسببه رفع الفاعل فلا یرد ان الفعل الذی یرفع هو اللفظ ای لفظ
قام لا الحدث الذی هو الحرکة المخصوصة المشار الیه بقوله الصادر
برفعه الماضی یستثنی منه افعل فی التعجب کما احسن زیدا وافعال الاستثناء
نحو قام القوم ما خلا زیدا وما عدا عمرا ولیس بکرا فانها لا ترفع الا ضمیرا
مستترا وجوبا وکذا المضارع یستثنی منه ان لا یکون فعل استثناء فخرج
نحو قام القوم لا یکون بکرا لانه لا یرفع الا ضمیرا مستترا وجوبا الی الغائب
ای شخص غائب مذکرا او مؤنث مفردا او مثنی او جمع ولا یرفعه الامر

(المذکور قبله فعله) نحو قام زید فزید فاعل وهو اسم مرفوع بفعله الصادر منه وهو قام وقام مذکور قبله زید فعلم منه ان الفاعل لا یکون الا اسما ولا یکون الا بعد الفعل الامر فوعا ولا یکون الا مقدما عن الفعل (وهو) ای الفاعل علی قسمین) قسم ظاهر وقسم (مضمر فالظاهر یرفعه الماضی والمضارع اذا اسند الی غائب ولا یرفعه الامر

اى مستقلا لا فيرفعه بطريق التبعية كما فى قوله تعالى اسكن انت وزوجك
الجنة فان قوله وزوجك معطوف على الضمير المستتر فى اسكن العامل
فيه الفعل والعامل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف وليس
معطوفا على الضمير البارز لانه مؤكد للمستتر وهو لا يعطف عليه وهذا بناء
على ان الآية من عطف المفردات وقيل ان زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره
وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل وقام الزيدان الخ فيه اشارة الى وجوب
تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا على اللغة
الفصحى وهناك لغة لبعض العرب تسميها النحاة بلغة اكلونى البراغيث
تلحقه ذلك نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النسوة على ان الالف والواو
والنون حروف دالة على التثنية والجمع المذكر والمؤنث كتاء التانيث الساكنة
والفعل مسند للظاهر لا على ان الفعل مسند للالف والواو والنون والاسم الظاهر
مبتدا مؤخر والا كان ذلك على اللغة الفصحى قامت هند وقامت الهندان فيه
اشارة الى ان الفاعل اذا كان ظاهرا مؤنثا حقيقيا متصلا يجب ان يلحق عامله
علامة التانيث الا ما شذ من قولهم قال فلانة وفيه اشارة الى ان حكم المثنى
المؤنث الظاهر فى وجوب لحاق علامة التأنيث لعامله حكم المفرد لا حكم الجمع
والتاسع المفرد المضاف الخ فان قيل التاسع والعاشر داخلان فى المفرد
المذكر فتكون الاقسام متداخلة فهى ثمانية لا عشرة اجيب بان هذا التقسيم
اعتبارى لا يضر فيه التداخل لتباين الاقسام بالاعتبار وهو ما كنى
به الخ اى الضمير من حيث هو لا بقيد كونه فاعلا ولا مستترا والا لصدق هذا
التعريف على جميع اقسام الضمير اختصارا اى لاجل الاختصار ووجه
ذلك ان الاصل فى زيد قام مثلا زيد قام زيد لان الفعل لا بد له من فاعل
بعده فللاحتراز عن التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فيجب ان يكون اخصر
متصل اى متصل بعامله الذى قبله فيكون كالتتمة لذلك العامل
سواء كان ذلك المتصل مستترا او بارزا فانه سيأتى فى كلام الشارح آخر هذا
الباب والذى يليه ما يقتضى ان الضمير المستتر من قسم المتصل ومنفصل
اى عن عامله وبدأ بالمتصل لانه اخصر من المنفصل اوومعه غيره
ظاهره ان الموضوع له المتكلم فقط ومصاحبته لغيره على سبيل الشرط

ثم الظاهر على عشرة اقسام الاول المفرد
المذكر (نحو قولك قام زيد ويقوم زيد
و) الثانى المثنى المذكر نحو قولك (قام
الزيدان ويقوم الزيدان و) الثالث جمع
المذكر السالم نحو قولك (قام الزيدون
ويقوم الزيدون و) الرابع جمع المذكر
المكسر (نحو قولك قام الرجال ويقوم
الرجال و) الخامس المفرد المؤنث نحو
قولك قامت هند وتقوم هند والسادس
المثنى المؤنث نحو قولك قامت الهندان
وتقوم الهندان والسابع جمع المؤنث
السالم نحو قولك قامت الهندات وتقوم
الهندات والثامن جمع المؤنث المكسر
نحو قولك قامت الهنود وتقوم الهنود
والتاسع المفرد المضاف لغير ياء
المتكلم من الاسماء الخمسة نحو قولك
(قام اخوك ويقوم اخوك) والعاشر
المضاف لياء المتكلم نحو قولك قام
غلامى ويقوم غلامى وما اشبه ذلك
فالفاعل فى هذه الامثلة كلها اسم ظاهر
(و) الفاعل (المضمر) اثنا عشر وهو ما كنى
به عن الظاهر اختصارا وهو قسمان
متصل ومنفصل وكل منهما اما المتكلم وحده
او ومعه غيره

لا الشطر

لا الشطر والامر بخلافه فتؤول العبارة بأن يراد بالمصاحبة المصاحبة في الوضع فالمعنى ومعه غيره اي مصاحبا له ومشاركا له في مدلول الفعل فالموضوع له مجموع المتكلم وغيره لا المتكلم فقط مشروطا بمصاحبة غيره

اوالمثنى الغائب مطلقا أي سواء كان مذكرا او مؤنثا اثنا عشر قسما اي بجعل مثنى المخاطب والمخاطبة قسما واحدا ومثنى الغائب والغائبة قسما واحدا ومجموعهما أي الحاصلين وفي نسخة ومجموعهما بلا تثنية اي مجموع الاقسام حاصلة من ضرب اثنين الخ الاثنان المتصل والمنفصل والاثنا عشر للمتكلم وحده الخ هو الذي لا يبتدأ به الخ اي هو الذي لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة اخرى ولا يقع بعد الا في الاختيار اما في الضرورة فيقع بعدها كقوله

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار

واستشهاد المحشي على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير

غير صحيح لان اياهم ضمير منفصل لا من المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد بهذا البيت على الاتيان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك

وفي اختيار لا يجيء المنفصل اذا تأتى ان يجيء المتصل

ويرفعه الماضي الخ لا ينافي ذلك انه يرفعه أيضا الصفات المحضة واسم الفعل لان عبارته لا تقتضي الحصر والمراد بقوله يرفعه انه يرفع محله لان الضمائر كلها مبنية محله رفع اي مرفوع او ذو رفع او الكلام على تقدير مضاف اي محل رفع وقس عليه ما اشبهه والمعنى انه واقع في محل رفع

فنا ضمير المتكلم الخ هذا هو الصواب ومن قال النون فاعل فقد تسمح لان الضمير مجموع الالف والنون وهذا اي اعراب نا فاعلا في محل رفع حيث سكن ما قبلها اي الحرف الذي قبل نا وقوله وكان غير الف اي وكان اصليا أيضا وقوله وان انفتح ما قبلها اي تحرك بالفتح اي او سكن وكان الفا او كان حرفا غير اصلي نحو ضربنا زيد مثال ما انفتح فيه ما قبلها ومثال الساكن اذا كان الفا الزيدان ضربانا ومثال الساكن غير الاصلي شغلتنا اموالنا ومن غير الاصلي الواو في ضربونا وهذا كله مع الماضي اما مع المضارع والامر فهي مفعول له

او للمخاطب والمخاطبة اولمثناهما مطلقا اولجمع الذكور المخاطبين اولجمع الاناث المخاطبات اوللمفرد الغائب اوللمفردة الغائبة اولمثنى الغائب مطلقا اولجمع الذكور الغائبين اولجمع الاناث الغائبات وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال اثنا عشر فيهما ومجموعهما اربعة وعشرون حاصلة من ضرب اثنين في اثني عشر فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار ويرفعه الماضي والمضارع والامر وذلك نحو قولك (ضربت) فالتاء المضموم ضمير المتكلم وحده محله رفع على الفاعلية بضرب (وضربنا) بسكون الباء فنا ضمير المتكلم مع غيره او المعظم نفسه وموضعها رفع على الفاعلية بضرب وهذا حيث سكن ما قبلها وكان غير الف فانها فاعلة وان انفتح ما قبلها فهي مفعولة نحو ضربنا زيد (وضربت) بفتح التاء للمخاطب الذكر موضع التاء رفع على الفاعلية بضرب (وضربت) بكسر التاء للمخاطبة موضع التاء رفع على الفاعلية (وضربتما) بضم التاء للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان او مؤنثا فالتاء اسم مضمر في موضع رفع على الفاعلية بضرب

مطلقا سواء تحرك ما قبلها او سكن   والميم والالف حرفان دالان على
التثنية فيه مسامحة فان الدال على التثنية هو الالف فقط كما ان الواو
هي التي تدل على الجمع فقط واما الميم فزيدت قبل الف التثنية في نحو ضربتما
وقبل واو الجمع في نحو ضربتمو لئلا يلتبس بذلك ما للمخاطب المفرد في الاول
وما للمتكلم المفرد في الثاني عند اشباع حركة التاء فيهما فقوله والميم حرف
دال على جمع الذكور فيه مسامحة ايضا   وضربتم بضم التاء واسكان الميم
بعدها او ضمها مختلسة او مع واو بعدها بان تقول ضربتمو وهو الاصل بدليل
ضربتموه لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها   حروف دالة على التثنية
الخ اى لان التاء لما وضعت مشتركة بين المفرد وغيره الحقوها بما يميز ما
هي له او حركوها بذلك اه عبد المعطي اى الحقوها في المثنى والجمع وحركوها
في المفرد   ولا تقع هذه التاء الا فاعلة اى لا مفعولة ولا مضافة فالحصر
اضافي فلا يرد انها قد تقع نائبة عن الفاعل كما يأتي   امثلة الحاضر وهو
المتكلم والمخاطب   وهو اى ما بقي   جوازا اى استتارا جائزا او ذا جواز
فهو صفة مصدر محذوف على تأويله باسم الفاعل او حذف المضاف قال الشيخ
الشنواني ولا يجوز ان يكون تمييزا والا كان محولا عن الفاعل فيلزم ان الموصوف
بالاستتار الجواز وهو فاسد فتأمل اه اى لان الاصل قبل التحويل على هذا
مستتر جوازه فحول الاسناد الى ضمير الجواز فانتصب تمييزا   تقديره هو
لم يريدوا به ان المستتر لفظ هو بل المراد انه اذا اريد تفسير معناه فسر بلفظ
هو فليس هو نفس المستتر لان المستتر له صورة في العقل اى الذهن لا في اللفظ
فليس المستتر لفظا بخلاف المحذوف فانه لفظ موضوع ويمكن النطق به
وهذا الفرق بين المستتر والمحذوف كاف كما قاله الشنواني   تقديره
هي اى تفسيره هي وعبر بهو في الاول وهي هنا لاجل التغاير قال الرضي يجب ان
يكون المقدر في ضرب وضربت متغايرا كما في البارز نحو هو وهي اه
حرف دال على تأنيث الفاعل اى على المشهور وقيل اسم فالظاهر بعدها بدل
او مبتدا خبره الجملة قبله   وفتحت لمناسبة الالف اى فالحركة عارضة
لا اعتداد بها فسقط اعتراض من قال ما ذكروه من ان توالي اربع متحركات
لم يوجد فيما هو كالكلمة الواحدة منقوض بضربتا   والالف زائدة اى

والميم والالف حرفان دالان على التثنية
(وضربتم) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين
والتاء اسم مضمر في محل رفع على الفاعلية
بضرب والميم حرف دال على جمع الذكور
المخاطبين (وضربتن) بضم التاء لجمع
الاناث المخاطبات والنون المشددة حرف
دال على جمع الاناث وما ذكرناه من ان التاء
في الجميع هي الفاعل وما اتصل بها حروف
دالة على التثنية والجمع هو الصحيح ولا
تقع هذه التاء الا فاعلة فهذه امثلة الحاضر
وما بقي للغائب نحو (و) هو قولك زيد (ضرب)
ففي ضرب ضمير مستتر جوازا تقديره هو عائد
على زيد محله رفع على انه فاعل ضرب (و)
هند (ضربت) ففي ضربت ضمير مستتر جوازا
تقديره هي عائد على هند مرفوع المحل على الفاعلية
والتاء الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال
على تأنيث الفاعل (و) الزيدان (ضربا) فالالف
ضمير المثنى المذكر الغائب عائد على الزيدان
مرفوع المحل على الفاعلية والهندان ضربتا فالالف
ضمير المثنى المؤنث الغائب عائد على الهندان
والتاء علامة التأنيث واصلها السكون
وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت
لمناسبة الالف وهذا المثال ساقط من اصل
المتن (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير
جماعة الذكور الغائبين يعود على الزيدون
في موضع رفع على الفاعلية بضرب والالف
زائدة (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير
جماعة الاناث الغائبات عائد على الهندات
في موضع رفع على الفاعلية بضرب هذا
حكم الفاعل المضمر المتصل

في الخط بعد الواو ولتطرفها فرقا بينها وبين واو العطف في نحو كلوا
وشربوا وجادوا وسادوا والقيود لزيادة الالف في الخط ثلاثة أن
تكون بعد واو الجماعة وان تكون في الفعل وان تكون متطرفة فخرج الاسم
كضاربو زيد وخرج واو الكلمة نحو يدعو ويغزو وخرج المتوسطة كضربو
وضربوهم ان جعلت هم مفعولا فان جعلته توكيدا لواو الجمع زدت الفا
لانها حينئذ متطرفة   واما الفاعل المضمر اي الفاعل معنى وظاهرا والا
فالفاعل حقيقة محذوف اذ الاصل ما ضرب احد الا انا فانا بدل من احد
قد ل   او ما في معناها اي الذي بمعناها في الحصر كانما   وما ضرب الا هن
فهذه الضمائر الواقعة بعد الا كل منها في محل رفع على الفاعلية وما نافية
والا اداة حصر   الى آخره اي وانته الخ ه

باب المفعول الذي لم يسم فاعله

هذه الترجمة تشمل درهما من اعطى زيد درهما فانه يصدق عليه أنه
مفعول لم يسم فاعله وليس مرادا ولا تشمل الظرف والمجرور والمصدر
اذا انيبت عن الفاعل مع ان الغرض دخولها واجيب عن الاول بان الكلام في
المرفوعات فلا يرد درهما لانه منصوب وعن الثاني بانه اقتصر على المفعول لانه
الاصل في النائب فكان الاولى والاعم التعبير بنائب الفاعل   اي الذي لم
يذكر معه فاعله اي فاعل فعله وفي قوله الذي صدر منه الفعل حمل للفاعل
في كلام المتن على الفاعل الحقيقي وهو الذات وهي لا تذكر ابدا سواء كان
الفعل مبنيا للفاعل او للمفعول وانما الذي يذكر او لا يذكر اللفظ الدال
عليها ففي كلام المتن حذف مضاف اي الذي لم يسم دال فعله   صدر
منه الفعل اي او قام به الفعل والمراد بالصدور مطلق التعلق   وهو الاسم
يشمل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة والحرف
والفعل الا ان يراد لفظها او تجعل اعلاما قيل وخرج بقوله الذي لم يذكر معه
الخ المبتدا والخبر والفاعل واسم كان وذلك غلط لان السالبة تصدق
بنفي الموضوع فيصدق قوله لم يذكر معه فاعله بان لا يكون هناك فاعل أصلا
او كان هناك مبتدا وخبر واسم كان فيكون التعريف صادقا على الجميع
فالصواب اخراج ما ذكر بقيد ملحوظ بقرينة ما ياتي تقديره وغير عامله

واما الفاعل المضمر المنفصل فهو ما يقع
بعد الا او ما في معناها نحو قولك ما ضرب
الا انا وما ضرب الا نحن وما ضرب الا انت
وما ضرب الا انت وما ضرب الا انتما وما
ضرب الا انتم وما ضرب الا انتن وما ضرب
الا هو وما ضرب الا هي وما ضرب الا هما
وما ضرب الا هم وما ضرب الا هن وتقول
انما ضرب انا وانما ضرب نحن وكذا الباقي
هذا كله مع الماضي وتقول في المضارع
مع الانفصال انما اضرب انا الى آخرها
ما يضرب الا انا وانما يضرب الخ وفي الاتصال
ومع الامر ولا يكون الا متصلا اضرب
اضربا اضربوا اضربي اضربن وما اشبه
ذلك (باب المفعول الذي لم يسم فاعله)
اي الذي لم يذكر معه فاعله الذي صدر
منه الفعل ورسمه بذكر بعض خواصه تقريبا
على المبتدي فقال وهو الاسم

الى فعل او مفعول   المرفوع اى لفظا او تقديرا الى اخر ما تقدم فى الفاعل
الذى لم يذكر معه فاعله اى ترك ولم يقصد فلم يحتج الى ذكر فاعل له
لا لفظا ولا تقديرا   وتانيث الفعل لتانيثه لم يستثن المجرور من نحو
مر بهند فانه قائم مقام الفاعل ولم يؤنث فعله لتانيثه لان القائم مقام
الفاعل عن الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث فلا وجه لتانيث
العامل   لغرض من الاغراض كالخوف منه وعليه   فاقيم المفعول
به اى حيث وجد فى اللفظ والا فما اختص وتصرف من ظرف مكانى نحو
جلس امام الامير او زمانى نحو صيم رمضان او مجرور نحو ولما سقط فى
ايديهم وسير بزيد او مصدر نحو فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة فهذه
الثلاثة تنوب عن المفعول اذا لم يوجد فى اللفظ فان وجد فلا وقيل
ينوب غيره مع وجوده مطلقا وقيل ان وجد وكان متقدما اختص
بالنيابة وان تاخر وتقدم احد الثلاثة ناب نحو (لم يعن بالعلياء الا سيدا)
والصحيح الاول   فى الاسناد اليه وتفاوت الاسنادين لا يضر وذلك لان
اسناد الفعل الى الفاعل على جهة صدوره منه او قيامه به والى النائب على جهة وقوعه
عليه او فيه او نحوه   فى الماضى والمضارع هذا اذا كان العامل فعلا فان
كان اسم مفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فان كان من فعل ثلاثى مجرد فوزنه
مفعول كمضروب وممرور به او من غيره فوزنه وزن مضارعه بشرط الاتيان
بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر قال ابن مالك

وان فتحت منه ما كان انكسر   صار اسم مفعول كمثل المنتظر
وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد   زنة مفعول كآت من قصد

وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة لأل نحو جاء المضروب عبده او كونه
للحال والاستقبال بشرط اعتماده على نفى او استفهام او مخبر عنه او موصوف
نحو ما مضروب زيد وامنصور عمرو وان الامير مكرم رسوله ومررت برجل
مهان ابوه   وكسر ما قبل آخره اى ان لم يكن مكسورا فان كان مكسورا
نحو شرب ضم اوله فقط وقال بعضهم ان الكسر فى نحو شرب مبنيا للمفعول
غيرها فيه مبنيا للفاعل   او تقديرا فى الضم والكسر معا او فى احدهما قل
كقيل وبيع الاصل قول وبيع نقلت حركة العين وهى الواو فى قول

(المرفوع) بالابتداء (المسند اليه) اى
المبتدأ ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين
لمذكر (نحو) قولك زيد قائم فزيد مبتدأ
مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالابتداء
(و) تارة يكونان مثنيين لمذكر نحو قولك
(الزيدان قائمان) فالزيدان مبتدأ مرفوع
على الابتداء وعلامة رفعه الالف وقائمان
خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الالف ايضا
(و) تارة يكونان مجموعين لمذكر جمع تصحيح
نحو قولك (الزيدون قائمون) فالزيدون
مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة
عن الضمة وقائمون خبره وهو مرفوع وعلامة
رفعه الواو ايضا نيابة عن الضمة وتارة يكونان
مجموعين لمذكر جمع تكسير نحو قولك الزيود
قيام وتارة يكونان مفردين لمؤنث نحو قولك
هند قائمة وتارة يكونان مثنيين لمؤنث
نحو قولك الهندان قائمتان وتارة يكونان
مجموعين لمؤنث جمع تصحيح نحو الهندات
قائمات وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير
نحو الهنود قيام (والمبتدا) من حيث هو (قسمان)
(ظاهر و) قسم (مضمر فالظاهر ما تقدم
ذكره) من نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان
والزيدون قائمون وما اشبه ذلك (و) المبتدا
(المضمر اثنا عشر) ضميرا منفصلا (وهى انا)
للمتكلم وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره
(او) المعظم نفسه (وانت) بفتح التاء للمخاطب
(وانت) بكسرها للمخاطبة (وانتما) للمثنى مطلقا (وانتم) لجمع الذكور
المخاطبين (وانتن) لجمع الاناث المخاطبات
(وهو) للمفرد الغائب (وهى) للمفردة
الغائبة (وهما) للمثنى الغائب مطلقا (وهم)
لجمع الذكور الغائبين (وهن) لجمع
الاناث الغائبات [illegible]
هذه الضمائر [illegible]
الرفع المنفصلة

والياء في بيع للثقل الى ما قبلها بعد سلب
حركته فسكنت العين وقلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها ولم تقلب الياء لعدم المقتضي
فصار قيل وبيع باسكان الياء واصل شد
شدد بالفك فادغم المثلان لاجتماعهما فكسر
ما قبل الآخر مقدر وفتح ما قبل آخره اي
ان لم يكن مفتوحا وقال بعضهم ان الفتحة في
نحو يشرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيا
للفاعل نحو يقال ويباع الاصل يقول
ويبيع نقلت حركة كل من الواو والياء الى
ما قبلها فصار يقول ويبيع ثم قلبت الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان
فصار يقال ويباع ويشد اصله يشدد بالفك
نقلنا حركة الدال الى الشين فسكن الحرف
الاول وادغم في الثاني كما فعل بشد والادغام
واجب لان ادغام المثلين مع عدم المانع من
الادغام واجب لانه لا يبنى للمفعول اي
لفساد الصيغة والمعنى اما فساد الصيغة
فلانك اذا بنيت اكرم مثلا للمفعول ضممت
الهمزة فان كسرت الراء التبست بصيغة
الماضي المبنية للمفعول وان فتحتها التبست
بصيغة المضارع المبني للمفعول ايضا واما
فساد المعنى فلانه حينئذ يصير دالا على الاخبار
والامر انما يدل على الانشاء او للمجهول
اي للمجهول فاعله وفيه انه قد لا يكون
فاعله مجهولا فلا يتحقق فيه مناط التسمية
اللهم الا ان يقال يكفي في وجود مناط

التسمية الامكان وكل فرد من افراد الفعل المذكور من حيث هو مبنى للمفعول يمكن ان يجهل فاعله شنواني ما امكن فى المضارع اى ما امكن استحضاره وليس المراد ان بعضها ممكن فى المضارع وبعضها غير ممكن بل كلها تجرى فى المضارع كالماضى خلافا للقليوبى (باب المبتدا والخبر) انما جمعها فى باب واحد لان الخبر ملازم للمبتدا وان كان المبتدا لا يلزم الخبر نحو اقائم الزيدان فالهمزة للاستفهام وقائم مبتدا والزيدان فاعل سد مسد الخبر ومثله ما مضروب العمران فما نافية ومضروب مبتدا والعمران نائب فاعل سد مسد الخبر وشرط هذا المبتدا الذى لا خبر له ان يكون وصفا معتمدا على نفى او استفهام ويكون له مرفوع اغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا او نائبا عنه وسواء كان الوصف اسم فاعل او اسم مفعول وهو الثالث والرابع اى ما ذكر من المبتدا والخبر فالضمير راجع لما ذكر وهو مثنى فى المعنى فصح الاخبار عنه بالمثنى وهو الثالث والرابع فلا يقال فى كلامه الاخبار بالمثنى عن المفرد الصريح هو الاسم الذى لا يحتاج فى كونه اسما الى تأويل والمؤول خلافه وشمول الاسم لهذين من المجاز المشهور او الحقيقة العرفية فلا يعترض على أخذه فى التعريف المرفوع لفظا مراده به ما يشمل المرفوع تقديرا بدليل مقابلته بالمحلى فلا يعترض عليه بأن فى كلامه اخلالا بالتقديرى وقيد بالمرفوع ليعلم انه لا يكون منصوبا الا اذا دخل عليه ناسخ ولا مجرورا الا اذا كان حرف الجر زائدا بالابتدا متعلق بالمرفوع وهو مبنى على الصحيح من ان الرافع للمبتدا الابتداء وللخبر المبتدا وقيل كل منهما رافع الآخر وقيل ان الابتداء رافع لهما وقيل ان الابتداء رافع المبتدا وهما رافعا الخبر فالاقوال اربعة قال ابن مالك

ورفعوا مبتدأ بالابتدا ۞ كذاك رفع خبر بالمبتدا

اى المجرد اى الخالى لفظا وتقديرا فخرج نحو قولك زيد فى جواب من قال من قام فان التقدير قام زيد فهو مجرد عما ذكر لفظا لا تقديرا فليس بمبتدا بل فاعل عن العوامل ال للجنس اى عن شئ من العوامل ويجعل ال جنسية اندفع الاعتراض بانه لا يخرج ما دخل عليه عامل واحد او عاملان اللفظية قيد لاخراج المعنوية فان المبتدا لم يتجرد عنها لانه مرفوع بالابتدا

وكذا تقول انا ضرب انا واغا ضرب بضم الاخرها والفعل فى الجميع مضموم الاول مكسور ما قبل الآخر وفتح عليه ما امكن فى المضارع فلا نطول بذكره (باب المبتدا والخبر) وهو الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدا هو الاسم الصريح او المؤول (المرفوع لفظا او محلا بالابتداء (العاري) اى المجرد عن العوامل اللفظية

على الراجح فاشار بهذا القيد الى انه ماش على الراجح فان قيل التجرد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها فان التجرد يقتضى سبق ما تجرد منه ولم يوجد فى المبتدا عامل لفظى تجرد منه قلنا فى الجواب سلمنا لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود فنزل امكان تسلط العوامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفعل فكانها موجودة فصح التعبير بالتجرد غير الزائدة وما اشبهها قيد فى القيد فهو لادخال المجرور بحرف زائد او بحرف يشبه الزائد فمن الاول بحسبك زيد فالحسبك مبتدا والباء فيه زائدة قال المرادى وذكر فى شرح الكافية ان حسبك فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدا لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدا اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم ومن الثانى (لعل ابى المغوار منك قريب) فابى مرفوع على انه مبتدا وقريب خبره ومنك متعلق به ودخلت لعل المجرد افادة التوقع لا للتعدية كما تدخل ليت لافادة التمنى فان قلت حيث كان لابد من التقييد بغير الزائدة وشبهها فلم تركه المص من المتن قلت اجيب بان العوامل اللفظية اذا اطلقت انما تنصرف الى ما ليس زائدا ولا شبيها بالزائد وبالمرفوع المنصوب والمجرور وخرج ايضا ما لا اعراب له اصلا كاسم الفعل على القول بانه لا محل لها من الاعراب وهو الصحيح الفاعل الخ اى والنائب عن الفاعل وخبر ان واخواتها اذ ليس فى كلامه الحصر فيما ذكره والابتداء عبارة اى لفظ الابتداء معبر به فى كلامه حذف مضاف واطلاق المصدر على اسم المفعول وجعله بالجر عطف على قوله بالشئ اى وتصييره اولا الخ بحيث يكون الثانى خبرا اى مخبرا به عن الاول اى ولو حكما كالفاعل السادّ مسد الخبر نحو اقائم زيد والنائب عن الفاعل السادّ مسد الخبر نحو امضروب الزيدان فلا يعترض على الش بان تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدا الذى له خبر والتقدير صومكم الى آخره اى ولا فرق فى ذلك بين ان يكون الحرف السابك موجودا كما مثل او لا كقولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فهو مؤول بالمصدر اى سماعك والخبر هو الاسم اى الصريح او المؤول واعترض قوله هو الاسم بانه لا يشمل الخبر اذا كان جملة او شبهها واجيب بانه انما اقتصر على الاسم لان الاصل فى الاخبار بكسر الهمزة ان يكون براى بالاسم واشار الش الى دفع

غير الزائدة وما اشبهها فخرج بالاسم
الفعل والحرف وبالمرفوع المنصوب والمجرور
بغير زائد او شبهه وبالعارى عن العوامل
اللفظية الفاعل واسم كان واخواتها ( )
لكون عواملها لفظية وهو الفعل مثال
الصحيح الواقع مبتدا اذ زيد قائم فزيد
الاسم مرفوع بالابتدا والابتدا عبارة
مبتدا وهو مرفوع بالابتدا والابتدا عبارة
عن الاهتمام بالشئ وجعله اولا لثان ليخبر
بكون الثانى خبرا عن الاول وقائم خبره
وهو مرفوع بالمبتدا ومثال الاسم المؤول
الواقع مبتدا وان تصوموا خير لكم فان
تصوموا فى تاويل مصدر مرفوع على الابتداء
وخير خبر والتقدير صومكم خير لكم او الصيام
الاصلى (هو الاسم)

ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله الاصلي ويرد على هذا ان المتن ح
لم يعرف الا الخبر المفرد ولم يعرفه اذا وقع جملة او شبهها فيكون فيه قصور
فالاولى مما صنعه الش ان يراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة او تأويلا
والجملة الواقعة خبرا مؤولة بالاسم والجار والمجرور والواقع خبرا وكذا الظرف
كل منهما متعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو اما اسم حقيقة او تأويلا
المرفوع بالمبتدأ اى على الصحيح وقيد بذلك القيد لينبه على انه لا يكون
منصوبا بالنواسخ ولا يكون مجرورا الا بحرف زائد على نحو ما مر في المبتدا
المسند اليه اى المسند هو الى المبتدا وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدا
والخبر من جهة ان المبتدا هو المحكوم عليه فهو المسند اليه غيره وان الخبر
هو المحكوم به فهو المسند الى غيره   وقائم خبره قد يقال في صدق
تعريف الخبر على نحو ذلك نظر لان نحو قائم لم يسند الى المبتدا بل اسند الى ضمير
مستتر فيه وهو ضمير مسند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد
فتوهم انه مسند الى المبتدا اه شنوانى   من حيث هو حيثية اطلاق كما في
قولك الانسان من حيث هو انسان جسم اى المبتدا مطلقا اى من غير نظر الى كونه
ظاهرا او مضمرا وهذا جواب عما يقال يلزم تقسيم الشئ الى نفسه وغيره لان كل
مبتدا اما ظاهر او مضمر وحاصل الجواب ان المبتدا الذى هو مورد القسمة اعم
من الظاهر والمضمر فان المراد المبتدا من حيث هو من غير نظر الى كونه ظاهرا
او مضمرا وهكذا سائر التقسيمات   منفصلا قيد بذلك لان المتصل
لا يقع مبتدا   وهى انا الخ حاصلها ثلاثة اقسام ما يختص بالمتكلم وهو
انا ونحن وما يختص بالمخاطب وهو خمسة انتَ وانتِ وانتما وانتم وانتن
وما يختص بالغائب وهو خمسة هو وهى وهما وهم وهن   ضمائر الرفع من
اضافة الموصوف للصفة اى الضمائر المرفوعة   والغالب اى الكثير وقوله
يطابقها اى يساويها وقوله في المعنى اى التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع ومن غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو انت بكسر التاء
افضل من عمرو وانتما وانتم وانتن افضل من عمرو وانت افضل امرأة وانتما
افضل رجلين او امرأتين وانتم وانتن افضل رجال او نساء وانت صبور
او جريح وكذلك نحو انت او انتما او انتم او انتن عدل لان افعل التفضيل

المرفوع الذى لم يذكر معه فاعله) لقيامه
مقامه فى رفعه وعمديته ووجوب تأخيره
عن الفعل وتأنيث الفعل لتأنيثه وذلك
نحو قولك ضرب زيد والاصل ضرب عمرو
زيدا فحذف عمرو الذى هو فاعل ضرب
لغرض من الاغراض فبقى الفعل محتاجا الى ما
يسند اليه فاقيم المفعول به مقام الفاعل
فى الاسناد اليه فصار مرفوعا بعد ان كان
منصوبا فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج
الى تمييز احدهما عن الآخر فابقى الفعل مع
الفاعل على اصله وغير مع نائبه فى الماضى
والمضارع (فان كان الفعل ماضيا ضم
اوله وكسر ما قبل آخره) تحقيقا كضرب
او تقديرا كقيل وشد (وان كان مضارعا
ضم اوله وفتح ما قبل آخره) تحقيقا نحو يضرب
او تقديرا نحو يقال ويباع ويشد
وسكت عن فعل الامر لانه لا يبنى للمفعول
(وهو) اى المفعول الذى لم يسم فاعله
(على قسمين ظاهر ومضمر) كما تقدم
فى الفاعل (فالظاهر) المسند اليه الماضى
(نحو قولك ضرب زيد) بضم الضاد وكسر
الراء واعرابه ضرب فعل ماض مبنى لما لم يسم
فاعله وزيد مفعول لما لم يسم فاعله ويسمى
ايضا نائب الفاعل

اذا اجرد من ال والاضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث مطلقا ومن ذلك قوله وهو قسمان والخبر من حيث هو الخ فيه ما تقدم فلا تغفل هنا اى فى هذا الباب اى وكذا باب النعت كما يأتى واحترز بذلك عن المفرد فى باب المنادى ولا النافية للجنس فانه هناك ليس مضافا ولا شبيها به وكذا فى باب الاعراب فان المراد به ما قابل المثنى والمجموع وفى باب الكلمة والكلام فان المراد به ما قابل المركب اه من الفيشى وفى النبتيتى ان باب النعت والاعراب على حد سواء فليراجع ثم اعلم ان للمفرد قسمان مشتق وجامد فالمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر وهو يتحمل ضمير المبتدا ان لم يرفع اسما ظاهرا كامثلة الشارح فان رفعه فلا يتحمل الضمير نحو زيد قائم ابوه وانما كان هذا الوصف مفردا مع تحمله الضمير لان اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان افاد فائدة يحسن السكوت عليها كما فى نحو اقائم الزيدان وهذا لا يكون كذلك والجامد بخلافه اى ما قابل المشتق نحو زيد اخوك والزيدان اخواك ولا يتحمل ضمير المبتدا الا ان اول بالمشتق نحو زيد اسد اذا اريد شجاع

لانه ليس جملة ولا شبهها قد يقال هذا الدليل عين الدعوى لان الدعوى هى ان الخبر فيما ذكر من الامثلة مفرد اى ليس جملة ولا شبهها وقوله لانه ليس جملة ولا شبهها اى انه مفرد ومجموع ذلك اى ما يصدق عليه غير المفرد اربعة اشياء اى فى الظاهر اما فى الحقيقة فثلاثة لان الجملة شئ واحد وان كان تحتها فردان الاسمية والفعلية كما سيأتى المجرور اى مع جاره التامان التام الذى تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بان يكون متعلقه كونا عاما كالاستقرار والحصول والكون اذ لا يخلو موجود منها وبهذا القيد خرج الناقصان والناقص هو الذى لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه بان يكون متعلقه كونا خاصا نحو زيد بك او فيك او عنك اى واثق بك او راغب فيك او معرض عنك فلا يقع خبرا

مع فاعله كان ينبغى ان يقول مع مرفوعه ليشمل نائب الفاعل واسم كان واخواتها الا ان يراد بالفاعل الفاعل اللغوى واهل اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان واخواتها فاعلا اه من الفيشى او المضمر مستترا

والغالب فيها اذا وقعت مبتدآت ان يخبر عنها بما يطابقها فى المعنى (نحو قولك انا قائم فانا ضمير رفع منفصل فى محل رفع بالابتداء وقائم خبره (ونحن قائمون) فنحن مبتدا وهو ضمير رفع مبنى على الضم لا يظهر فيه اعراب ومحله رفع وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة (وما اشبه ذلك) من نحو انت قائم وانت قائمة وانتما قائمان وانتم قائمون وانتن قائمات وهو قائم وهى قائمة وهما قائمان وهم قائمون وهن قائمات فالمبتدا فى هذه الامثلة كلها مضمر مبنى لا يدخله اعراب والصحيح فى انا وانت وانت وانتما وانتم وانتن ان الضمير هو ان فقط وان اللواحق لها حروف تدل على المعنى المراد (والخبر) من حيث هو (قسمان) قسم (مفرد و) قسم (غير مفرد) والمراد بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبيها بها ولو كان مثنى او مجموعا (فالمفرد نحو قولك زيد قائم يسمى مفردا والزيدان قائمان والزيدون قائمون) فالخبر فى هذه الامثلة مفرد لانه ليس جملة ولا شبيها بها (وغير المفرد) هو الجملة وشبهها ومجموع ذلك (اربعة اشياء) شيئان فى الجملة وشيئان فى شبه الجملة فالشيئان فى شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف) التامان والشيئان فى الجملة هما (الفعل مع فاعله) الظاهر او المضمر

كان او بارزا ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهي المبدوءة بفعل حقيقة كما مثل او حكما نحو لن يقوم زيد مع خبره اي او ما يقوم مقام خبره فلو قال مع ما تم الفائدة لكان اعم ليشمل نحو زيد ضارب العمران ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهي المبدوءة باسم حقيقة كما مثل او حكما نحو ان زيدا قائم او غيره اي أو مع الخبر الغير المفرد ثم أعلم ان الجملة الواقعة خبرا للمبتدا يجب ان يحكم على محلها بالرفع بمعنى انه لو حل محلها اسم معرب خال عن الموانع لكان مرفوعا ويجب لهذه الجملة ان لم تكن نفس المبتدا في المعنى ان تشتمل على ما يربطها بالمبتدا من ضمير وهو الاصل والمطرد او اسم اشارة او اعادة المبتدا بلفظه او بمعناه أو غير ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما اذا كانت الجملة نفس المبتدا نحو قل هو الله أحد فلا تحتاج الى الرابط ويجب ان لا تكون جملة ندائية فلا يجوز زيد يا أخاه وان لا تكون مصدرة بلكن او بل أو حتى واعلم ايضا ان قضية اطلاق كلامه انه لا فرق بين ان تكون الجملة خبرية او انشائية حتى يصح نحو زيدا اضربه على أن الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الانباري ولا قسمية خلافا لثعلب ولا يلزم تقدير القول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج والفرق بين ما هنا وباب النعت حيث امتنعت فيه الطلبية بلا اضمار القول كما قال ابن مالك

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب وان اتت فالقول اضمر تصب

ان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا يميزه الا ما هو معلوم له قبل والعلمية لا تكون معلومة قبل المحذوف بالرفع صفة متعلق لاهما اي وحدهما او مع المتعلق فالاقوال ثلاثة والخلف لفظي اي في الصورة لا في الحقيقة ولهذا الخلاف الصوري افرد الجار والمجرور والظرف بالذكر والا فقد يقال ما فائدة افرادهما مع انه ان قدر عاملهما اسما كان من الاخبار بالمفرد وان قدر فعلا كان من الاخبار بالجملة فلا يخرجان عن المفرد والجملة والظرف والجار والمجرور ويسميان بشبه الجملة ووجه الشبه بها وقوع كل منهما خبرا وصلة وحالا وغير ذلك

كالجملة

(أ) المبتدا مع خبره (المفرد او غيره فالجار والمجرور نحو في الدار زيد في الدار والظرف نحو زيد عندك) والصحيح ان الخبر متعلق الجار والمجرور والظرف المحذوف لا هما

كالجملة وان تقديره اى والصحيح اى الراجح تقدير المتعلق نحو كائن
او مستقر كحاصل او ثابت لا كان او استقر ونحوهما كحصل وثبت مما يليق
بالمقام وقيل الراجح تقدير كان الخ فالخلاف فى الراجح لا فى الجواز فالذى
انحط عليه كلامهم كما قاله فى المغنى مختار الله انه لا يترجح تقديره اسما
ولا فعلا بل بحسب المعنى فان اريد المضى قدر كان او استقر وان اريد
الحال او الاستقبال نحو الصوم فى اليوم والجزاء فى غد قدر مضارعهما
او وصفه وان قدر كان او كائن كان من كان التامة بمعنى حصل او حاصل
لا الناقصة والا كان الظرف والجار والمجرور فى موضع الخبر فتقدر
كان وتتسلسل التقديرات وما كان منهما عامله مصرحا به لكونه خاصا
فهو لغو وما لم يصرح به لكونه عاما فهو مستقر والمضاف اليه يستفاد
منه ان الخبر فى نحو زيد اكرمته مجموع الفعل والفاعل والمفعول وهو
الظ واختاره شيخ الاسلام على المحلى وان كان المشهور عند النحاة ان الخبر هو
الجملة وحدها ومثل المفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل واعلم ان الجملة
تنقسم ثلاثة اقسام كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى وصغرى باعتبارين
فالكبرى فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع هى خبرا والصغرى فقط ما وقعت خبرا
والمحتملة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبرا والمثالان فى المتن اجتمع
فى كل منهما جملتان صغرى وكبرى فالصغرى هى قام ابوه وجاريته ذاهبة
والكبرى هى جملة زيد قام ابوه وزيد جاريته ذاهبة واذا قلت زيد
ابوه غلامه منطلق اجتمع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى
زيد ابوه غلامه منطلق والمحتملة ابوه الخ فانها كبرى باعتبار ان خبرها
جملة وصغرى باعتبار انها خبر

باب العوامل الداخلة على المبتدا والخبر

اى فى الاغلب فلا يشكل بافعال التصيير فانها تارة تدخل عليهما كقوله
تعا واتخذ الله ابراهيم خليلا وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا وصيرت
المعدوم موجودا والمراد التى يغلب دخولها على جنس المبتدا والخبر فال جنسية
لا استغراقية اذ لا تدخل على كل مبتدا وخبر فان دخولها عليهما مشروط
بان لا يكون المبتدا مخبرا عنه بجملة طلبية نحو زيد اضربه ولا انشائية نحو

وان تقديره كائن او مستقر
لا كان تاما واستقر (و) الفعل مع فاعله
نحو قولك زيد قام (ابوه) فزيد مبتدا
وجملة قام ابوه من الفعل والفاعل والمضاف
اليه فى موضع رفع خبر عن زيد والرابط
بينهما الهاء من ابوه (و) المبتدا مع خبره
نحو قولك (زيد جاريته ذاهبة) فزيد
مبتدا اول وجاريته مبتدا ثان وذاهبة
خبر المبتدا الثانى وجملة المبتدا الثانى وخبره
فى موضع رفع خبر المبتدا الاول والرابط
بين المبتدا الاول وخبره الهاء من جاريته
والله تعالى اعلم (باب العوامل
الداخلة على المبتدا والخبر)

هند زوجتكما وان لا يلزم التصديق بخواسهم عندك وان لا يلزم الحذف
كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد الى اخر ما هو فى الحاشية وتسمى
النواسخ من النسخ وهو الازالة لازالتها حكم المبتدا والخبر وانما الازالة لانها عامل
لفظى والابتداء عامل معنوى واللفظى اقوى من المعنوى هنا اى فى هذا الكتاب
لا حاجة اليه لانها فى كل كتاب كذلك اى هى من حيث العمل ثلاثة اقسام لا من حيث
الحقيقة لانها من هذه الجهة قسمان افعال وحروف وهكذا قالوا والظاهر انها ثلاثة
ايضا من هذه الجهة لانها افعال وحروف واسماء وهى المصادر واسماء الفاعلين
الا ان يقال ان اسم كل نوع من كان واخواتها لم يخالفه فى العمل فلم يبق لعده قسما ثالثا
فائدة بخلاف عدها ثلاثة من حيث العمل فان له فائدة لان عمل كل قسم غير عمل الآخر
كان واخواتها اى نظائرها وانما قدم كان واخواتها على ان واخواتها لانها افعال
والاصل فى العمل لها وقدم ان واخواتها على ظننت واخواتها مع كونها افعالا لان احد
الجزءين باق معها على الاصل وهو الخبر وبدأ من كان واخواتها بكان لانها ام الباب
لاختصاصها بكونها تستعمل ناقصة غير شانية نحو كان زيد قائما وشانية نحو اذا مت
كان الناس صنفان الخ وزائدة نحو ما كان احسن زيدا عملها مختلف اى من حيث
الرفع والنصب ترفع الاسم الخ ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها لان اسمها
لا يكون الا مرفوعا فرفعه تحصيل الحاصل وخبرها لا يكون الا منصوبا فنصبه تحصيل
الحاصل بل المراد ترفع المبتدا وتنصب الخبر كما اشار اليه الشارح بتحويل عبارة المتن
بقوله اى المبتدا وقوله بعد اى خبر المبتدا ورفعها المبتدا بان تحدث فيه رفعا غير
الذى كان به على الاصح ويسمى اسمها اى تسمى النحاة المرفوع بها اسمها حقيقة
وفاعلا مجازا والمنصوب بها خبرها حقيقة ومفعولا مجازا والتسمية فى كل
اصطلاحية خالية عن المعنى لان زيدا من كان زيد قائما اسم للذات لا لكان
لان الاسم لكان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف والنون فليست كان مسمى زيد
وقائما ليس خبر الكان لان الافعال لا يخبر عنها فالاضافة فى كل لادنى ملابسة
وهى كونها تعمل فيها المرفوع فاعلا اى حقيقة والمنصوب مفعولا اى حقيقة
فلا ينافى ما مر قريبا لان هذه الافعال فى حال نقصانها الخ الظاهر تقييده
الحدث بقوله الذى من شأنه الخ انها انما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكر فهو لم
تتجرد عن مطلق الحدث على الصحيح بل تدل عليه وانما تجردت عن الحدث المقيد بما ذكر

وتسمى النواسخ الاول كان واخواتها و الثانى ان واخواتها و الثالث ظننت واخواتها وهذه الاقسام الثلاثة عملها مختلف فاما كان واخواتها فانها ترفع الاسم اى المبتدا ويسمى اسمها وتنصب الخبر اى خبر المبتدا ويسمى خبرها واسمها يسمى الاسم المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا لان هذه الافعال فى حال نقصانها تجردت عن الحدث الذى من شأنه ان يصدر عن الفاعل ويقع على المفعول فصارت

ويسمى

كالروابط ومن ثم سماها الزجاجي حروفا (وهي) ثلاثة عشر فعلا وجملها ما ذكره هنا والا فهي اكثر من ذلك الاول (كان) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الماضي اما مع الدوام والاستمرار نحو وكان الله غفورا رحيما واما مع الانقطاع نحو كان الشيخ شابا (و) الثاني (امسى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في المساء نحو امسى زيد غنيا (و) الثالث (اصبح) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الصباح نحو اصبح البرد شديدا (و) الرابع (اضحى) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر في الضحى نحو اضحى الفقيه ورعا (و) الخامس (ظل) بالظاء المشالة وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا نحو ظل زيد صائما (و) السادس (بات) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر ليلا نحو بات زيد مفطرا (و) السابع (صار) وهي للتحول والانتقال نحو صار السعر رخيصا (و) الثامن (ليس) وهي لنفي الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة نحو ليس زيد قائما اي الآن (و) التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر (ما زال وما انفك وما فتئ وما برح) مقرونة بما النافية او شبهها كالنهي والدعاء

وسميت ناقصة لعدم اكتفائها بالمرفوع لا لانها تدل على زمن دون حدث
فان الاصح دلالتها عليهما الا ليس كالروابط من حيث احتياجها المعمولين
لا من حيث توقف معناها على غيرها فتدبر ومن ثم اى من اجل تجردها
عن الحدث المخصوص وصيرورتها كالروابط نشأ تسمية الخ حروفا
الصحيح انها افعال كما مر هنا اى فى هذه المقدمة اما فى غيرها فهى اكثر
من ذلك فى الماضى متعلق باتصاف اى انها موضوعة للدلالة على ذلك
ودوام ذلك وعدمه من قرينة أخرى فى المساء بالمد من الزوال الى
الغروب نقيض الصباح امسى زيد غنيا اى ثبت له الغنى وقت المساء
اصبح البرد شديدا اى ثبتت الشدة للبرد وقت الصباح وقس
على ذلك ما سيأتى من الامثلة المشالة اى المشال عليها الالف والنقطة
فرقا بالاولى بينها وبين الضاد المعجمة وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة
ظل زيد صائما اى ثبت له ذلك جميع نهاره واما قوله تعالى ظل وجهه
مسودا فهو بمعنى صار لانه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط
كما لا يخفى بات زيد مفطرا اى ثبت له ذلك جميع ليله والانتقال
عطف تفسير وهو من حقيقة الى حقيقة كما مثل ومن صفة الى صفة نحو
صار زيد غنيا وهى لنفى الحال الاضافة من اضافة المظروف للظرف
على حد مكر الليل أى لنفى مضمون الجملة فى الحال اى زمن التكلم وقوله عند
الاطلاق اى عما يدل على خصوص نفى الحال او غيره وقوله والتجرد اى الخلو
عن القرينة عطف تفسير للاطلاق واحترز بهذا القيد عما اذا قيدت بزمن
فانها تكون للنفى فيه فى قولك ليس زيد قائما امس لنفى القيام فى الماضى واذا
قلت غدا فهى لنفى القيام فى المستقبل وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفى مطلقا
نحو ليس زيد قائما اى ليس متصفا بالقيام الآن ويمكن ان يقوم بعد على
هذا مذهب الجمهور المتقدم اذا صرح بلفظ الآن كان توكيدا فيه بما النافية
ما ليست قيدا بل الشرط تقدم النفى مطلقا او شبهه والدعاء اى بلا
خاصة وانما شرط فى هذه الافعال ذلك لتوقف افادة الاستمرار منها على
دخول النافى عليها لانها بمعنى النفى فاذا دخل عليها النفى انقلب اثباتا وانما
قام النهى والدعاء مقام النفى لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفى

ولا فرق فى النافى بين ان يكون ملفوظا به كما مثل او مقدرا نحو تالله تفتؤ
اى لا تفتؤ قال فى التصريح ولا ينقاس حذف النافى الا بثلاثة شروط
كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافى لا اه وقد نظمها العلامة
الدنوشرى بقوله

• ويحذف ناف مع شروط ثلاثة اذا كان لا قبل المضارع فى قسم

لملازمة اى موضوعة للدلالة على ملازمة الخبر من اضافة المصدر
لفاعله وقوله المخبر عنه بالنصب مفعوله وفى نسخة للمخبر عنه على حسب
بفتح السين وقد تسكن اى قدر ما يقتضيه اى يطلبه الحال من استمرار خبرها
لفاعلها منذ قبله نحو ما زال زيد عالما اى منذ صلح للعالمية يعنى من حين تأهله
وتفهمه للعلم والا فالحال يشهد بانه قبل ذلك ليس عالما ونحو ما زال زيد اميرا
معناه ان الامارة ثابتة له وقت قبولها بان لا يكون طفلا مثلا وعلى
هذا فقس لاستمرار الخبر اى موضوعة للدلالة على استمرار خبرها وجملة
ما دام معناها توقيت امر بمدة ثبوت اتصاف اسمها بخبرها لنيابتها اى لاجل
كونها نائبة عن الظرف قال ابن ثابت فى شرح البردة اما كونها مصدرية فظاهر
واما كونها ظرفية فلم نرحرفا ظرفا الا ان الظروف كلها اسماء ويجاب بان ما
حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصريح المصدر وصريح المصدر
ينوب عن الظرف فى اعرابه مع الدلالة عليه فكانه مؤد له فيسمى مصدرا
لذاته وظرفا لنيابته عن الظرف نحو جئت طلوع الشمس اى وقت طلوعها
فحذف لفظ وقت وناب طلوع منابه فيعرب ظرفا وذلك من باب حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هى كالمصدر نائبة عن
ظرف نيابة مضاف اليه عن مضاف اه لتاويلها الخ من المعلوم ان المؤول
هو الفعل بعدها على التحقيق لا هى ففى العبارة تسمح والتقدير يعنى
المقدر مدة دوام الخ وقد تسمح ايضا فى هذا فان المقدر هو مدة دوام
فقط لا زيد مترددا الخ وايضا ليس المراد دوام زيد وانما المراد
دوام تردده فلو لم تكن ما مصدرية ظرفية بان كانت مصدرية غير
ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور بل تكون تامة بمعنى بقى فان وليها
منصوب فهو حال نحو يعجبنى ما دمت صحيحا اى دوامك صحيحا اذ من المعلوم

ومعنى الافعال الاربعة لملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد عالما وما انفك عمرو جالسا وما فتئ بكر محسنا وما برح خالد كريما وما اشبه ذلك (و) الثالث عشر (ما دام) مقرونة بما الظرفية المصدرية وهى لاستمرار الخبر نحو لا اصحبك ما دام زيد مترددا اليك ويجب ما هى ظرفية لنيابتها عن الظرف مصدرية لتاويلها مع صلتها بمصدر والتقدير مدة دوام زيد مترددا اليك

هو

انه لا يعجبه المدة ولا يعجبه في المدة ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية
فلا توجد الظرفية بدون المصدرية وكذا ينصب ما بعدها على الحال لو لم
تتقدم على دام ما نحو دمت صحيحا وما تصرف منها اى تحول الى امثلة مختلفة
تصاغ منها ماضيها اى الماضى منها كتبجرا لثاوما من هو هى
نحو كان الخ الحاصل ان هذه الافعال الثلاثة عشر فى التصرف وعدمه ثلاثة
اقسام ما لا يتصرف اصلا وهو ليس باتفاق ودام على الاصح وما تصرفه
ناقص وهو زال واخواتها لانها ليس لها امر ولا مصدر وما تصرف تام وهو
الباقى وكن فى الامر والمصدر كقوله

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير

واسم الفاعل كقوله

وما كل من يبدى البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا

واصبح بقطع الهمزة لانه امر الفعل الرباعى شاخصا اى ذاهبا
او حاضرا فان الشخوص يأتى بمعنى السفر وبمعنى الحضور كما قاله العينى
تنصب الاسم الخ متنا وشرحا فيه جميع ما تقدم فى مثله فى كان فلا تغفل
ان واسمها الخ فى ذكر الاسم مسامحة فالاولى اسقاطه اذ لا دخل
له فى التاويل كما يدل عليه قوله والتقدير بلغنى انطلاق زيد فى تاويل
مصدر وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقا كما مثل ويقدر
بالكون ان كان جامدا نحو بلغنى ان هذا زيد اى كونه زيدا وبالاستقرار
ان كان ظرفا او جارا ومجرورا بخلاف المكسورة اى فانها قد يطلبها عامل
نحو قال انى عبد الله وقد لا يطلبها نحو انا انزلناه لاختلاف الفاظها
اى وقت اختلاف الفاظها فاللام للتاقيت لا للتعليل لان المعلل يكون على
اللزوم اى يلزم من اختلاف الالفاظ اختلاف المعانى لدوران المعلول
مع علته وهذا المعنى لا يصح لانه لا يلزم ذلك لان العلة قد توجد وهى اختلاف
الالفاظ ولا يوجد المعلول وهو اختلاف المعانى وذلك كما فى ان وان
فان اللفظ مختلف والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما اذا جعلت للتاقيت
فان المعنى اختلاف المعانى وقت اختلاف الالفاظ وليس فى ذلك دعوى لزوم
اختلاف المعانى لاختلاف الالفاظ فقد توجد اختلاف الالفاظ دون ذلك

(رلى فيها) فمن
تصرف اى والذى تصرف يعمل عمل ماضيها (ويكون)
كان واخواتها (نحو كان) فى الماضى (و) نحو (امبح)
فالتصرف (وكن) فى الامر (و) فى المضارع (واصبح)
فى المضارع (ويصبح) فى الماضى (كان زيد
فى الماضى (تقول) فى عمل الماضى ناقص وزيد
فى الامر اعرابه كان فعل ماض وتقول فى عمل المضارع
قائما) واعرابه خبرها وتقول اعرابه يكون فعل
اسمها وقائما خبرها فاعرابه كان زيد قائما واعرابه
من كان يكون زيد اسمها وقائما خبرها واعرابه
مضارع ناقص وزيد اسمها من كان كن قائما واعرابه
وتقول فى عمل الامر من كان واسمه مستتر فيه وجوبا تقديره
كن فعل امر ناقص وتقول اصبح زيد قائما وقيل
انت وقائما خبره وتقول اعرابه على وزن افعل لا افعال
زيد قائما واصبح فائما واعرابه ولست تقول الا
والذى لا يتصرف منها (ليس) دام وليس عمرو وشاخصا وما اشبه
مادام زيد قائما (واما) القسم الثانى من
ذلك) من الامثلة (ان واخواتها فانها تنصب الاسم
النواسخ وهو (ان) وترفع الخبر) اى خبر
اى المبتدأ ويسمى اسمها (وهى ستة احرف (ان) بكسر
المبتدأ ويسمى خبرها (وهى ام الباب (وان)
الهمزة وتشديد النون وهى (ولكن وكان)
بفتح الهمزة وتشديد النون (وليت) بفتح التاء المثناة
بتشديد النون فيهما والاخيرة (نحو
فوق (ولعل) بتشديد اللام حرف توكيد ونصب
ان زيدا قائم) فاعرابه ان حرف توكيد ونصب الاسم وترفع الخبر وزيد اسمها وقائم
نصب الاسم وترفع الخبر وزيد اسمها وقائم خبرها وتقول بلغنى ان زيدا منطلق واعرابه
خبرها وتقول بلغنى ان زيدا منطلق والباء مفعول به
بلغ فعل ماض والنون للوقاية وزيدا اسمها ومنطلق
وان حرف توكيد ونصب وخبرها فى تاويل مصدر
خبرها وان واسمها فاعل بلغنى والتقدير بلغنى انطلاق
مرفوع على انه فاعل بلغنى والهمزة بكونها لابد
زيد وعمنا ان المفتوحة بخلاف المكسورة وتقول
ان يطلبها عامل كما مثلنا بخلاف ان (وليت عمرا
لكن عمرا لطالب وكان زيدا اسد (وليت عمرا شاخص) ولعل الحبيب قادم واعرابها على وزان
ما تقدم لاختلف عملها وانما تختلف معانيها
لاختلاف الفاظها وانما عملت هذا العمل
لشبهها بالفعل الماضى نحو كان
فى البناء على الفتح

ودلالتها على المعانى فمعنى كان لاتصاف
المخبر عنه بالخبر فى الماضى كما تقدم (ومعنى ان) اى
المكسورة (وان) المفتوحة (للتوكيد) اى
تاكيد النسبة (و) معنى (لكن للاستدراك)
وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته
او نفيه (و) معنى (كأن للتشبيه) وهو
الدلالة على مشاركة امر لامر فى معنى (و)
معنى (ليت للتمنى) وهو طلب ما لا طمع فيه
او ما فيه عسر

كما مر فوقنا اختلاف الالفاظ اعم من ان يكون معه اختلاف المعانى
كلكن وان مثلا او لا يكون كما فى ان وان وهذا توضيح ما فى الحاشية فتامل
ودلالتها على المعانى اى الاتية لا معا فى كان واخواتها الوضوح فساده
فالمراد مطلق الدلالة على المعنى للتوكيد التعبير باللام فى هذا وما يأتى
غير ظاهر لانه يقتضى ان يكون معنى ان وان مثلا شيئا آخر غير التوكيد ثابتا
وحاصلا له وذلك خلاف ما اجمعوا عليه فلا بد من توجيه كلامه بان يجعل
قوله للتوكيد وما بعده متعلقا بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى ان
معنى ان وان المحتمل عند العقل لمعان شتى مصروف بالنظر الى الخارج الى المعنى
الذى هو التوكيد خاصة بان يجعل معناهما هو التوكيد بعينه والتوكيد
هو تقوية الحكم عند المخاطب ايجابا نحو ان زيدا قائم أو سلبا نحو ان زيدا ليس
بقائم فانهما يرفعان احتمال الكذب والمجاز فان كان المخاطب مترددا فى الحكم
فهما لنفى التردد والتوكيد بهما استحسانى وان كان منكرا للحكم فهما
لنفى الانكار والتاكيد بهما واجب ومن ثم لا يؤتى بهما اذا كان السامع
خالى الذهن من الحكم والتردد فيه كما فى علم المعانى ومعنى لكن للاستدراك
اى لانها لا تتوسط الا بين كلامين متغايرين ايجابا او سلبا فلا بد أن يتقدم
عليهما كلام كما سيأتى تعقيب الكلام الخ اى اتباع الكلام برفع اى بنفى
ما يتوهم اى يظن ثبوته نحو قام الناس لكن زيدا جالس فقوله قام الناس
يتوهم قيام زيد معهم لانه منهم فرفعت ذلك التوهم بلكن وقوله أو نفيه
معطوف على ثبوته اى او تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه اى باثباته لان
نفى النفى اثبات له نحو قولك زيد جبان لكنه كريم فاثبت ما يتوهم نفيه وهو
الكرم بقوله لكنه كريم لان عادة الجبان البخل وهو الدلالة الضمير عائد
على التشبيه وهو معترض لان التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة
فعل الحرف فهى وصف له ولا يصح الاخبار بأحدهما عن الآخر ويجاب بان كلامه
على حذف مضاف اى الحكم بالدلالة او ان المعنى ان يدل المتكلم الخ فتكون
الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد ان يزاد فى التعريف بالكاف او كان او نحوهما
ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءنى زيد وعمرو فانه يصدق عليه الدلالة
على مشاركة امر لامر فى معنى وهو طلب ما لا طمع فيه وهو المستحيل

له

له

أى

اى ما من شانه ان لا يطمع فيه كقوله الا ليت الشباب يعود يوما وقوله
او ما فيه عسر اى او طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو الممكن الحصول
كقول الفقير ليت لى قنطارا من الذهب اى ما من شانه ان يطمع فيه فلا بتعسر
بان الفقير لا طمع له فى قنطار من الذهب بخلاف طلب الواجب نحو ليت غدا
يجئ فانه ممتنع وهو طلب الامر المحبوب اى المستقرب الحصول فلا يكون
الا فى الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود يوما واما قول فرعون لعلى ابلغ الاسباب
الخ فانما كان منه جهلا وافكا وبما تقرر علم الفرق بين ليت ولعل بان ليت
يتمنى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل لا يترجى بها الا ما يمكن وقوعه ثم
اعلم ان تفسير الشارح كغيره التمنى والترجى بالطلب من باب التسمح فان كلا
من التمنى والترجى حالة نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشئ المتمنى او
المترجى وطلبها له فالطلب لازم فاطلق الملزوم الذى هو التمنى والترجى
واريد لازمه الذى هو الطلب والتوقع اى او للتوقع بالاشفاق
فى المكروه اى الخوف منه وقيل التوقع اعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا
وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ها الشاى بت اى اخاف عليه الهلاك
المتوقع على انهما الخ اى على سبيل انهما مفعولان لها اى على الصحيح وعند
الكوفى تنصب الثانى على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا
ورد بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه لهم من عبد
المعطى حيث لا مانع احترز به عما اذا كان مانع وهو امران الاول
الالغاء وهو ابطال العمل لفظا ومحلا جوازا لضعف العامل بتوسطه نحو
زيد ظننت قائم والاعمال والالغاء حينئذ على حد سواء او تاخره نحو زيد
قائم ظننت والاهمال ارجح اما مع التقدم فيمتنع كظننت زيدا قائما قال
فى الخلاصة وجوز الالغاء لا فى الابتدا وانو ضمير الشان او لام ابتدا *
والثانى التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا بسبب توسط ما له الصدارة
بينها وبين معموليها كاللام نحو علمت لزيد قائم او بسبب كون احد معموليها
مما له الصدارة كان كان ما الاستفهامية كقوله
وما كنت ادرى قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت
فجملة لزيد قائم فى محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا جملة قوله ما

(و) معنى (لعل للترجى) وهو طلب
الامر المحبوب (والتوقع) وهو المعبر عنه
عند قوم بالاشفاق فى المكروه نحو لعل
زيدا هالك والترجى فى المحبوب نحو لعل
الله يرحمنى فان الهلاك مما يكره والرحمة
مما يحب (واما) القسم الثالث من النواسخ
وهو (ظننت واخواتها فانها تنصب
المبتدا) ويسمى مفعولها الاول (و) تنصب
(الخبر) ويسمى مفعولها الثانى وانما
تنصبها (على انهما مفعولان لها) حيث
لا مانع

البكا بدليل العطف على محلها بالنصب فى قوله ولا موجعات القلب فانه
عطف موجعات بالنصب على محل قوله ما البكا الذى علق عن العمل فيه قوله
ادرى لان المبتدا له الصدارة وهو ما الاستفهامية وسمى هذا تعليقا لان
العامل علق عن العمل فى اللفظ وعمل فى المحل فشبه بالمرأة المعلقة التى هى
لا مزوجة ولا مطلقة وهى التى أساء زوجها عشرتها واعلم ان هذين الامرين
لا يجريان فى ظن وجميع اخواتها بل هما خاصان ببعضها كما اشار اليه ابن مالك

وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب والامر هب قد الزما

تفيد ترجيح وقوع المفعول الثانى اى تدل على رجحان وقوع المفعول
الثانى اى غالبا فلا يرد ان الثلاثة الاول قد ترد لليقين كقوله تعالى
يظنون انهم ملاقوا ربهم اى يتيقنون ذلك وقول الشاعر

حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

اى تيقنت وقوله

دعانى الغوانى عمهن وخلتنى لى اسم فلا ادعى به وهو أول

اعنى تيقنت ان لى اسما كنت أدعى به وانا شاب قال بعضهم هذا الاسم
هو الاخ لان النساء يقلن للشاب الاخ وللشائب العم وزعمت بمعنى اعتقدت
او شككت وظننت لا بمعنى تكفلت والا تعدت لواحدتارة بنفسها واخرى بحرف
الجر ولا بمعنى سمن وهزل والا كانت لازمة وثلاثة منها اى من العشرة تفيد
تحقيق وقوع المفعول الثانى اى تدل على تحقيق وقوعه اى غالبا فلا ينافى دلالة
بعضها نادرة على الظن كما فى رأى فانها تستعمل بمعنى تيقن وهو الغالب كقوله

رايت الله اكبر كل شئ محاولة واكثرهم جنودا

وقد تأتى بمعنى ظن وقد اجتمعا فى قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا
اى يظنونه ونعلمه وكما فى علم فان الغالب فيها ان تكون بمعنى تيقن كقوله

علمتك الباذل المعروف فانبعثت اليك بى واجفات الشوق والأمل

وقد تاتى بمعنى ظن كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات رأيت أى لا بمعنى
ابصرت والا تعدت لواحد لانها من افعال الحواس وعلمت اى لا بمعنى عرفت
والا تعدت لواحد اما على أن بين العلم والمعرفة فرقا فظاهر واما على انهما بمعنى
واحد فلانه قد يخص أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الاخر وهو أمر

وذكر من ذلك عشرة افعال اربعة منها تفيد ترجيح
وقوع المفعول الثانى (وهى ظننت) نحو ظننت زيدا
قائما (وحسبت) نحو حسبت بكرا صديقا (وخلت)
نحو خلت الهلال لائحا (وزعمت) نحو زعمت
زيدا صادقا وثلاثة منها تفيد تحقيق وقوع
المفعول الثانى (و) هى (رايت) نحو رايت
المعروف محبوبا (وعلمت) نحو علمت الرسول
صادقا

موكول الى اختيار العرب   ووجدت اى بمعنى علمت لا بمعنى اصبت
فانها حينئذ تتعدى بنفسها لواحد ولا بمعنى حزن نحو وجدت على الميت اى حزنت
عليه فانها حينئذ لازمة   والانتقال عطف تفسير   فى قوله اى مفعوله
اذا دخلت على ما لا يسمع بان تكون متعلقة باسم عين والمراد ان يكون
الاول مما لا يسمع واما الثانى فلا بد أن يكون مما يسمع كقولك سمعت
زيدا يقرأ الاسمعته يخرج اذ الخروج لا يسمع اما اذا دخلت على ما يسمع مباشرة
فلا خلاف فانها تتعدى لواحد نحو يسمعون الصيحة   والجمهور على ان الخ
اى مطبقون على أن جملة يقول من الفعل والفاعل ونحوها وقوله فى موضع
نصب على الحال من المفعول اى على حذف مضاف تقديره سمعت صوت زيد فى حال
انه يتكلم فالحال مبينة ولا ينبغى أن يقدر ذلك المضاف فى لفظ كلام والتقدير
سمعت كلام زيد الخ لانه يلزم ان تكون الحال مؤكدة   على الحال من المفعول
اى ان كان معرفة والا فهى صفة قال   الا الى واحد نحو ابصرت زيدا وسمعت
القراءة وذقت الطعام ولبست الحرير وشممت الريحان   بكسر الباء أى
وفتح الخاء نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها الى الخاء وهى الفتحة فصار خيلت
فالتقى ساكنان الياء واللام ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين اى لدفع التقاء
الساكنين لانه مكروه وقس عليه نظائره كبعت وملت   استطرادا هو ذكر
الشئ فى غير محله لمناسبة بينهما والمناسبة ما اشار اليه بقوله لتتميم بقية
النواسخ زاد الشيخ العينى كما ان ذكر نصب كان للخبر ونصب ان للاسم هنا
استطرادى تتميما لعملها

(باب النعت)

لما انهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع اخذ يتكلم على ما يعرب تبعا وهو
خمسة النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق واذا اجتمعت
رتبت على هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

نعت البيان مؤكد بدل نسق   هذا هو الترتيب فى القول الأحق

ولهذا بدأ المصنف بالنعت ثم ان التابع من حيث هو عرفه بعضهم بانه المشارك
لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا
والمفعول الثانى وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض
والنعت لغة وصف الشئ بما هو فيه واصطلاحا اجراء الاسم على الاسم المنعوت

(ووجدت) نحو وجدت العلم نافعا واتيان
منها بمعنيان التصيير والانتقال من حالة
الى اخرى (و) ما (اتخذت) نحو واتخذت
زيدا صديقا (وجعلت) نحو وجعلت الطين فى
ابريقا وواحد نحو (سمعت) نحو سمعت النبى يقول
النبى (و) هو اول وجملة يقول مفعول
فالنبى مفعول اول اى على الفارسى فى قوله ان
ثان هذا اذا دخلت على ما لا يسمع تعدى لاثنين
سمعت اذا دخلت جملة يقول ونحوها فى موضع
والجمهور على ان من المفعول لان افعال الحواس
نصب على الحال (تقول) فى اعراب
لا تتعدى الا الى واحد (ظننت) فعل وفاعل
(ظننت زيدا منطلقا) ظننت فعل وفاعل
وزيدا مفعول اول ومنطلقا مفعول ثان
(و) فى اعراب (خلت عمرا شاخصا) خلت بكسر الخاء
فعل وفاعل واصل خلت خيلت بكسر الياء
نقلت الكسرة الى الخاء بعد سلب حركتها وعمرا
ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
مفعول اول وشاخصا مفعول ثان (وما
اشبه ذلك) من امثلة ما يفيد الرجحان
ومن امثلة ما يفيد التحقيق ومن امثلة ما
يفيد التصيير بلا فرق وهذا القسم اعنى
وافعالها دخيل فى المدفوعات وحقه ان يذكر
فى المنصوبات ولكنه ذكره استطرادا
لتتميم بقية النواسخ (باب النعت)

فى اعرابه وهذا تعريف للنعت بالمعنى المصدرى وقد استعمله النحاة بمعنى
المنعوت به وهو المراد هنا ويراد فه الصفة والوصف وعرفوه على هذا بأنه
التابع الذى يتمم متبوعه ببيان صفة من صفاته او صفات ما يتعلق به
فخرج بقولهم يتمم متبوعه البدل وعطف النسق لان البدل مقصود
فى نفسه وليس القصد به اتمام متبوعه ولان عطف النسق مغاير لمتبوعه
وخرج بقولهم ببيان صفة من صفاته الخ عطف البيان والتوكيد لانهما
شاركا النعت فى اتمام ما تبعاه لكن لا يدلان على معنى فيه اما البيان فلانه
عين الاول واما التوكيد فلانه يكون بالنفس مثلا ونفس الشئ هو الشئ لا
معنى فيه وهذا التعريف شامل لانواع النعت فانه اما لتخصيص نكرة نحو مررت
برجل كاتب أو توضيح معرفة نحو مررت بزيد التاجر والتخصيص تقليل الاشتراك
فى النكرات والتوضيح دفع الاحتمال فى المعارف او مدح نحو الحمد لله رب العالمين
او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين
او توكيد نحو تلك عشرة كاملة وهذا هو المراد بقولهم فى التعريف الذى يتمم
متبوعه فان المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من الامور المذكورة ولذلك
لا يكون الا مشتقا او مؤولا به لان الجوامد لا دلالة لها بوضعها على معان
منسوبة الى غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل واسم
المفعول ومعنى المؤول به ما اقيم مقامه فى معناه كاسم الاشارة وذى بمعنى
صاحب والمنسوب والجملة والمصدر الملتزم تذكيره وافراده نحو عدل
والحاصل ان النعت بمعنى المنعوت به على قسمين الأول المفرد والمراد به
ما قابل الجملة وشبهها وهو ثلاثة انواع الأول المشتق كضارب ومضروب
وضراب وحسن وأحسن والثانى شبه المشتق كذا وذى واسماء النسب نحو
مكى والثالث المصدر نحو رجل عدل والقسم الثانى الجملة وشبهها والمراد به
الظرف والجار والمجرور وللنعت بها ثلاثة شروط فى المنعوت وهو ان
يكون نكرة اما لفظا ومعنى كيوما من قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه
الى الله او معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كما فى قوله تعالى كمثل الحمار
يحمل اسفارا وشرطان فى الجملة احدهما ان تكون مشتملة على ضمير يربطها
بالموصوف ملفوظ به كما مثل او مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس
عن نفس شيأ اى فيه ثانيهما ان تكون خبرية اى محتملة للصدق والكذب

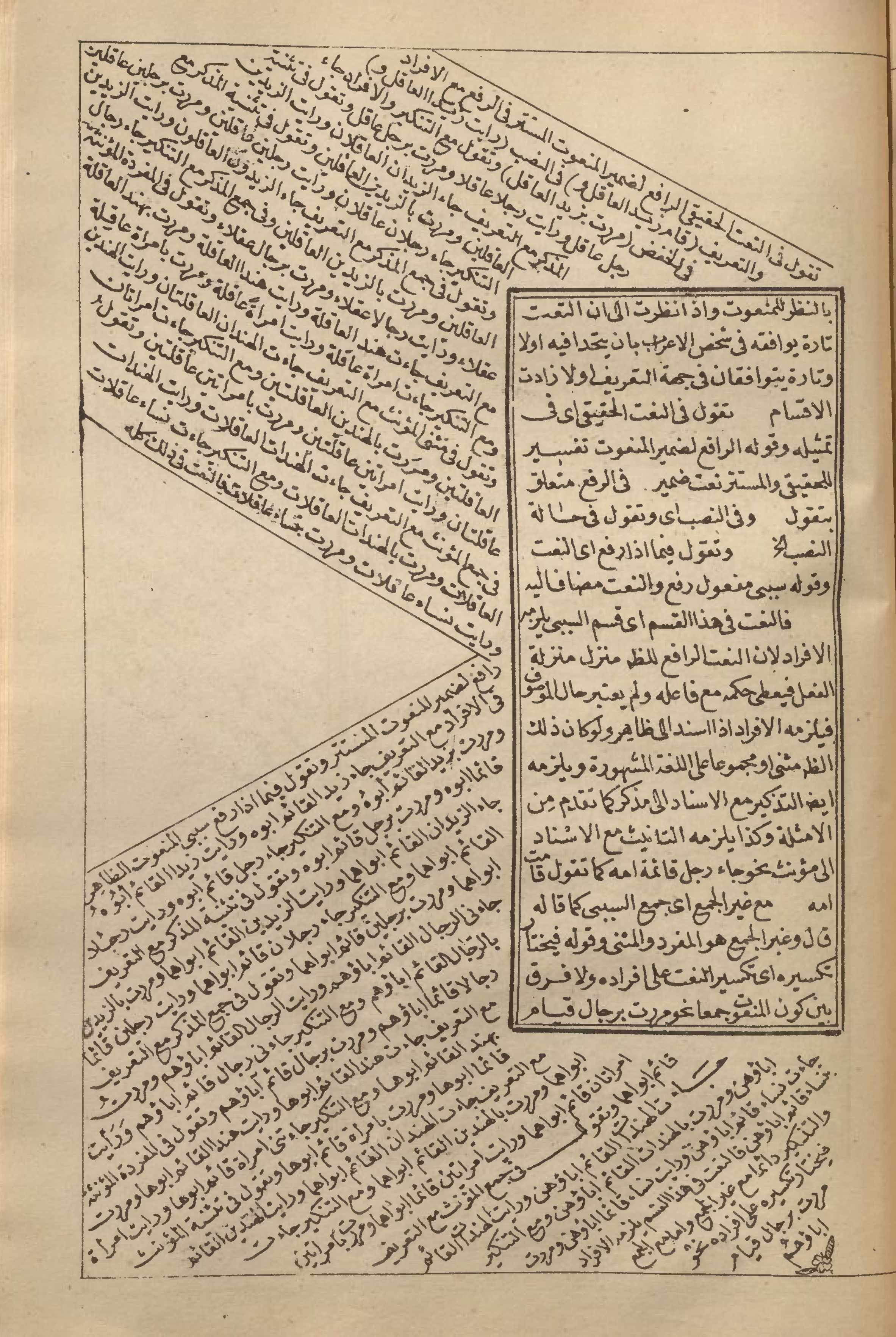
نحو

رسمه ببعض خواصه تقريبا علما المبتدى
فقال (النعت تابع للمنعوت في رفعه)
ان كان مرفوعا (ونصبه) ان كان
منصوبا (وتعريفه) ان كان المنعوت
معرفة (وتنكيره) ان كان المنعوت
نكرة سواء كان النعت حقيقيا أو سببيا
ثم ان رفع النعت ضمير المنعوت المستتر
تبعه ايضا في تذكيره وتانيثه وافراده
وتثنيته وجمعه ويكمل له حينئذ اربعة
من عشرة

رسمه ببعض خواصه الخ فيه نظر لان الظاهر ان قوله تابع للمنعوت
الخ ليس واردا مورد التعريف بل بيان حكم من احكام النعت فتامل اهـ شنوانى
تابع للمنعوت اى مشارك له في رفعه الخ على حذف مضاف اى في نوع
رفعه الخ وانما قلنا ذلك لانه لا يجب توافقهما في الشخص اذ قد يكون اعراب
احدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدرا وقد يكون اعراب احدهما بالحركات واعراب
الآخر بالحروف او اعراب احدهما محليا والآخر لفظيا ان كان مرفوعا اشار
به الى ان كلام المتن على التوزيع اذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب مثلا في آن
واحد وكذا فيما بعد وفي تعريفه اى في نوع تعريفه لا في شخصه اذ لا
يشترط ان يكون النعت معرفا بعين ما تعرف به المنعوت بل المراد كونهما معرفتين
اما من جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل أو من جهتين نحو رايت بكرا امير
مكة ويجب كون الموصوف اما اعرف من الصفة او مساويا لها ولا يجوز ان يكون
دونها فالاول كقولك مررت بزيد الفاضل فان العلم أعرف من المعرف بالالف
واللام والثاني نحو مررت بالرجل الفاضل فانهما معرفان بالالف واللام والثالث
نحو مررت بالرجل صاحبك فان صاحبك بدل عندهم لا نعت لأن المضاف
للضمير في رتبة الضمير او في رتبة العلم وكلاهما اعرف من المعرف بالالف واللام
سواء كان النعت حقيقيا أى هذه الخمسة اعنى الرفع والنصب والخفض
والتعريف والتنكير لا بد للنعت من اتباعه للمنعوت في اثنين منها سواء كان
النعت حقيقيا وهو الجارى على من هو له في الواقع اى المسند الى من هو نعت
له في الواقع او كان سببيا وهو الجارى على غير من هو له اى المسند الى غير من
هو نعت له ولكون النعت مطلقا لا ينفك عن اثنين من هذه الخمسة اقتصر
المتن عليها المستتر بالنصب صفة لضمير ايضا اى كما تبعه في اثنين
من الخمسة المتقدمة ويكمل له الخ اى وقت اذ تبع النعت المنعوت فيما ذكر
اربعة من عشرة هي الرفع والنصب والجر والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والتعريف والتنكير وانما لم يكمل له جميع العشرة لانه
لا يكون الاسم متصفا بجميعها في وقت واحد لما بينها من التضاد الا ترى أن
الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا في حالة واحدة ولا معرفة نكرة معا
ولا مفردا مثنى مجموعا كذلك ولا مذكرا مؤنثا كذلك وانما يكمل له في حالة

واحدة اربعة امور واحد من اوجه الاعراب الثلاثة التي هي الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتانيث ويسمى النعت اى يسميه علماء هذا الفن حينئذ اى حين رفع النعت ضمير المنعوت حقيقيا وظاهر هذا الكلام شموله لنحو مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه لكونه رفع ضميرا يعود على المنعوت فهو حقيقى مع انه غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة بانه سببى وسياتى فى الشرح اشارة اليه وبعضهم سماه مجازيا وعليه فاقسام النعت ثلاثة ثم اعلم ان اتباع النعت للمنعوت فى اربعة من عشرة انما يكون مع عدم المانع اما اذا امتنع مانع كأن يكون النعت افعل تفضيل فانه لا يتبع فى تثنية ولا جمع ولا تانيث بل يكون مفردا مذكرا على كل حال فتقول مررت برجل افضل منك ورجلين افضل منك ورجال افضل منك وبامرأتين افضل منك وبنسوة افضل منك واعلم ايضا ان قول المتن تابع للمنعوت فى رفعه الخ اى ما لم يكن المنعوت معلوما بدون النعت والا جاز قطعه وعدم تبعيته له نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم او نصبه فالمرفوع اذا علم يقطع نعته للنصب بتقدير فعل وللرفع بتقدير مبتدا والمنصوب يقطع نعته للرفع او للنصب ولا يقطع للجر لامتناع تقدير الجار مع بقاء عمله فى غير المحال المعلومة عندهم وان رفع اى النعت سببى مفعول رفع والمنعوت مضافا اليه والظ بالنصب نعت للسببى والمراد به ما قابل المستتر بقرينة مقابلته فى قوله فيما مر ضمير المنعوت المستتر فيدخل فيه الضمير البارز نحو جاء الرجل الضاربه انا ويسمى النعت ح اى وقت رفعه سببى المنعوت الظاهر وقوله سببيا نسبة الى السبب والمراد به هنا ما بينه وبين المنعوت علاقة تقول فى النعت الحقيقى الخ حاصل ما ذكره الشارح اثنان وسبعون مثالا وذلك انه اما ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا وكل منها اما ان يكون معرفة او نكرة وكل منها اما أن يكون مذكرا او مؤنثا فهذه اثنا عشر وكل منها اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مخفوضا فهذه ستة وثلاثون وكل منها اما ان يكون حقيقيا او سببيا فهذه اثنان وسبعون حاصلة من ضرب اثنين فى ستة وثلاثين فهذه جملة ما ذكره الشارح والستة وثلاثون فى الحقيقى بالنظر لكل من المنعوت والنعت وفى السببى

ويسمى النعت ح حقيقيا وان رفع سببى المنعوت الظاهر فتبعه وجوبا على ما ذكر من اثنين من خمسة ويسمى النعت ح سببيا



بالنظر للمنعوت واذا نظرت الى ان النعت
تارة يوافقه فى شخص الاعراب بان يتحدا فيه اولا
وتارة يتوافقان فى جهة التعريف ولا زادت
الاقسام تقول فى النعت الحقيقى اى فى
تمثيله وقوله الرافع لضمير المنعوت تفسير
للحقيقى والمستتر نعت ضمير فى الرفع متعلق
بتقول وفى النصب اى وتقول فى حالة
النصب الخ وتقول فيما اذا رفع اى النعت
وقوله سببى مفعول رفع والنعت مضاف اليه
فالنعت فى هذا القسم اى قسم السببى يلزمه
الافراد لان النعت الرافع للظاهر منزل منزلة
الفعل فيعطى حكمه مع فاعله ولم يعتبر حال الموصوف
فيلزمه الافراد اذا اسند الى ظاهر ولو كان ذلك
الظاهر مثنى او مجموعا على اللغة المشهورة ويلزمه
ايضا التذكير مع الاسناد الى مذكر كما تقدم من
الامثلة وكذا يلزمه التانيث مع الاسناد
الى مؤنث نحو جاء رجل قائمة امه كما تقول قامت
امه مع غير الجمع اى جمع السببى كما قاله
قال وغير الجمع هو المفرد والمثنى وقوله فيختار
تكسيره اى تكسير النعت على افراده ولا فرق
بين كون المنعوت جمعا نحو مررت برجال قيام

اباؤهم او غير جمع نحو مررت برجل قيام غلمانه ويضعف تصحيحه اى يضعف جمع النعت جمع تصحيح قال الشيخ ابو بكر الشنوانى اى يجوز مع ضعف بل لا يجوز فى اللغة المشهورة وانما جاء فى لغة قليلة الاستعمال موافقة الفاعل فى الجمعية نحو قاعدون غلمانه كما فى لغة قليلة يقعدون غلمانه نحو اكلونى البراغيث لكن فى الفعل اضعف هذا اذا الخ اى محل جواز هذا الاستعمال فى الحقيقى والسببى دون غيره وقوله نعت باسم الفاعل اى الذى ليس بمضاف اوالصفة المشبهة اى او اسم الفاعل المضاف نحو زيد قائم الأب ولعله لم ينبه الش عليه لانه يكون صفة مشبهة وهى ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل فانه وضع متصفا بمصدره اى الحدث على وجه الحدوث وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها جاز فيه اى فى النعت وقوله هذا الاستعمال وهو رفع النعت سببى المنعوت الظاهر فيستتر اى ضمير المنعوت على التشبيه بالمفعول به اى ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وحينئذ اى وقت اذ ينصب او يخفض ويرجع الى القسم الاول وهو النعت الحقيقى اى يرجع اليه فى تلك المطابقة مع بقائه على انه سببى وليس المراد كونه يصير حقيقيا فتأمل قال وتقدم ان بعضهم سماه نعتا مجازيا وان الاقسام عليه ثلاثة وجرها اى على الاضافة والواو بمعنى او وكذا تفعل اى تفعل فعلا مثل ذا الفعل فجملة كذا فى موضع النعت لمصدر محذوف والمعرفة لما ذكر المص ان النعت يتبع منعوته فى اثنين من خمسة وقدم الكلام على الرفع والنصب والجر فى باب معرفة علامات الاعراب ولم يتكلم فيما سبق على التعريف والتنكير احتاج الى بيان المعرفة والنكرة لتتم الفائدة وكان الاولى ان يقدم النكرة لانها الاصل لاندراج كل معرفة تحتها لكنه بدأ بالمعرفة لانها أشرف من حيث الدلالة على معين وال فى المعرفة للجنس ولذا صح الاخبار عنها بقوله خمسة أشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد بالخمسة وقول الش من حيث هى اى لا بقيد كونها ضميرا او لا علما الخ فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره ولا بقيد كونها تنعت وينعت بها الخ كما سيذكره الش قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشئ بعينه والنكرة ما وضع

لشئ

ويضعف تصحيحه هذا اذا نعت باسم الفاعل
فان نعت باسم المفعول او الصفة المشبهة
جاز فيه هذا الاستعمال وجاز فيه ان يحول
الاسناد عن السببى الظاهر الى ضمير المنعوت فيستتر
فى النعت وينصب السببى على التشبيه بالمفعول
به او يخفض باضافة النعت اليه وحينئذ
يطابق منعوته فى التأنيث والتثنية والجمع
ويرجع الى القسم الاول مثاله مررت برجل
المضروب العبد او الحسن الوجه بنصب
العبد والوجه وجرهما وكذا تفعل فى كل مثال
مما ناسبه (والمعرفة) من حيث هى

لشئ لا بعينه قال الرضى قوله بعينه احترازا عن النكرات والمعنى ما وضع لان يستعمل فى شئ واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما فى الاعلام اولا كما فى غيرها اهـ وقال ابن مالك فى شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه اهـ اى دون اعتراض ولاجل ذلك تعرض لها فى الخلاصة بالعد كما فعل المص هنا وعلل ماذكره فى شرح التسهيل بقوله لان من الاسماء ماهو معرفة معنى نكرة لفظا كقولك كان ذلك عاما اول وعكسه كاسامة ومافيه الوجهان كواحد امه وعبد بطنه فاكثر العرب يجريهما معرفتين بمقتضى الاضافة وبعضهم يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما رب وينصبهما على الحال وكذا ذو ال الجنسية فيه الوجهان ولذا ينعت نعت المعرفة تارة وينعت نعت النكرة أخرى فاحسن ما تبين به ان يذكر اقسام المعرفة مستقصاة ثم يقول وماسوى ذلك نكرة اهـ قال الدماميني وهو كلام ظاهرى خال عن التحقيق اهـ اى لان عاما أول فى قولك عاما اول فى الاصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف وأسامة مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة لفظا ومعنى والحق فى واحد أمه وعبد بطنه التعريف بالاضافة ودخول رب عليهما ونصبهما شاذ وسيأتى الكلام على المعرف بال الجنسية فقول ابن الحاجب فى التعريف المتقدم ما وضع لشئ بعينه الخ وقول سعد الدين المعرفة ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية شامل لجميع انواع المعارف مخرج لسائر النكرات وحينئذ فقوله دون استدراك عليه فيه استدراك عليه اهـ حفنى على الاشمونى ببعض تغيير وزيادة خمسة اشياء الوجه انها ستة كما ذكره فى الخلاصة هذه الخمسة والسادس الموصول ولعل المص ادخله فى المبهم أو فى المعرف بال او فى المضاف بناء على ان تعريفه بال ان كانت فيه وبنيتها ان لم تكن فيه الا ايا فتعريفها بالاضافة وبعضهم عدها سبعة فزاد النكرة المقصودة فى النداء كيا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد والاقبال وقيل انه تعرف بما تعرف به اسم الاشارة وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت حرف النداء منابها قال ابو حيان وهذا الذى صححه اصحابنا ولا خلاف فى النكرة غير المقصودة فهى باقية على تنكيرها كيا رجلا خذ بيدى واما العلم كيا زيد

لم خمسة اشياء

فذهب قوم الى انه تعرف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وانما ازداد بالنداء وضوحا اه من المحشى مع زيادة منه على الاشمونى واعلم ان المراد بالموصول الموصول الاسمى وهو ما افتقر ابدا الى الوصل بجملة خبرية او وصف صريح او ظرف او جار ومجرور تامين والى عائد او خلفه وهو الذى للمفرد الغير المؤنث واللذان لمثناه والذين لجمعه والتى لمؤنثه واللتان لمثناها واللاتى لجمعها والاولى لجميع المذكر والمؤنث وهذه الالفاظ تسمى موصولا نصا وهو ما يستعمل بلفظ واحد لمعنى واحد واما المشترك وهو ما يستعمل لمعان متعددة بلفظ واحد فهو من للعقلاء وما لغيرهم واى للجميع وال فى نحو الضارب ونحو المضروب وذو عند طىء وذا بعد ما او من الاستفهاميتين وبسط كل ذلك فى المبسوطات

المضمر ويقال له الضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى وتقدم الكلام على اقسامه فى باب الفاعل ما دل على متكلم الخ أى اسم دل وضعا فخرج بقولنا وضعا قول من اسمه زيد ضرب زيد وقولك لزيد يا زيد افعل كذا او قولك حكاية عن زيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان انطلق على المتكلم فى الاول والمخاطب فى الثانى والغائب فى الثالث لم يكن موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر او غائب المراد به ما عدا المتكلم والمخاطب فيدخل فيه ضمير الغائب العلمية

والثانى العلم هو لغة العلامة واصطلاحا ما ذكره الشارح بقوله وهو ما علق الخ اى اسم علق بالبناء للمجهول على شئ اى وضع لشئ بعينه مطلقا اى بلا قيد اى دل على معنى فى الخارج بالنسبة للعلم الشخصى وفى الذهن بالنسبة للعلم الجنسى لان العلم قسمان كما سياتى فخرج بتفسير ما بالاسم الفعل والحرف وبقوله علق على شئ بعينه النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول ما اشبهه لان العلم جزئى وضعا واستعمالا وبقية المعارف كليات وضعا فيتناول كل واحد منها ما اشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالا كذا قيل وهو مذهب السعد والراجح وهو مذهب السيد أنها جزئيات وضعا واستعمالا لكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير واسم الاشارة والموصول

الاول المضمر وهو ما دل على متكلم (نحو انا و) نحن او مخاطب نحو (انت) وانت وانتما وانتم وانتن او غائب نحو (هو) وهى وهما وهم وهن (و) الثانى العلم وهو ما علق على شئ بعينه غير متناول ما اشبهه

سواء كان علم شخص عاقل (نحو زيد)
وهند او غير عاقل اما المكان نحو
عدن بلد ومكة) او لغيره كشذقم
وهيلة او علم جنس

بوضع كلي عام كما في رسالة الوضع العضدية وعلى ذلك فهي خارجة بقولنا
مطلقا اى بلا قيد فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجية عن
ذات الاسم اما لفظية كأل في المحلى والصلة في الموصول او معنوية كالحضور
في ضمير المتكلم كانا والمخاطب كانت واسم الاشارة وكالغيبة عاقل الاولى
عالم ليشمل اسم الله تعالى عدن بفتحتين علم لبلد بساحل اليمن
كشذقم بالدال المهملة او المعجمة علم جمل للنعمان بن المنذر وهيلة اسم
لشاة وذكر بعضهم أنها علم لعنز كانت لنساء بعض العرب أو علم
جنس بالنصب عطفا على قوله علم شخص اعلم ان لهم علم شخص وعلم جنس واسم
جنس ونكرة فالاول ما وضع لمعين في الخارج والثاني ما وضع لمعين في الذهن
اى وضع للماهية بقيد حضورها في الذهن والثالث ما وضع للماهية بلا
تعيين اى بلا قيد حضورها اى لم يلاحظ فيها ذلك وان كانت حاضرة
والرابع ما وضع لواحد مبهم وعبارة الهمع العلم ما وضع لمعين لا يتناول
غيره ثم التعيين ان كان خارجيا بان كان الموضوع له معينا في الخارج كزيد
فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بان كان الموضوع له معينا في الذهن اى ملاحظ
الوجود فيه كاسامة علم للسبع اى لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس
واما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي أى من غير ان تعين في الخارج
او في الذهن كأسد اسم للسبع اى لماهيته اهـ المقصود منها وذهب ابن مالك وقوم
من النحاة الى ان علم الجنس معرفة في اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص فلا
فرق بينهما ولا يدخل عليه ال ولا ينعت بالنكرة ويبتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال
الى غير ذلك واما في المعنى فهو كالنكرة لا علم الشخص فهو شائع في جماعة فلا
يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت ورد هذا المذهب
بان التفرقة بينهما في الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضا
وقد تقدم وذهب بعضهم أيضا الى ان اسم الجنس موضوع للفرد المبهم فهو
كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصره ابن الهمام في تحريره اذا
علمت ذلك علمت ان اطلاق علم الجنس واسم الجنس على فرد معين او مبهم ان كان
من حيث اشتماله على الماهية فحقيقة وان كان من حيث خصوصه فمجاز والفرق بين
علم الجنس كاسامة واسم الجنس المعرف كالاسد ان التعيين في الاول مستفاد

من جوهر اللفظ وفى الثانى مستفاد من ال نحو حضاجر بوزن مفاعل علم للضبع واسامة علم للسبع او للمعنى معطوف على قوله لحيوان كسبحان اى معطوعا عن الاضافة وممنوعا من الصرف علم للتسبيح بمعنى التنزيه واذا كان مضافا لم يكن علما لان الاعلام لا تضاف كذا فى الحاشية وقد يقال ذكر الدماميني ان الاضافة التى تبطل العلمية ما كانت للتعريف او للتخصيص واما ما كانت للبيان كحاتم طى وفرعون موسى فلا وحينئذ فلا مانع من الاضافة مع العلمية حملا على هذا وذكر الشنوانى ان استعماله مضافا الى فاعله او مفعوله كثير وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا وبرة بمعنى البر واراد به اسم الاشارة قال الشنوانى الظاهر ان المص اراد بالاسم المبهم الموصولات واسماء الاشارة لا اسماء الاشارة فقط كما قاله الش وانما سميت مبهمة لانه لا يعلم معانيها منها بالتعيين وان اعتبر فى معانيها الاشارة الى التعيين وانما تعرف معانيها من الاشارة والصلة اهـ المقصود منه وصلاحيته الخ عطف تفسير فان قلت قد تقدم ان المعرفة ما وضع لشئ بعينه وهذا ينافى عمومه وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى كل شخص قلت تعريفه بعد استعماله فى معين وابهامه قبل استعماله فى معين فلا منافاة بين كونه معرفة وكونه مبهما قال عبد المعطى فهو كلى وضعا جزئى استعمالا اهـ وقد تقدم ان هذا خلاف ما حققه السيد فتنبه فهذا الجواب مبنى على مذهب السعد نحو هذا حيوان وجماد كرر المثال للاشارة الى عدم الفرق بين ان يكون الجنس حساسا اولا فالاول للاول والثانى للثانى اهـ من عبد المعطى وفرس ورجل وزيد اشار بذلك الى انه لا فرق بين العلم وغيره عاقلا او غيره فيشار الى كل منها بما ذكر من الاشارة عبد المعطى وهو اى الاسم المبهم اقسام اى ستة لانه اما مفرد او مثنى او مجموع وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث والصيغ التى ذكرها خمسة لان صيغة الاشارة الى الجمعين واحدة فهذا للمفرد المذكر اى بهاء التنبيه قبله او بحذفها نحو ذا او بكاف الخطاب بعده مع الهاء وتركها واذا اتى باللام فيقال ذلك ولا تجتمع الهاء لكثرة الزوائد حينئذ فلا يقال هذالك وحينئذ فقول المص هذا وهذه الخ فيه مسامحة لان اسم الاشارة ليس هذا بتمامه وكذا ما بعده بل ذا واما الهاء

اما لحيوان نحو حضاجر واسامة او للمعنى كسبحان وبرة (ق) الثالث (الاسم المبهم) واراد به اسم الاشارة وحينئذ ابهامه عمومه وصلاحيته للاشارة به الى كل جنس والى كل شخص (نحو هذا حيوان وجماد وفرس ورجل وزيد وهو اقسام فهذا للمفرد المذكر

فهى للتنبيه واعلم ان مراتب المشار اليه ثلاثة قريبة ويشار اليه حينئذ
بلاكاف ولالام نحو ذا وهذا ومتوسطة ويشار اليه حينئذ مع الكاف
دون اللام نحو ذاك وهناك وبعيدة ويشار اليه ح معهما نحو ذلك وثم
ومذهب ابن مالك ان المراتب اثنتان قريبة وبعيدة اه من عبد المعطى بزيادة
وقوله المذكر اى ولو حكما لصحة قولك هذا الجمع وهذا الفريق سواء كان المذكر
عاقلا او غيره نحو هذا يومكم ودخل فى قولنا ولو حكما ما لا يوصف بذكورة
ولا انوثة كالبارى جل وعز والملائكة فانهما يعاملان معاملة المذكر فى
الاشارة فسقط اعتراض عبد المعطى على الش بان فيه قصورا فتامل
للمفردة المؤنثة اى ولو حكما لصحة قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه
الطائفة على الافصح اى لانه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى
ها انتم اولاء تحبونهم ولا يحبونكم والقصر لغة بنى تميم واستعمال هذا الجمع
فى غير العاقل قليل ومنه قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوا … والعيش بعد اولئك الايام

افاده الاشمونى الالف واللام اى مجموعهما كما ذهب اليه الخليل
وسيبويه لا خلاف بينهما فى ذلك وانما الخلاف بينهما فى الهمزة ازائدة هى
معتد بها فى الوضع فهى همزة وصل ام اصلية فهى همزة قطع قال الخليل
بالثانى وهو الراجح وانما وصلت عليه فى الدرج لكثرة الاستعمال وقال
سيبويه بالاول وانما فتحت مع ان الاصل فى همزة الوصل الكسر لكثرة
الاستعمال وقيل المعرف اللام فقط والهمزة لا دخل لها فى التعريف وقيل
المعرف الهمزة فقط واللام لا دخل لها فى التعريف وانما زيدت للفرق بين
همزة التعريف وهمزة الاستفهام للتعريف اى الموضوع للتعريف
وهى ستة اقسام عهدية وجنسية وكل منها ثلاثة اقسام لان الاولى اما
للعهد الذكرى وضابطها ان يتقدم ذكر مصحوبها صريحا نحو ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول او كناية نحو قوله تعالى وليس الذكر كالانثى
فان الذكر تقدم ذكره فى اللفظ مكنيا عنه بما فى قولها انى نذرت لك ما
فى بطنى محررا فان ذلك كان خاصا عندهم بالذكور او للعهد الذهنى وضابطها
علم مصحوبها من غير سبق ذكر نحو اذ هما فى الغار او للعهد الحضورى وضابطها

(ومنه) للمفردة المؤنثة (وهذان)
لمثنى المذكر (وهاتان) لمثنى المؤنث
بالالف رفعا وبالياء فيهما جرا ونصبا
(وهؤلاء) بالمد على الافصح لجمع المذكر
والمؤنث (و) الرابع (الاسم الذى فيه
الالف واللام) للتعريف (نحو الرجل)
والرجلة (و) الغلام (والغلامة

ان يكون مصحوبها حاضراً حساً كقولك لآخر قد شتم انساناً بالمجلس لا تشتم الرجل او علماً نحو اليوم اكملت لكم دينكم والثانية اما لاستغراق الافراد نحو ان الانسان لفي خسر بدليل الاستثناء وهو الا الذين امنوا الخ وضابطها صحة حلول كل محلها حقيقة او لاستغراق الصفات نحو انت الرجل علماً وضابطها صحة حلول كل محلها مجازاً او للحقيقة من حيث هي نحو الرجل خير من المراة قال السعد وكذا الواقعة في التعاريف واحترز الناظم بقوله للتعريف عن ال الموصولة والزائدة فان الاولى اذا دخلت على الاسم بقي على تنكيره ولم تؤثر فيه شيئاً فضارب في قولك الضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه والثانية تارة تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيئاً اصلاً كما في قولهم ادخلوا الاول فالاول بمعنى اولاً فاولاً اي مترتبين وتارة تكون في اسم معرفة من غير ان يكون تعريفه بها كما في المدينة فانها فيه زائدة وهي معرفة لانها علم على مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا عرفت ان الالف واللام الزائدة تدخل على الاعلام واما المعرفة فلا تدخل عليها اذ لا يجتمع معرفان على معرف واحد وما اضيف الى واحد الخ لكن انما يكون معرفة بثلاثة شروط ان لا يكون المضاف متوغلاً في الابهام كمثل وغير وند وشبه وان لا يكون واقعاً موقع نكرة كجاء زيد وحده وان تكون اضافته معنوية لا لفظية نحو جاء ضارب زيداً الآن او غداً فهو في درجة ما اضيف اليه الخ جمع بعضهم المعارف مرتبة في قوله انا صالح ذا ما الفتى ابني يا رجل فانا اشارة للضمير وصالح اشارة الى ما بعده وهو العلم وذا اشارة الى ما بعد العلم وهو اسم الاشارة وما اشارة الى ما بعد اسم الاشارة وهو الموصول والفتى اشارة الى ما بعد الموصول وهو المحلى بال وابني اشارة الى آخرها وهو المضاف وهذا كله بعد اسم الجلالة ويليه ضميره وهذا النظم جار على المشهور وقيل ان المحلى بال والموصول في مرتبة واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل المحلى أعرف من الموصول وهو لابن كيسان وظاهر هذا النظم ان افراد الضمير على حد سواء وكذا العلم وما معه وليس كذلك فان ضمير المتكلم اعرفها ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الابهام نحو زيداً رأيته بخلاف غير السالم من ذلك فانه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعنده ان العلم اعرف من ضمير الغائب

(و) الخامس (ما اضيف الى واحد من هذه الاربعة) المذكورة تقول في المضاف الى المضمر غلامي وغلامها وفي المضاف الى العلم غلام زيد وغلام مكة وفي المضاف الى الاسم المبهم غلام هذا وغلام هند وفي المضاف الى الاسم الذي فيه الالف واللام غلام الرجل وغلام المراة وما اضيف الى واحد من هذه الاربعة فهو في درجة ما اضيف اليه

مضافا وغير الشائع نحو جاءني زيد وعمرو فأكرمته فإنه يتطرق فيه ابهام
لاحتمال عوده الى الأول والثاني كما في الهمع ونظر الدماميني في هذا التعليل فراجعه
واختلف في ضمير الغائب العائد الى النكرة فمذهب الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر
وقيل نكرة لأنه لا يخص من عاد اليه عن بقية أمته وفصل آخرون بين العائد
على واجب التنكير كالحال والتمييز فيكون نكرة والعائد الى غيره كالفاعل
والمفعول فيكون معرفة واعرف الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناسي
ثم اسماء الاجناس واعرف اسماء الاشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم
للبعيد واعرف الموصول ما كان مختصا واعرف المحلى ما كانت الأداة فيه للحضور
ثم العهد في شخص ثم في جنس   فانه في درجة العلم قال ابن هشام بدليل
نحو مررت بزيد صاحبك اذ لو كان المضاف الى الضمير في رتبته لزم أن
تكون الصفة اعرف من الموصوف او علوى وعلل الدنوشرى هذا القول بقوله
لئلا ينقض القول بان الضمير اعرف المعارف اه محشي على الاشموني   كل اسم
خرج الفعل والحرف   شائع خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوعه
باعتبار مدلوله لان اللفظ كرجل لا شيوع فيه لانه الالفاظ لا شيوع فيها
وانما الشيوع في مدلولاتها   في افراد جنسه اى ذلك الاسم وانما قدرنا
لفظ افراد لان نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع لانه شئ واحد ولا حصول له
في الخارج الا في ضمن افراده على نزاع كبير في محله واما الحصول الذهني فهو ثابت
لسائر الاجناس فلا بد من تقدير هذا المضاف وليس المراد بالجنس ما هو
مصطلح اهل الميزان اعني الذاتي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في
جواب ما هو والا لخرج نحو زنجي ومغربي ومصري فانها ليست اجناسا
منطقية مع انها نكرات بل المراد به الجنس اللغوي وهو ما صدق على متعدد
فيشمل الجنس المصطلح عليه عند اهل الميزان والنوع والصنف فاراد به
المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالماهية كمفهوم حيوان
الواقع على افراده من الانسان والحمار والفرس او اتفقت في الماهية كمفهوم
الانسان الواقع على زيد وعمرو وسواء كان ذاتيا لافراده كما ذكر او عارضا
كمفهوم أبيض الواقع على الثلج والعاج وسواء وجد له في الخارج اكثر من فرد
كما ذكر او لم يوجد الا فرد كمفهوم شمس وهو الكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره

الا المضاف الى الضمير فانه في درجة العلم
وانما قيدنا المعرفة بالحيثية المطلقة لان
المعارف التي ذكرها بالنسبة اى كونها
تنعت وينعت بها اقسام الاول المضمر
لا ينعت ولا ينعت به الثاني العلم ينعت
ولا ينعت به الثالث والرابع والخامس
اسم الاشارة والمعرف بالالف واللام والمعرف
بالاضافة ينعت وينعت بها (والنكرة)
لا تنحصر بالعد بل بالحد وحدها كل اسم
شائع في) افراد (جنسه)

وجود الليل فانه ليس منه في الخارج الا هذا الفرد المعلوم عينا كان كما في
ذكرا ومعنى كعلم جامدا كان كاذكر او مشتقا كصاحب اه من المحشي على الاشموني
مع زيادة منه على هذا الشرح الشامل له ولغيره اشار بذلك الى ما
مر من ان المراد بالجنس ما صدق على متعدد لا يختص بواحد دون
آخر تفسير لقوله شائع في جنسه فان التعريف تم بدونه والباء فيه داخلة
على المقصور اذ المراد ان الاسم المذكور ليس مقصورا على واحد دون آخر
بل هو كما يطلق على واحد من افراد الجنس يطلق ايض على كل واحد من باقي
الافراد فانه شائع في جنس الرجال اى في افراد جنس الرجال كما تقدم
الصادق على كل الخ اى الذي يحمل حملا صحيحا على كل الخ تقول
زيد رجل عمرو رجل بكر رجل وهكذا فالمراد بالصدق الحمل اى الاخبار
به حقيقة عن كل فرد على سبيل البدل اى عن الفرد الآخر لا معه
غموض اى خفاء لاحتياجه الى تقدير مضاف وهو لفظ افراد ولتعميم
الافراد حتى تشمل الموجودة والمقدرة ولارادة الجنس اللغوي كما تقدم
ذلك وتقريبه اى مقربه وانما احتجنا الى تاويله بمقرب لان كل خبر
وهي بعض ما تضاف اليه وما اسم والاسم هو الملفوظ به اه فيشي فلا يكون
خبرا عن التقريب باقيا على مصدريته لان التقريب يكون حينئذ فعلا
من الافعال التي للشخص وليس لفظا فلم يتطابق المبتدا والخبر صلح
اى لغة لا عقلا لان العقل يجوز دخول الالف واللام على كل شئ والمراد
صلح بنفسه او بمرادفه فيشمل ذو بمعنى صاحب واسماء الشروط اذا
تجردت عن معنى الشرطية ووضع موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره
واسماء الاستفهام اذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل
في العاقل وغيره في غيره وما التعجبية اذا تجردت عن معنى التعجب ووضع
موضعها شئ اه فيشي قال ق ل معترضا على التعميم في قوله صلح بحيث يشمل
ما صلح بنفسه او بمرادفه انه يكون انقى لا من غموض الحد مثله فلا يكون
تقريبا قال فالوجه ان يراد الدخول بالفعل ولا يضر جهل المبتدى
لبعضها اه اى لما لم يصلح للدخول عليه بالفعل كذو واسماء الاستفهام
الخ وقولنا بمرادفه يرد عليه ضمير النكرة نحو ضربت رجلا واكرمته فانه

الشامل له ولغيره (لا يختص بواحد
من افراد جنسه دون آخر نحو رجل فانه
شائع في جنس الرجال الصادق على كل
حيوان ذكر ناطق بالغ من بني ادم لا
يختص لفظ رجل بواحد من افراد الرجال
دون آخر بل هو صادق على كل فرد من
افراد جنسه على سبيل البدل وهذا الحد
فيه غموض (وتقريبه) اى تقريب حد
النكرة على المبتدي (كلما) اى كل اسم
(صلح) بفتح اللام وضمها

صلح

لدخول الالف واللام عليه) في فصيح الكلام
فهو نكرة (نحو) رجل وفرس فانهما يصلح
دخول الالف واللام عليهما فتقول الرجل
والفرس (باب العطف) ومراده
عطف النسق وهو العطف بحروف مخصوصة
لا وحروف العطف عشرة)

فانه يصلح بمراد فه وهو رجل لدخول ال عليه مع ان الصحيح انه معرفة افاده
المحشى على الاشمونى عن الدنوشرى دخول الالف واللام اى المعرفة
فلا ترد الزائدة فانها تدخل على المعرفة كالعباس والفضل وعلى النكرة نحو
ادخلوا الاول فالاول وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثرا نحو
رجل وفرس اصلح الش كلام المتن فانه مثل للنكرة بالرجل والفرس مع أنه
معرفة فاشار الش الى ان المراد رجل من الرجل وفرس من الفرس واعلم
انه لا فرق بين النكرة واسم الجنس فى اللفظ واما فى المعنى فقيل لا فرق
ايض وقيل وهو التحقيق بينهما فرق بحسب الاعتبار فان اعتبر فى
اللفظ دلالته على الماهية من حيث هى فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الادباء
وبالمطلق عند اكثر الاصوليين وبالكلى عند المنطقيين وان اعتبر دلالته
على الفرد المبهم اى غير المعين فهو النكرة وقد تقدم غالب ذلك

(بابُ العطف)

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه واصطلاحا ما سيأتى وهو
قسمان ومراده عطف النسق لانه لم يذكر عطف البيان وهو التابع الموضح
لمتبوعه ان كان معرفة نحو عمر من اقسم بالله ابو حفص عمر او المخصص
له ان كان نكرة نحو طعام من قوله تعالى فدية طعام مسكين الجامد غير
المؤول بالمشتق الموافق لمتبوعه فى أربعة من العشرة السابقة كالنعت فخرج
بقولنا الموضح او المخصص بقية التوابع غير النعت وبقولنا الجامد غير
المؤول النعت والقاعدة ان ما صح جعله عطف بيان صح جعله بدلا
وبالعكس الا فى مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها واضافة عطف
الى النسق بمعنى المنسوق اى المنظوم من اضافة الموصوف للصفة أو المسمى
الى الاسم اى العطف المسمى بالنسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة الآتية فالتابع جنس يشمل سائر التوابع وقوله المتوسط
بينه وبين متبوعه الى آخره اخرج سائر التوابع حتى عطف البيان فى
نحو مررت بغضنفر اى أسد وان توسط بينه وبين متبوعه اى التفسيرية
لانها ليست من الحروف الآتية بحروف على حذف مضاف اى باحد حروف
الخ عشرة وهى قسمان ما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة

بل ولا ولكن قال في الالفية

واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن كلم يبد وامرؤ لكن طلا

ومايقتضي التشريك لفظا ومعنى اي في الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو والفاء وثم وحتى واو وام واما على القول بها لانها مثل او كما يأتي وفي اقتصاره على العشرة رد لما قيل ان منها الا وليس واي التفسيرية عاطفة اي نظرا الى كونها بمعنى أو وهو قول الاكثرين والتحقيق اي القول المحقق وقوله خلافه اي مخالف لذلك القول فليست عاطفة لان العاطف انما هو الواو التي قبلها الملازمة غالبا وقيل دائما للدخول عليها والعاطف لايدخل الا على مثله ولان وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو فيها ولا هند غير عاطفة بالاجماع فلتكن اما كذلك ولا يلزم من كونها بمعنى او ان تكون عاطفة فان معنى ان المصدرية معنى ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فتنبه والحاصل ان الراجح ان اما في نحو تزوج اما هندا واما اختها لمجرد التفصيل والعاطف الواو ومقابله انها عاطفة والواو زائدة لمطلق الجمع اي موضوعة لمطلق الجمع والمراد انها موضوعة لاجتماع امرين او امور في حكم واحد من غير تقييد بل اعم من ان تكون بمهلة وترتيب أو لا على المذهب الصحيح والفاء للترتيب هو وضع كل شيء في مرتبته والمراد هنا كون ما بعد الفاء واقعا بعد ما قبلها في الوجود وهو الترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو او في الذكر وهو الترتيب الذكري وهو ان يكون المذكور بعد الفاء كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها واكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الآية والتعقيب هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شيء بحسبه نحو جاء زيد فعمرو وحظا بالمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب فيهما اذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد ولم يكن بينهما مدة اكثر مما يعهد مجيئه فيها ونحو دخلت مكة فالمدينة اذا لم يكن بينهما الا مسافة الطريق ونحو تزوج زيد فولد له اذا لم يكن بين الزواج والولادة الا مدة الحمل ولا يرد قوله تعالى فخلقنا العلقة

على القول بان اما المكسورة المميزة عاطفة والتحقيق خلافه (وهي) اي حروف العطف المشتركة (الواو) لمطلق الجمع على الصحيح من غير ترتيب نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده او معه (والفاء) للترتيب

مضغة لان فيه حذف الفاء مع ما عطفت والتقدير فمضت مدة فخلقنا المضغة اوان الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه فى قوله جرى فى الانابيب ثم اضطرب على ما يأتى والتعقيب عطفه على الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام التعقيب للترتيب لانه مشتمل عليه فيستغنى عن الترتيب بالتعقيب وذلك لان الاول وقع فى محله فلا يعترض عليه لما قالوا من ان الاعتراض بالمتأخر على المتقدم غير موجه وانما يتوجه الاعتراض بالعكس بضم المثلثة احترازا عن ثم بفتحها فانها ظرف بمعنى هناك وليست عاطفة للترتيب اى ترتيب وقوع الفعل على ما امر والتراخى بمعنى المهلة وهو كون الزمن الذى بين الفعلين زائدا على ما لا بد منه بينهما اخذا مما مر ولذا لا يجئ ثم للسببية لانه لا تراخى فى المسبب عن السبب التام بخلاف الفاء فتقول امليته فمال واقمته فقام ولا تقول امليته ثم مال ولا اقمته ثم قام وقد تاتى بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها بدليل وخلق منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله

كهز الرديني تحت العجاج جرى فى الانابيب ثم اضطرب

فان الاضطراب يعقب الهز اى كهز الرمح الرديني نسبة الى ردينة بالتصغير امراة كانت تقوم الرماح مع زوجها واسمه سمهر والانابيب جمع انبوبة القصب وهى العقل واعترض كون ثم للترتيب بقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فان الامر بالسجود وقع من الله تعالى قبل خلقنا وتصويرنا فاين الترتيب واجيب بان الترتيب فى التقدير فان الله تعالى قدر خلق بنى آدم وتصويرهم فى الازل والامر بسجود الملائكة لآدم متأخر عنهما بعد الطلب اى اذا عطفت باو فى الطلب كانت اما للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو تزوج هندا او اختها اذ لا يجوز الجمع بين الاختين واما للاباحة ان جاز الجمع بين المتعاطفين نحو اقرأ على الحسن او ابن سيرين وجالس العباد او الزهاد والمراد بها ما يعم الاباحة اللغوية والشرعية خلافا لمن خصها باللغوية كما نقله ابن قاسم عن الشمنى ومن علامات الاباحة صحة وقوع الواو موقع او بلا اختلاف فى معنى

والتعقيب نحو جاء زيد فعمرو واذا كان للترتيب نحو جاء زيد (وثم) بضم المثلثة يجئ عمرو وعقب يجئ زيد نحو جاء زيد ثم عمرو اذا كان يجئ عمرو بعد يجئ زيد بمهلة (واو) للتخيير والتراخى والاباحة بعد الطلب نحو تزوج هندا او اختها وجالس العباد او الزهاد

كهى

وقال بعضهم اذ هناك اختلاف معنى فاذا عطفت باو جازت مجالستهما
ومجالسة احدهما واذا عطفت بالواو تعين مجالستهما معًا والمراد بالطلب
فى كلام الش ما يشمل الامر والنهى بصيغة الفعل وغيرها كالتمنى والعرض
ويعلم التخيير والاباحة بحسب القرينة ثم فى الاستفهام نحو أعندك زيد
اوعمرو ولا يظهر فيها شئ من ذلك وقول بعضهم انها بعد النهى لترك الجميع
كما فى ولا تطع منهم آثما اوكفورًا هو استعمال طارئ على اصل اللغة
او للابهام بالباء الموحدة اى تعمية المتكلم على المخاطب مع علم المتكلم بالحال
اى اخفاء المتكلم على السامع مراده ويعبر عنه بالتشكيك وقوله أو الشك هو
تردد المتكلم فالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الابهام وقوله بعد
الخبر اى الكلام الخبرى الذى يحتمل التصديق والتكذيب نحو وانا أو
اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين قال الدماميني الشاهد فى او الاولى والثانية
والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدًى
اوكونه فى ضلال مبين اخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من
وحده وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد اوغيره فهو فى ضلال
مبين اهـ ومثال الشك نحو قولك قام زيد او عمرو اذا لم تعلم ايهما قام
وماذكره الش وام لطلب التعيين وهى المعادلة لهمزة الاستفهام التى
يطلب بها او بهمزة الاستفهام قبلها التعيين وتقع حينئذ بين مفردين فقط
نحو قولك لبكر اعندك زيد ام عمرو والى آخر ماذكره قوله تعيينه اى تعيين ذلك
الاحد المجهول ولهذا يكون الجواب بالتعيين فيقال زيد أو يقال عمرو و لا
يجاب بنعم ولا بلا اذ لا فائدة فيه وماذكره الش أحد قسمى أم المتصلة والثانية
الواقعة بين همزة التسوية ونحوها كما أدرى وما ابالى وليت شعرى وهى
الداخلة على جملة فى تأويل مصدر ولا يستحق ما بعدها جوابًا لان الكلام
معها خبر والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم
ام لم تنذرهم اى الانذار وعدمه سواء عليهم فجملة أأنذرتهم ام لم تنذرهم
فى تاويل مصدر وان لم يكن هناك سابك مرفوع ذلك المصدر على انه مبتدأ
مؤخر وسواء خبر مقدم وهو مصدر يستوى فى الاخبار به المفرد وغيره
وسميت ام فى هذين القسمين متصلة لانها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها

او للابهام او الشك بعد الخبر نحو وانا او اياكم لعلى هدى او فى ضلال مبين ونحو لبثنا يوما او بعض يوم (وام) لطلب التعيين نحو اعندك زيد ام عمرو واذا كنت عالما بان احدهما عند المخاطب ولكن لا تعرف عينه وطلبت منه تعيينه

وبالعكس

وبالعكس وتقول فيهما عند الاعراب في القسم الاول ام حرف تعيين وعطف
وفي القسم الثاني ام حرف تسوية وعطف واما ام المنفصلة وتسمى المنقطعة
وهي الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة فتختص بالجمل وعطفها المفرد قليل
بل قيل انها لا تكون عاطفة أصلا لا مفردا ولا جملة ولذا لم يشترالش لها وتقدر
ببل وعلامتها ان لا تسبق بشئ من الهمزتين وتشرك حينئذ في اللفظ فقط
كبل ولا يفارقها معنى الاضراب قال ابن مالك

وام بها اعطف اثر همز التسوية ❊ او همزة عن لفظ أي مغنيه

ثم قال

وبانقطاع وبمعنى بل وفت ❊ ان تك مما قيدت به خلت

مثالها قوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل تستوي الخ
في معناها الاضافة للجنس اي معانيها فتكون للتخيير بعد الطلب وقد مثل
له الش اي ان الامام مخير في الاسير الكامل بين ان يطلقه بلا شئ او يأخذ منه
فداء وتكون للاباحة بعد الطلب ايض نحو تعلم اما نحوا واما فقها وتكون
للتشكيك بعد الخبر نحو انا وانت اما على هدى واما على ضلال وتكون للشك
نحو قرأت اما سورة كذا واما سورة كذا ❊ وقس الباقي اي من معاني أو
وقد تقدمت قريبا ❊ وبل وللعطف بها شرطان الاول افراد معطوفها
فان وقعت في الجمل فهي حرف ابتداء لا عاطفة خلافا لابن مالك وح تكون
للاضراب الابطالي نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون
اي بل هم عباد او للاضراب الانتقالي نحو قد افلح من تزكى وذكر الخ والشرط
الثاني ان تسبق بايجاب او امر او نهي او نفي لا استفهام فلا يقال اضربت زيدا
بل عمرا ثم ان سبقت بالايجاب نحو قام زيد بل عمرو او الامر نحو اضرب زيدا
بل عمرا دلت على صرف الحكم عن الأول وجعله في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل
ثبوت الحكم له وعدمه وعلى نقله اي الحكم للثاني فكأن المتكلم قال الحكم
على الثاني ولا اتعرض للأول وان سبقت بالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو
او النهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرا كان الاول باقيا على حكمه وحكم بضد
حكمه للثاني ❊ ولا وللعطف بها شروط اربعة افراد معطوفها وان
تسبق بايجاب وأمر اتفاقا نحو جاءني زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا أو

واما المكسورة الهمزة المسبوقة بمثلها مثل
او في معناها نحو فشدوا الوثاق فاما منا
بعد واما فداء وقس الباقي (او وبل)
للاضراب نحو اضرب زيدا بل عمرا (ولا)

بنداءٍ على الراجح خلافاً لابن سَعْدان نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وأن لا تجتمع مع عاطف آخر فلا تقول جاءني زيد ولا عمرو وان لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ويجوز جاءني رجل لا امرأة قال الزجاجي وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو ويرده ورود ذلك عن العرب وأشار الشارح الى رده بالمثال للنفي أي نفي الحكم عما بعدها واثباته لما قبلها ولكن بسكون النون احترازا من لكن بتشديدها مفتوحة فانها تقدمت في النواسخ والتي هنا تقرر حكم ما قبلها له وتثبت ضده لما بعدها ويعطف بها بثلاثة شروط افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي وان لا تقترن بالواو نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فان دخلت على جملة او سبقت بايجاب او اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء واستدراك فالاول كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر

والثاني نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم والثالث كقوله تعالى ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله فليس المنصوب معطوفا بالواو لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب وحتى هي كالواو لا تفيد الترتيب خلافا لمن زعم ذلك كالزمخشري وشروط العطف بها أربعة أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل فالأول نحو اكلت السمكة حتى رأسها والثاني نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها ولا يرد على هذا الشرط قوله

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

حيث عطف بحتى نعله مع انه ليس جزءا مما قبله وهو الصحيفة والزاد ولا كالجزء منهما لانه على تأويل ألقى ما يثقله ولا شك أن النعل جزء مما يثقل وان يكون غاية في الشرف أو عدمه نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله

قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

وان يكون ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط في مجرورها ان جرت فلا يجوز قام الناس حتى انا وان يكون مفردا لا جملة وهذا يؤخذ من الاول لانه لا يتأتى

للنفي نحو جاء زيد لا عمرو ولكن بسكون النون للاستدراك نحو لا تضرب زيدا لكن عمرا وحتى

(في بعض المواضع) تكون عاطفة
ومعناها للتدريج والغاية نحو مات
الناس حتى الانبياء. وفي بعض المواضع
تكون ابتدائية نحو حتى ماء دجلة اشكل
وفي بعض المواضع تكون جارة نحو قوله
تعالى حتى مطلع الفجر فتحصل ان لحتى
ثلاثة اوجه مختلفة وربما تعاقب
هذه الاوجه على شيء واحد في بعض
المواضع بحسب الارادة كما اذا قلت اكلت
السمكة حتى راسها فان رفعت الراس
فحتى حرف ابتداء وان نصبته فحتى حرف
عطف وان جررته فحتى حرف جر

ان يكون ما بعدها بعضا مما قبلها او كالبعض الا اذا كان مفردا فان كان
جملة كانت ابتدائية نحو حتى ماء دجلة اشكل كما يأتي في بعض المواضع
اشار به المص الى ان العطف بها قليل وهذا هو وجه تخصيصه حتى بهذا
القيد مع ان غيرها من أحرف العطف انما يعطف في بعض المواضع لان كل واحد
منها له معان غير العطف على انه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا لخصوص
حتى للتدريج هو انقضاء الشيء شيئا فشيئا فهو ملزوم للغاية التي هي
آخره فعطفها عليه من عطف البعض المقصود على الكل قل والتدريج
فيها ذهني لا خارجي فاذا قلت مات كل أب لي حتى آدم فموت آدم متأخر
في الذهن متقدم في الوجود واذا قلت مات الناس حتى الانبياء فموت الانبياء
متأخر في الذهن باعتبار انه غاية في الشرف وان وقع في الوجود في اثناء موت
الناس تكون ابتدائية بمعنى انها تدخل على جملة لا تعلق لها بما قبلها
من حيث الاعراب وان وجب التعلق من حيث المعنى وذلك اذا فقدت
شرطا مما مر ودخلت على الجمل حقيقة فيقع بعدها المبتدا والخبر نحو قول جرير

فما زالت القتلى تمج دماءها   بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فحتى حرف ابتداء وماء مبتدا ودجلة بكسر الدال وفتحها مضاف اليه
واشكل خبر وجملة المبتدا وخبره مستأنفة عند الجمهور ودجلة نهر ببغداد
والاشكل الابيض الذي يخالطه حمرة وتقع بعدها الجملة الماضوية نحو حتى
عفوا وقالوا والجملة المضارعية نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة
نافع تكون جارة اي اذا فقدت الشرط وكان ما بعدها مفردا
ولو تأويلا كالمصدر المسبوك وتكون بمعنى الى تارة نحو حتى يرجع الينا
موسى وتارة بمعنى كي التعليلية نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى الا كقوله

ليس العطاء من الفضول سماحة   حتى تجود وما لديك قليل

وعليه فهو استثناء منقطع اه عبد المعطي مع زيادة وربما تعاقبت
اي صح ارادة اي واحد منها اه ق ل وربما للتقليل فحتى حرف ابتداء
اي والراس مبتدا والخبر محذوف اي ماكول وان نصبته اي الراس
وفي نسخة نصبتها اي هذه الكلمة وهي راس حرف عطف اي بمنزلة الواو
حرف جر اي بمعنى الى والغاية داخلة فيكون الراس ماكولا على كل حال

بخلاف مجرور الى فانه خارج على الصحيح نحو فاتموا الصيام الى الليل

مع اختلاف معانيها اى فى الجملة فلا ينافى ما مر من اتحاد معنى

اما واو فى اعرابه توطئة لقوله بعد فان عطفت الخ واما فى المعنى

فان كان غير بل ولا ولكن شرك فى المعنى ايض وان كان واحدا من هذه الثلا

شرك فى اللفظ فقط وقد تقدم ذلك انت دفع الشارح به

توهم كون التاء ساكنة للتانيث عائدة على الحروف المذكورة وهو صحيح

ايضا لكن يمنع منه النظر فى قوله بها اهـ ق ل بها اى باحدها على

مرفوع اى من الاسماء او الافعال اى لفظا او تقديرا او محلا وكذا ما

بعده وكلامه لا يشمل العطف على ما لا محل له مع صحته اهـ عبد المعطى

اقول اشار المحشى الى الجواب بقوله قوله فى اعرابه اى ان كان له اعراب

اهـ فى عطف الاسم على الاسم قيد ذلك ذلك مراعاة لامثلة المتن

والمضمر على المضمر نحو ضربتك واياه وقوله والظاهر على المضمر

نحو ضربته وزيدا وقوله وعكسه نحو ضربت زيدا واياك نعم العطف

على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف قال ابن مالك فى الخلاصة

وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل الخ

والعطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار ممنوع عند الجمهور

وخالفهم ابن مالك قال فى الخلاصة

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندى لازما الخ تطابقا وتخالفا منصوبان على التمييز اى من

جهة المطابقة كان تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى

كجاء الزيدان والهندان والجمع على الجمع كجاء الصالحون والطالحون ومن

جهة المخالفة كان تعطف المفرد على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه

كجاء الرجل والزيدان والمفرد على الجمع نحو جاء الزيدون وعمرو وعكسه

كجاء عمرو والزيدون (باب التوكيد)

يقرأ بالواو الخ ففيه ثلاث لغات افصحها لغة الواو لمجئ القرآن

بها وهو بها من وكد وبالهمزة من اكد واما بالالف فى الثالثة فبدل من

الهمزة وهو لغة التقوية والتشديد واصطلاحا تعقيب المسند اليه

وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك ما بعدها لما قبلها فى اعرابه (فان عطفت) بها (على مرفوع رفعت) المعطوف (او على منصوب نصبت) المعطوف (او على مخفوض خفضت) المعطوف (او على مجزوم جزمت) المعطوف (تقول) فى عطف الاسم على الاسم فى الرفع (جاء زيد وعمرو) وفى النصب (رايت زيدا وعمرا) وفى الخفض (مررت بزيد وعمرو) وتقول فى عطف الفعل على الفعل فى الرفع يقوم ويقعد زيد وفى النصب لن يقوم ويقعد زيد وفى الجزم لم يقم ويقعد زيد وقس على هذا وحروف العطف ونحوهم من اطلاقه انه يجوز عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على المضمر والظاهر على المضمر وعكسه والنكرة على النكرة والمعرفة على المعرفة والنكرة على المعرفة وعكسه والمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجموع بعضها على بعض تطابقا وتخالفا (باب التوكيد) يقرأ بالواو وبالهمزة وبالالف

المعرف

المعرف بالتابع المخصوص وليس هذا المعنى مراداهنا بل المراد نفس التابع
المخصوص من اطلاق المصدر على اسم الفاعل ولذا قال الش بمعنى المؤكد
بكسر الكاف وهو في الاصطلاح قسمان لفظي وهو اعادة الاول بلفظه نحو
جاء زيد زيدا وبمراد فه نحو قوله (وانت بالخير حقيق قمن) وهو يكون في
الكلم الثلاث في الاسم كما مر والفعل نحو قام قام زيد والحرف نحو نعم نعم
ومعنوي وهو تابع يقصد به رفع احتمال ارادة غير الظاهر ويختص بالاسماء
المعارف على الراجح ومقابله انه يكون في النكرات كما يأتي ونفسه وكلهم
معرفتان بالاضافة الى الضمير اي الملفوظ به فيما ذكره او المقدر في أجمع
وتوابعه فيما سيأتي وقيل ان الفاظه صارت كاعلام الاجناس لان كلا
منها علم على معنى الاحاطة فهي معرفة بالعلمية فلا حاجة الى الضمير لانه انما
يعرف المنكر اه عبد المعطي مع زيادة من المحشي فلا تتبع النكرات كما عليه
البصريون وشذ على مذهبهم قول عائشة رضي الله عنها ما صام رسول الله
صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان وقول الشاعر يا ليت عدة
حول كله رجب فمذهب البصريين المنع مطلقا سواء كانت النكرة محدودة
كيوم وليلة وشهر وحول ام غير محدودة كوقت وحين وزمن ومذهب
الكوفيين الجواز مطلقا واختار ابن مالك جواز توكيد النكرة اذا كانت
محدودة لحصول الفائدة نحو صمت شهرا كله ومثله يوما وسنة لا غيرها
كساعة وزمان اه عبد المعطي ببعض تغيير اي التوكيد المعنوي اما اللفظي
فلا يختص بالفاظ معلومة كما مر وهي النفس والعين اي مع ضمير يطابق
مؤكدهما فتقول جاء زيد نفسه وجاءت هند نفسها وجاء عمرو عينه وجاءت
دعد عينها ويجوز الجمع بينهما فتقول جاء زيد نفسه عينه ويجرهما بباء زائدة
ثم هما ان تبعا مفردا افردتهما لا غير وان تبعا جمعا جمعتهما لا غير تقول جاء
الزيدون انفسهم اعينهم وان تبعا مثنى جاز فيهما ثلاثة أوجه الافراد
على ان المراد الجنس وهو اضعفها فتقول جاء الزيدان نفسهما عينهما والتثنية
على الاصل فتقول جاء الزيدان نفساهما عيناهما وهو ضعيف كراهة تكرار
التثنية والجمع على افعل على ان المراد به ما فوق الواحد وهو ارجحها فتقول
جاء الزيدان انفسهما اعينهما على حد قوله تعالى فقد صغت قلوبكما اه محشي

(التوكيد) بمعنى المؤكد بكسر الكاف
(تابع للمؤكد) بفتح الكاف (في رفعه)
ان كان مرفوعا نحو جاء زيد نفسه وجاء
القوم كلهم (و) في (نصبه) ان كان
منصوبا نحو رأيت زيدا نفسه ورأيت
القوم كلهم (و) في (خفضه) ان كان
مخفوضا نحو مررت بزيد نفسه والقوم
كلهم (و) في (تعريفه) ان كان معرفة
كما تقدم من الامثلة فان زيدا والقوم
معرفتان الاول بالعلمية والثاني بالالف
واللام ونفسه وكلهم معرفتان بالاضافة
الى الضمير ولم يقل وتنكيره كما قال في النعت
لان الفاظ التوكيد كلها معارف فلا
تتبع النكرات كما عليه البصريون
(ويكون) اي التوكيد المعنوي (بالفاظ
معلومة) عند العرب لا يعدل عنها الى
غيرها (و) تلك الالفاظ المعلومة (هي
النفس) بسكون الفاء اي الذات (و) (العين)
المعبر بها عن الذات مجازا

من التعبير بالبعض عن الكل ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات فاذا قلت جاء زيد احتمل ان يكون اردت كتابه او رسوله او ثقله فاذا قلت جاء زيد نفسه او عينه ارتفع المجاز وثبت الحقيقة او كل واجمع اي يؤكد بهما للاحاطة والشمول فاذا قلت جاء القوم احتمل ان المجيء بعضهم وانك عبرت بالكل عن البعض

زيادة من التعبير بالبعض على حذف مضاف اي باسم البعض وهو العين التي هي حقيقة في الجارحة المخصوصة وقوله عن الكل على حذف مضاف ايضا اي عن اسم الكل وهو الذات التي هي اسم لمجموع الاجزاء التي من جملتها العين لرفع المجاز اي لرفع قوته كما يأتي اي المجاز بحذف المضاف او المجاز اللغوي باستعمال اللفظ في غير ما وضع له او المجاز العقلي بالاسناد الى غير ما هو له احتمالات ثلاث كذا في المحشي اقول وكلام الشارح لا يأبى هذه الاحتمالات فقولك جاء زيد يحتمل انه على حذف مضاف اي كتابه مثلا فيكون المجاز بالحذف ويحتمل انك استعملت زيدا في كتابه مثلا لعلاقة فيكون المجاز لغويا ويحتمل انك اسندت المجيء لزيد لكونه سببا في مجيء كتابه مثلا والواقع ان الجائي كتابه فيكون عقليا فاذا قلت بعده نفسه او عينه رفعت قوة احد هذه الاحتمالات او ثقله بسكون القاف واحد الاثقال اي الاحمال ارتفع المجاز اي قوته وثبتت الحقيقة اي قوتها فبالتوكيد يضعف المجاز على الاقرب ولم يرتفع بالكلية لانك اذا قلت جاء زيد نفسه عينه احتمل ان يكون نفسه عينه توكيدا للمضاف المقدر وقيل يرتفع بالكلية وهو ظاهر كلام الشارح ويؤيد الاول الجمع بين التوكيدين فاكثر لانه اذا ارتفع المجاز بالكلية بالتوكيد الاول لا حاجة الى غيره اهـ من المحشي بزيادة واجمع اي في المذكر وجمعه اجمعون اما في المؤنث فجمعاء وجمعه جمع والشمول عطف تفسير اي يؤكد بهما لاثبات العموم ونفي ارادة الخصوص فلا يؤكد بهما الا ما له اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية او ينفصل بعضها عن بعض حكما اي لا بحسب الرؤية بل بحسب امر آخر فاما الانفصال الحقيقي فكالقوم فانه عبارة عن اشخاص مجموعة يصح افتراق بعضها وهو كل واحد من تلك الاشخاص عن البعض الآخر بحسب الرؤية واما الانفصال الحكمي فهو ما يصح ان يكون الحكم ثابتا لبعض اجزائه دون بعض بحسب ذلك الحكم كالعبد في قولك اشتريت العبد كله فان اجزاء العبد وهي النصف ونحوه وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية يصح انفصاله بحسب الشراء لجواز ان يشتري نصف العبد دون نصفه الآخر واما ما ليس له جزء ينفصل عنه لا حقيقة ولا حكما فلا يجوز توكيده

بها

بكل واجمع فاذا قلت جاء زيد امتنع عرفا ان يجئ بعض زيد دون بعضه الآخر فلا حاجة الى التوكيد بهما والحاصل انه يؤكد بكل ومثلها عامة بشرط ان يكون المؤكد بهما غير مثنى وهو المفرد بشرط التجزى حقيقة او حكما والجمع وان يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد واما اجمع فانما يؤكد بها غالبا بعد كل فلهذا استغنت عن الضمير تقول اشتريت العبد كله أجمع والامة كلها جمعاء والعبيد كلهم اجمعين والاماء كلهن جمع ويجوز توكيد الجمع بها وان لم يتقدمها كل قال تعالى لاغوينهم اجمعين واعلم ان اجمع وجمعاء لا يثنيان لانهم استغنوا بكلا وكلتا عن تثنيتهما فيؤكد المثنى بكلا فى المذكر وكلتا فى المؤنث نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الزيدين كليهما والمرأتين كلتيهما وانما يؤكد بهما باربع شروط ان يكون المؤكد بهما دالا على اثنين وان يصح حلول الواحد محلهما فلا تقول اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصام لا يكون الا من اثنين وان يكون ما اسند اليهما غير مختلف المعنى فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما وان يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما

التنصيص اى بحسب الظاهر ولذلك قال يس لا يرتفع المجاز الا بجميع الالفاظ اه عبد المعطى وقد يحتاج المقام اى مقام الاخبار وقوله الى زيادة التوكيد اى بحسب الزيادة فى التوهم لاجل ان يرتفع ذلك التوهم لا تتقدم عليه بل تكون متأخرة عنه لما عرفت من انها توابع له ولا يؤكد بها استقلالا وشذ قوله

يا ليتنى كنت صبيا مرضعا تحملنى الذلفاء حولا اكتعا
اذا بكيت قبلتنى اربعا اذا ظللت الدهر ابكى اجمعا

اه وفيه شذوذ آخران توكيد النكرة والفصل بين المؤكد وهو الدهر والمؤكد وهو اجمع باجنبى وهو ابكى اكتع اى فى المذكر وجمعه اكتعون وكتعاء فى المؤنث وجمعه كتع وكذا ما بعده من تكتع الجلد فيه ان هذا رباعى ولا يصاغ منه افعل التفضيل وانه لا يشتق من الفعل ق ل ويجاب عن الثانى بانه على حذف مضاف اى عن مصدر تكتع الخ فتامل من ابتع بسكون التاء وقوله وهو طول العنق اى لان الدابة اذا طال

فاذا اردت التنصيص على مجئ الجميع قلت جاء القوم كلهم اجمعون وقد يحتاج المقام الى زيادة التوكيد فيؤتى بالفاظ اخر معلومة وتسمى توابع الالفاظ (لا تتقدم عليه) توابع اجمع (وتوابع اجمع (اكتع) ماخوذ (وهى) اى توابع اجمع (اكتع وابتع) ماخوذ من تكتع الجلد اذا اجتمع (وابصع) ماخوذ من البتع وهو طول العنق (وابتع) ماخوذ من البصع بالصاد المهملة ماخوذ من ابصع وهو العرق المجتمع والاصل افراد النفس عن توابعه العين وكل عن اجمع وابصع عن توابعه

(نقول) فى افراد النفس عن العين فى الرفع
(قام زيد نفسه و) فى افراد كل عن اجمع
فى النصب (رايت القوم كلهم و) فى افراد
اجمع عن توابعه فى الخفض (مررت بالقوم
اجمعين) وتقول فى اجتماع النفس والعين
جاء زيد نفسه عينه وفى اجتماع كل واجمع
رايت القوم كلهم اجمعين وفى اجتماع
اجمع وتوابعه مررت بالقوم اجمعين
اكتعين ابتعين ابصعين الخ بشرط تقدم
النفس على العين وكل على اجمع واجمع على
توابعه (باب البدل) البدل تابع
للمبدل منه فى رفعه ونصبه وخفضه
وجزمه وهذا معلوم من قوله (اذا
ابدل اسم من اسم او فعل من فعل تبعه
فى جميع اعرابه) من رفع ونصب
وخفض وجزم

عنقها جالت فى المرعى وضمت ما حولها وجمعته نفسه دلالة أيضا على اجتماع
اجزاء المؤكد فيشتى فتامل مررت بالقوم اجمعين الخ تقديمه ابتع
على ابصع مجاراة لكلام الم والاصح ان ابصع مقدم عليه فآخرها ابتع وما
ذكره فى جميع المذكر وتقول فى جميع المؤنث جاءت الهندات جمع كتع بصع بتع
بلا تنوين فى الجميع لانها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل عن جمعاوات
الخ على الاصح وتقول فى المفرد المؤنث اذا كان يؤكد بذلك بان كان ذا اجزاء
جاءت القبيلة جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء بلا تنوين لالف التانيث الممدودة
وتقول فى المذكر اذا كان كذلك جاء الجيش اجمع اكتع ابصع ابتع بلا تنوين
للعلمية او الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم ولا يجوز عطف بعض
هذه الالفاظ على بعض ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم
اجمع ابصع واشذ منه قول آخر جمع بتعاء واختار ابن مالك وهشام
جواز الابتداء بما شئت من هذه الالفاظ الثلاثة بشرط تقدم النفس
الخ لان النفس للماهية والذات حقيقة والعين فيهما مجازا والحقيقة
مقدمة على المجاز وقدما على كل لانها للاحاطة والاحاطة وصف للنفس ومعنى
قائم بها والنفس تقدم على وصفها وقدم كل على اجمع لان كلا جامد وقد
يقع مبتدا واجمع مشتق ولا يكون الا توكيدا والجامد المتصرف مقدم على المشتق
الذى لا ينصرف وقدم اجمع على توابعه لانه اقوى فى النص على الجمعية من توابعه
وقدم اكتع لكونه اظهر فيها من ابصع وشواظهر فيها من ابتع

(باب البدل)

هو لغة العوض من الشيء وليس مرادا هنا بل المراد المبدل فهو مصدر
بمعنى اسم المفعول واصطلاحا التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه
وبين متبوعه فالتابع جنس دخل فيه سائر التوابع والمقصود بالحكم
فصل اخرج عطف البيان والنعت والتوكيد لانها مكملات للمقصود
وليست مقصودة وبلا واسطة فصل آخر اخرج عطف النسق تابع
للمبدل منه فى رفعه الخ اى يتبع ما قبله فى رفعه ونصبه مطلقا اى سواء
كان اسما او فعلا وخفضه ان كان اسما وجزمه ان كان فعلا وقوله تبعه
فى جميع اعرابه الخ اى ان كان له اعراب لفظا او محلا او تقديرا وهذا حيث

لم

(وهو) اى بدل الاسم من الاسم والفعل
من الفعل (على اربعة اقسام) على المشهور
الاول (بدل الشئ من الشئ) اى
بدل شئ من شئ هو مساوله فى المعنى
(و) الثانى (بدل البعض من الكل) اى
بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك
الجزء او كثيرا او مساويا للجزء الآخر
(و) الثالث (بدل الاشتمال) وهو ان
يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالا بطريق
الاجمال لا كاشتمال الظرف على المظروف
(و) الرابع (بدل الغلط) اى بدل من
اللفظ الذى ذكر غلطا لا ان البدل نفسه
هو الغلط كما قد يتوهم كذا حرره فى التوضيح

لم يقطع فان قطع فيقال الخ بدل مقطوع اه من عبد المعطى
على المشهور ومقابله انها خمسة بزيادة بدل الكل من البعض كقوله

كانى غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحى ناقف حنظل

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل
اه سم بدل الشئ من الشئ وضابطه أن يكون المراد بالثانى عين ما اريد
بالاول وان تغاير مفهوماهما نحو جاء زيد اخوك فان المراد بالاخ هو زيد
وان كان بين الاخ وزيد عموم وخصوص مطلق فمفهوماهما متغايران
اى بدل شئ من شئ انما فسر الشئ بذلك دفعا للاعتراض على المتن
بان قوله بدل الشئ من الشئ صادق بالانواع الاربعة فان بدل البعض
من الكل يصدق عليه انه بدل الشئ من الشئ وكذا بدل الاشتمال الخ فنفسر الشرح
ذلك بان المراد بالشئ فيه الشئ المساوى بدل الاشتمال وضابطه
ان يكون بين الاول والثانى ارتباط وتعلق بغير الكلية والجزئية سواء كان
الاول مشتملا على الثانى اشتمال الظرف على المظروف نحو يسئلونك عن الشهر
الحرام قتال فيه او الثانى مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه او لا اشتمال
اصلا نحو نفعنى زيد علمه فخرج بقولنا ان يكون بين الاول والثانى ارتباط
بدل الغلط باقسامه وبقولنا بغير الكلية والجزئية بدل الكل وبدل
البعض وعرفه الشرح بقوله وهو ان يشتمل الخ ان يشتمل المبدل منه اى معنى
وقوله بطريق الاجمال اى بطريق هو الاجمال من حيث كونه دالا عليه ومتقاضيا
له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكر البدل
منتظرة له فيجئ مبينا ومفصلا لما اجمل اولا وحاصل المراد دلالة
اول الكلام بالاجمال على آخره لا كاشتمال الظرف قيد للادخال
لا للاخراج يعنى لا يشترط خصوص ذلك لا ان ذلك يضر ولا يكفى بدليل
اتيانه فى الاية اعنى يسألونك عن الشهر الحرام الخ كما تقدم بدل الغلط
هو احد اقسام البدل الذى على معنى بل وهى ثلاثة بدل اضراب وهو ما يقصد
متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه ان يخبر المتكلم بشئ
ثم يبدو له ان يخبر بآخر من غير ابطال الاول ولهذا يسمى ايضا بدل
البداء وبدل غلط وهو ما لا يقصد ذكر متبوعه بل يسبق اللسان اليه

وبدل نسيان وهو ما يقصد ذكر متبوعه ثم يتبين فساد ذلك القصد فاذا قلت تصدقت بدرهم دينار فان قصدت التكلم بهما ولكن بدا لك الاضراب عن الاول الى الثانى فهو بدل اضراب وبداء وان قصدت التكلم بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم فبدل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان فالغلط فى اللسان والنسيان فى الجنان والاحسن فى الثلاثة العطف ببل فتكون من باب عطف النسق ولابد فى بدل البعض والاشتمال من ضمير مطابق للمبدل منه مذكورا او مقدر كما فى قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع الخ فمن بدل بعض من الناس والضمير مقدر اى منهم بالبدل المطابق هو اولى لصلاحيته لبدل اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد الله على قراءة الجر فانه لا يقال فيه بدل الكل من الكل لان الله تعالى منزه عن الكلية والجزئية ومنع المحققون دخول ال الخ اى لملازمتهما للاضافة لفظا او تقديرا ولا يجمع بين ال والاضافة وهذا اعتراض على المتن حيث ادخل ال عليهما اى عوضت تاويل لقول المص ابدلت فان ظاهره ان زيدا فى المثال بدل وليس كذلك بل هو مبدل منه فالبدل فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو التعويض ان على الله الخ هذا فى شخص تقاعد عن مبايعة الملك وعلى جار ومجرور خبر ان مقدم وان تبايعا اسمها مؤخر اى ان مبايعتك على والله منصوب على نزع الخافض وهو حرف القسم وكرها نصب على انه صفة لمصدر محذوف اى اخذا او مجيئا كرها او منصوب على الحال اى كارها ويجئ بالنصب عطفا على تؤخذ وطائعا حال اما معرفتان نحو زيدا اخوك فى بدل الكل وضربت زيدا رأسه فى بدل البعض وسلب زيد ثوبه فى بدل الاشتمال ورايت زيدا الاسد فى بدل الغلط او نكرتان نحو جاءنى رجل شخص صالح فى بدل الكل وضربت رجلا راسه فى بدل البعض وسلب رجل ثوب له فى بدل الاشتمال ورايت رجلا اسدا فى بدل الغلط او الاول معرفة والثانى نكرة نحو مررت بزيد اخ لك وضربت زيدا عنقا له وخلع زيد نعل له ونظرت زيدا قمرا او بالعكس نحو مررت برجل اخيك وضربت رجلا ظهره ونفعنى رجل علمه ونظرت رجلا الحمار وكل منها اى من الاربعة بحسب العقل والا فالنكرة

لايكون

لانكون ضميرا كما لا يخفى اما مضمر نحو ضربته اياه فى بدل الكل ورأس زيد ضربته اياه فى بدل البعض من الكل بان يكون ضمير ضربته راجعا الى زيد وضمير اياه راجعا الى الرأس وعلم زيدا يعجبنى هو بأن يكون فاعل يعجبنى راجعا الى زيد وضمير هو راجعا الى العلم وزيد حمار رأيته اياه فى بدل الغلط برجوع الضمير الاول الى زيد والثانى الى الحمار او مظهر تقدمت امثلته او مختلفاهما بان يكون الاول مضمرا والآخر مظهرا نحو اخوك لقيته زيدا فى بدل الكل وزيد قطعته يده فى بدل البعض وزيد كرهته جهالته فى بدل الاشتمال وزيد كرهته الدابة فى بدل الغلط او بالعكس نحو اخوك لقيت زيدا اياه والاخ هو زيد واليد كسرت زيدا اياها والجهالة كرهت زيدا اياها ودابة ركبت زيدا اياها مذكورة فى المطولات راجعها فى الحاشية انتهى

﴿ بابُ مَنصُوبات الاسْماء ﴾

خمسة عشر اى بعد الظرفين واحدا وخبر كان واخواتها واسم ان واخواتها واحدا وعد التوابع اربعة والتعداد اى التفصيل والواو بمعنى ثم قراءة للعلم هذا المثال مبنى على انه لا يشترط فى المفعول له أن يكون قلبيا اى قائما معناه بالقلب وهو ضعيف والاصح الاشتراط فالأولى التمثيل بنحو قمت لك ابتغاء معروفك وانما اسقطهما اى مفعولى ظننت وستعرف اى المنصوبات وقوله فى ابواب الخ من ظرفية الشئ فى نفسه فالصواب حذف فى اه من المحشى اقول هذا الاعتراض منشأه عود الضمير فى ستعرف على المنصوبات بمعنى الابواب وليس ذلك بلازم بل يصح عودها عليها بمعنى الاسماء المنصوبة وغاية ما فيه ظرفية المدلول فى الدال ولا ضرر فيه فتأمل وقوله متعددة بالجر صفة لابواب وبالنصب حال من فاعل ستعرف بابا بابا منصوبا بالفعل المتقدم الذى هو ستعرف على ان للمجموع حال ذى بابا منضما لباب او متفرقا عن باب اى مرتبة اه محشى اقول قوله على ان المجموع حال الخ عبارة محتملة لان يكون حالا من ضمير ستعرف والمعنى على ما قدمه من عود الضمير على المنصوبات بمعنى الابواب ستعرف اى الابواب حال كونها منضما بعضها الى البعض الخ وعلى ما قدمناه ستعرف حال كونها مدلولة لباب باب ويكون ذلك

اما مضمرا او مظهرا او مختلفاهما فهذه ستة عشر وكل منها اما بدل شئ من شئ او بدل بعض من كل او بدل اشتمال او بدل الغلط فهذه اربعة وستون وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكورة فى المطولات

(باب منصوبات الاسماء) وتقدمت منصوبات الافعال (المنصوبات) من الاسماء (خمسة عشر) منصوبا (وهى) على سبيل الاجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (والمصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة نحو ضربت ضربا (وظرف الزمان) نحو صمت يوما (وظرف المكان) نحو جلست امام الشيخ وهذان الظرفان هما المسميان بالمفعول فيه (والحال) نحو جاء زيد راكبا (والتمييز) نحو طاب زيد نفسا (والمستثنى) فى بعض احواله نحو جاء القوم الا زيدا (واسم لا) النافية للجنس نحو لا غلام سفر حاضر (والمنادى) نحو يا عبد الله (والمفعول من اجله) نحو جئتك قراءة للعلم (والمفعول معه) نحو سرت والنيل (وخبر كان واخواتها) نحو كان الله غفورا رحيما (واسم ان واخواتها) نحو ان زيدا قائم ومفعولا ظننت واخواتها تقدم ذكرهما فى المرفوعات لا اسقطهما المتقدم قائما وانما اسقطهما لدخولهما فى قسم المفعول به وخبر او لكونهما داخلين فى قسم المفعول به وقد اخل بذكره ما الحجازية نحو ما هذا بشرا (والتابع للمنصوب وهو اربعة اشياء كما تقدم فى المرفوعات (النعت والعطف والتوكيد والبدل) وستعرف فى ابواب متعددة بابا بابا على ترتيبها فى التعداد انتهى



على التوزيع على حد ركب القوم دوابهم ومحتملة لان يكون حالا من الابواب وهو اقرب وان كان نكرة الا ان معه مسوغا وهو وصفه بمتعددة فتأمل

باب المفعول به

الى ال الموصولة الخ والمعنى الذى فعل به اى عليه الاسم اى الصريح كما مثل والمؤول نحو ونود ودوا ان غير ذات الشوكة تكون لكم المنتصب اى لفظا كما مثل أو محلا كضربت هذا أو تقديرا كضربت الفتى وغلامى اى عليه فالباء فى المتن بمعنى على وقوله الفعل اى اللغوى الذى هو الحدث كما اشار اليه الشارح بقوله الصادر من الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفى نحو ما ضربت زيدا ذكره اى من الاقسام العشرة المذكورة فى باب الفاعل فالمتصل اى من حيث هو اى لا بقيد كونه مفعولا به ضربنا زيد بفتح الباء كما علم من باب الفاعل فى التثنية مطلقا اى مذكرا أو مؤنثا والميم والالف فيه مسامحة كما تقدم فى باب الفاعل فالهاء ضمير المفعول به المؤنث الاولى ان يقول فها ضميره لأن الضمير مجموع الالف والهاء كما يأتى هو الصحيح وقال فى التسهيل وها للغائبة قال المرادى اى ان الضمير مجموع الالف والهاء وحكى السيرافى انه لا خلاف فى ذلك للزوم الالف له المتصلتان صفة كاشفة ومثلها ياء المتكلم فى موضع رفع أصلا فيه

نقل



نظرلانه يرد عليه الكاف من قولك يعجبني ضربك زيداً
فانه في محل رفع على انها فاعل اى بالضرب وكذلك الهاء من
قولك زيد يعجبني ضربه عمرا ويجاب بانه لانظر لان المراد
انهما لا يقعان في محل رفع فقط وهما في هذين المثالين
كل منهما له محلان محل رفع على الفاعلية ومحل جر
بالاضافة افاده عبد المعطي او ما في معناها من افادة
الحصر وذلك انما فانها تفيد الحصر كما والا والله اعلم

(باب المصدر)

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجاري على فعله اى المشتمل
على حروف فعله الاصول فخرج بقولنا اسم للحدث ما عدا
اسم المصدر وخرج بالجاري على فعله اسم المصدر كاغتسل
غسلا وتوضأ وضوءا فاسم الحدث قسمان ما اشتمل على
حروف فعله الاصول وهو المصدر وما لا وهو اسم المصدر
وأما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولا مطلقا فهو
ما ليس خبرا من مصدر مؤكد لعامله او مبين لنوعه
او عدده فخرج بقولنا ليس خبرا نحو ضربك ضرب اليم
فان ضرب اليم وان كان مصدرا مبينا للنوع الا انه خبر
وقولنا من مصدر احترز نحو ولى مدبرا فان مدبرا وان
كان مؤكدا لعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا مؤكد
لعامله نحو ضربت ضربا وقولنا او مبين لنوعه كضربت
ضرب الأمير وقولنا او عدده نحو ضربت ضربتين وهذا بناء

على ان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وخصوصا مطلقا فكل مفعول
مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهي يجتمعان
في نحو ضربت ضربا وينفرد المصدر في نحو يعجبني ذهابك وينفرد المفعول
المطلق في نحو قولك ضربت سوطا والقائل بالقول الاول يقول سوطا
نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن مراد المص بيان المصدر ههنا
مطلقا بل بيانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا وصفه الش بقوله المنصوب
على المفعول المطلق وكان الاولى ان يقول على المفعولية المطلقة او على انه
المفعول المطلق اى الذى لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف بقية المفاعيل
ثالثا حال من ضمير يجئ العائد على الاسم وهذا التعريف غير جامع
لانه لا يصدق على المفعول المطلق الذى ليس مصدرا على القول به كما مر
الا ان يجاب بان المراد يجئ كذلك حقيقة او حكما فيشمل ذلك من جهة
انه بمعنى المصدر على انه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل المراد التوضيح
والتسهيل لان مجيئه ثالثا ليس قيدا وانما قيد به نظرا لما جرى في العرف
من تقديم الماضى وتاخير المضارع والتثليث بالمصدر والا فلا بعد
ان يتكلم بالمصدر بعد الماضى ويتكلم به اولا ثم يؤتى بعده بالماضى او
يتكلم اولا بالماضى ثم المضارع ثم الامر ثم المصدر فتارة يجئ ثانيا
وتارة يجئ اولا وتارة يجئ رابعا   في تحريك عينه اى مطلق التحريك
وان اختلف شخص الحركة بدليل تمثيله بفرح فرحا فان عين الاول مكسورة
وعين الثانى مفتوحة   بعينها اى بحسب الوهم اى مثلها نوعا
لان الشخص الواحد لا يوجد بعينه فى محل حال وجوده بعينه فى محل آخر
فان ذلك محال فان المراد بقوله بعينها اى بعين نوعها   الجيم اى
مسمى الجيم الخ وكذا قوله القاف الخ اى مسماها   فلا اى فلا يتمشى
هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا ابدا لان فعله لا يكون
الا من لفظه   مع المتعدى واللازم نحو فرح فرحا فهذا لازم مع اللفظى
ونحو احببته مقة اى محبة فهذا مصدر معنوى مع فعل متعد ٥

(باب ظرف الزمان وظرف المكان)

الظرف لغة الوعاء مطلقا واصطلاحا ما ذكره المتن والش وانما جمع المص

جا ثالثا فى نضربن الفعل لا ان ضرب هو الاول
ويضرب هو الثانى وضربا هو الثالث (وهو)
اى المصدر المنصوب الواقع مفعولا مطلقا
(على قسمين) قسم (لفظى و) قسم (معنوى)
لانه لا يخلو اما ان يوافق لفظ المصدر لفظ
فعله الناصب له اولا (فان وافق لفظه)
اى المصدر (لفظ فعله) فى حروفه الاصول
ومعناه (فهو) اى المصدر (لفظى) سواء
وافقه مع ذلك فى تحريك عينه نحو فرح فرحا
اولا (نحو قتلته قتلا) فان حروف قتل هى
حروف قتلا بعينها الا ان الفعل مفتوح
العين والمصدر ساكن العين (وان وافق)
المصدر معنى فعله الناصب له (دون موافقة
لفظه) فى حروفه (فهو) اى المصدر (معنوى)
لموافقته الفعل فى المعنى دون الحروف
(نحو جلست قعودا وقمت وقوفا) فان القعود
الذى هو قعودا موافق لفعله الذى هو جلس
فى معناه دون لفظه لان القعود والجلوس
بمعنى واحد وحروفهما متغايرة فحروف جلس
الجيم واللام والسين وحروف قعود القاف
والعين والواو والدال وكذا نقول فى نحو
فى الوقوف والقيام وهذا التقسيم الذى ذكره
المص انما يتمشى على مذهب المازنى القائل بان
المصدر المعنوى منصوب بالفعل المذكور معه
واما على مذهب من يقول انه منصوب بفعل
مقدر من لفظه فتقدير جلست قعودا جلست
وقعدت قعودا فلا ومثله فى اللفظى بالتوكيد
ثم المعنوى بالالزم للايضاح لا للتخصيص
اذ كل منهما يجرى مع المتعدى
واللازم (باب ظرف
الزمان وظرف
المكان)

بينهما فى باب واحد لنسبة بينهما وتقاربا باحكامهما وافرد كلا بتعريف
يخصه تخليصا للمبتدى من ورطة الاشتباه هو اسم الزمان من
اضافة الدال للمدلول المنصوب خرج المرفوع والمجرور
باللفظ متعلق بالمنصوب وانما قال باللفظ ليشمل الفعل نحو صمت
يوم الجمعة وغيره مما يعمل عمله وقوله الواقع فيه اى فى اسم الزمان
فقولك قدمت يوم الجمعة وقع القدوم فى يوم الجمعة وقس عليه
البقية والمراد بالوقوع التعلق فهو اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفى فيشمل ما قدمت يوم الجمعة بتقدير معنى فى اى تضمين
معناها وهو الظرفية خرج ما نصب لا بتقدير معناها بان كان على
تقدير الباء نحو تمرون الديار اى بالديار او على تقدير من كالتمييز
نحو طبت نفسا او كان بتقدير لفظ فى دون معناها نحو وترغبون
ان تنكحوهن او نصب لا بتقدير حرف اصلا نحو يوما من قوله تعالى يخافون يوما
فتقدير الشارح معنى لا بد منه لدفع ما اورد على المتن من ان كلامه يقتضى
ان نحو تنكحوهن ظرف لكونه على تقدير فى مع انه ليس ظرفا وقوله الدالة
على الظرفية اخرج التى للتعدية كما فى وترغبون الخ والتى للسببية والظرفية
كون شئ يستقر فيه شئ آخر حقيقة او حكما كصليت او صمت يوم الجمعة
سواء فيه المبهم الخ المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين
نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة او معرفة كالحين واللحظة والمختص
ما دل على زمن مقدر معلوما كان ذلك المقدر وهو المعرف بأل نحو
صمت اليوم واقمت العام او بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة
او بالاضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد او غير معلوم وهو
المنكر نحو سرت يوما او يومين او اسبوعا فالمعدود من قبيل المختص
خلافا لمن جعله قسما ثالثا قوله وغدوة بالتنوين وامثله غدوة مع
التنكير اى مع ارادة كونها نكرة لا تختص بمعين فتطلق على غدوة اى يوم
كان والتاء فيها كالتاء فى الوصف كقائمة وضاربة لا تمنع الصرف وقوله
مع التعريف اى مع ارادتها من يوم معين والمانع لها من الصرف حينئذ
العلمية والتانيث اللفظى وقوله من صلاة الصبح اى من وقت دخول

المسمى بالمفعول فيه (ظرف الزمان
هو اسم الزمان) المنصوب باللفظ
الدال على المعنى الواقع فيه بتقدير
معنى (فى) الدالة على الظرفية سواء
فيه المبهم والمختص (نحو اليوم) وهو
من طلوع الفجر الى غروب الشمس تقول
صمت اليوم او يوما او يوم الخميس (والليلة)
وهى من غروب الشمس الى طلوع الفجر
تقول اعتكفت الليلة او ليلة او ليلة الجمعة
(وغدوة) بالتنوين مع التنكير وبعدمه
مع التعريف وهى من صلاة الصبح الى
طلوع الشمس تقول ازورك غدوة
او غدوة يوم الاثنين

محلاته وقوله ازورك غدوة مثال للنكرة وقوله او غدوة يوم
الاثنين مثال للمعرفة بالاضافة وكذا غدوة بلا تنوين اذا اردت بها غدوة
معينة افاده عبد المعطي   على الصحيح هذا الخلاف بين اهل اللغة واهل
الشرع فاهل اللغة قالوا من طلوع الشمس واهل الشرع قالوا من الفجر
بكرة الخ الاول مثال للنكرة والثاني للمعرفة بالاضافة وكذا بكرة بلا تنوين
اذا اردت معينة كما تقدم نظيره   تبيل بمثناة بعد الموحدة مصغرا
اسم للزمن الملاصق للفجر فهو اخص من قبل لان قبل يطلق على الزمن
المتسع   يوم الجمعة سحر بلا تنوين لانه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل
عن السحر قال ابن مالك

والعدل والتعريف مانعا سحر   اذا به التعيين قصدا يعتبر

وهو في مثال الش بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل قال النبتيتي ثم
لا يخفى عليك ان الش قدم ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس وذكر
هنا ان السحر آخر الليل وحينئذ فكيف يستقيم او يناسب ان يقال اجيئك
يوم الجمعة سحر بل المناسب المستقيم ان يقال اجيئك ليلة الجمعة سحر
فتنبه واجاب ق ل بانه على حذف مضاف والتقدير اجيئك ليلة يوم
الجمعة سحر فسحر بدل من المضاف المحذوف   او سحر يوم الجمعة بالاضافة
وفيه ما تقدم وهو مثال للمعرف بالاضافة وما بعده مثال للمنكر قوله
بعد يوما اي متصلا به فكان الاولى ان يقال عقبه ولم يذكر التنوين
وعدمه في غدو ما بعده لانها منونة دائما مع عدم الاضافة وال
وهي ثلث الليل الاول اي من بعد العشاء او من قبيل وقتها ق ل
وهو اول النهار اي من وقت الفجر الى الزوال لانه مقابل المساء اهق ل
الى آخر النهار وقد يمتد الى نصف الليل ويعقبه الصباح على ما تقدم
ق ل   وهو الزمان المستقبل فلا يصح ما صحبتك ابدا ق ل   او ابد
الابدين اي الموجودين في الابد فكأنه قال لا اكلم زيدا ما دام احد موجودا
في الابد اه من عبد المعطي   وامدا هو بمعنى ابدا ولو قال الش هكذا لكان
اخصر واوضح   او امد الداهرين اي الموجودين في الدهر فكانه قال لا
اكلم زيدا ما دام احد موجودا في الدهر من عبد المعطي   نحو ضحى وضحوة

(ويجوز) بالتنوين وتركه على ما تقدم
(و) غدوة وهي اول النهار واول النهار من
الفجر على الصحيح وقيل من طلوع الشمس
تقول اجيئك بكرة او بكرة النهار
(و) سحرا بالتنوين اذا لم ترد به سحر يوم
بعينه وبلا تنوين اذا اردت به ذلك
وهو آخر الليل قبيل الفجر تقول اجيئك
يوم الجمعة سحرا وسحر يوم الجمعة او
اجيئك سحرا من الاسحار (وغدا) وهو
اسم اليوم الذي بعد يومك الذي انت
فيه تقول اكرمك غدا (وعتمة) وهي
ثلث الليل الاول تقول اتيتك عتمة
او عتمة ليلة الخميس (وصباحا) وهو
اول النهار تقول انتظرتك صباحا
او صباح يوم الجمعة (ومساء) بالمد
وهو من الظهر الى آخر النهار تقول
اجيئك مساء او مساء يوم الخميس
(وابدا) وهو الزمان المستقبل الذي لا
غاية لانتهائه تقول لا اكلم زيدا ابدا او
ابد الابدين (وامدا) وهو ظرف لزمن
مستقبل تقول لا اكلم زيدا امدا او امد
الداهرين (وحينا) وهو
اسم لزمن مبهم تقول قرأت حينا او
حين جاء الشيخ (وما اشبه ذلك) من
اسماء الزمان المبهمة نحو وقت وساعة
وزمان والمختصة نحو ضحى وضحوة

قال في القاموس الضحوة والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحى فويقه ويذكر ويؤنث ثابتا التصرف والانصراف فالتصرف هو وقوعه خبرا او مبتدا او فاعلا او مفعولا او مضافا اليه او حالا او غير ذلك والانصراف الجر بالكسرة مع التنوين او ال او الاضافة نحو غدوة وبكرة علمين اى لانهما ممنوعان من الصرف حينئذ للعلمية والتانيث اللفظي ويخرجان عن النصب على الظرفية الى غيره واشار بقوله نحو الى ان لهما نظائر وهو كذلك كشعبان ورمضان خلافا لمن زعم انه ليس هناك غيرهما من عبد المعطى نحو عتمة ومساء اى وعشيا وعشية وعشاء وصباحا وكذا عند فانها لا تستعمل الا ظرفا او مجرورة بمن خاصة ومن هنا حكموا باللحن على ما اشتهر على السنة العامة في كتب مراسلاتهم من قولهم الواصل الى عندكم المبهم بالرفع صفة لاسم وانما قيده بالمبهم واطلقه في ظرف الزمان لان ظرف المكان لا يكون الا مبهما من عبد المعطى المنصوب باللفظ اى الشامل للفعل وما اشبهه كما مر والحق بهذا الظرف اسماء المقادير نحو سرت فرسخا وبريدا وما صيغ من الفعل كرميت مرمى زيد وجلست مجلس عمرو ولا يكون العامل في هذا الا من جنسه فلا يقال جلست مقعد زيد

باب الحال

اصله حول قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهي تذكر وتؤنث وهي لغة ما عليه الشخص من خير او شر واصطلاحا ما ذكره المتن والشارح الاسم صريحا وهو ظاهر او تاويلا كالجملة الواقعة حالا نحو جاء زيد يضحك فان الحال تكون جملة ماضوية ومضارعية واسمية وظرفا وجارا ومجرورا وهي في جميع ذلك في محل نصب على الحال فخرج الفعل والحرف الفضلة المراد بالفضلة هنا ما ليس جزءا من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فانه حال ولا يستغنى الكلام عنه وخرج بالفضلة الخبر من نحو قولك زيد ضاحك فانه ضاحكا وان كان اسما مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة المنتصب هذه صفة لازمة له لانه لا يكون الا كذلك لانه فضلة والنصب اعراب الفضلات لكن نصبه لا باى ناصب بل مقيد بكونه الفعل او شبهه فخرج النعت لانه ليس كذلك اى ليس

واعلم ان هذه الامثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيوم وليلة ومنها ما هو منفي التصرف والانصراف نحو سحر اذا كان ظرفا من يوم بعينه فانه لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق النصب على الظرفية لعدم تصرفه ومنها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو غدوة وبكرة علمين ومنها ما هو مثبت الانصراف منفي التصرف نحو عتمة ومساء (وظرف المكان) هو اسم المكان المبهم (المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية (نحو امام) وهو بمعنى قدام تقول جلست امام الشيخ اى قدامه (وخلف) وهو ضد قدام تقول جلست خلفك (وقدام) وهو مرادف لامام تقول جلست قدام الامير (ووراء) بالمد وهو مرادف لخلف تقول جلست وراءك (وفوق) وهو المكان العالي تقول جلست فوق المنبر (وتحت) وهو ضد فوق تقول جلست تحت الشجرة (وعند) وهو بمعنى قرب من المكان تقول جلست عند زيد اى قربه (ومع) وهو اسم لمكان الاجتماع تقول جلست مع زيد اى مصاحبا له (وازاء) وهو بمعنى مقابل تقول جلست ازاء زيد اى مقابله (وحذاء) بالذال المعجمة والمد بمعنى قرب تقول جلست حذاء زيد اى قريبا منه (وتلقاء) (وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون اسم اشارة للمكان القريب تقول جلست هنا (وثم) بفتح الثاء اى في المكان البعيد تقول جلست ثم تقول جلست هنا اسم اشارة للمكان هنالك (وما اشبه ذلك) من اسماء المكان والامكنة المبهمة نحو يمين وشمال وما اشبههما (باب الحال) هو الاسم الفضلة المنتصب

منصوبا لفعل اوشبهه وانما هو تابع للمنعوت هكذا قال الشيخ الفتنى
وقد يقال عليه النعت ايضا منصوبا بالفعل اوشبهه لان العامل فى التابع
هو العامل فى المتبوع على ان هذا القيد اذا كان مخرجا للنعت لا يصح قوله انه
فضلة لازمة اى لا احتياج اليها كذا فى الحاشية واقول والاولى ان يقال ان النعت
خارج بقيد ملحوظ فى قوله المنصوب اى المنصوب لزوما لان نصبه ليس بلازم
بل هو تابع للمنعوت كذا افاده الاشمونى هذا والمراد بشبه الفعل هنا ما
يعمل عمله ويشاركه فى الحروف الاصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلا
او ما يفهم منه معنى الفعل ولا يشاركه فى الحروف الاصلية كالظرف
واسم الاشارة المفسر لما انبهم اى خفى واستتر اى لما لا يعلم وقوله
من الهيئات جمع هيئة وهى الصفة محسوسة اوغير محسوسة كما قاله الش
اى الصفات فالمحسوسة كجاء زيد راكبا وغيرها نحو تكلم زيد صادقا
والمعنى ان الحال انما جئ بها قصدا لتبيين حالة صاحبها وقت ايقاع الفعل
منه وهذا القيد اعنى المفسر الخ مخرج للتمييز المشتق نحو لله دره فارسا
فانه تمييز على الصحيح اذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل لبيان المتعجب منه
فالتعجب من الفروسية لا فيها لان التمييز على تقدير من لا فى ومخرج ايضا
نعت النكرة المنصوب نحو رايت رجلا راكبا لان راكبا مذكور لتخصيص المنعوت
فبيان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضمنا لا قصدا فخرجا بقوله المفسر
الخ لان المراد المقصود منه بالذات تفسير ما انبهم من الهيئات
نصا اى غير محتملة لان تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر
ومن المضمر نحو زيد فى الدار قائما لان قائما حال من الضمير المستتر فى الجار
والمجرور العائد على زيد وهو فاعل ومن المفعول لا فرق فيه بين
اللفظى كما مثل او الحكمى نحو قوله تعالى وهذا بعلى شيخا فالعامل هنا اما معنى
ها التنبيه اى انبه او معنى ذا اى اشير وحينئذ يكون بعلى مفعولا به
وشيخا حال منه ولم يقيد المفعول ومثاله يشهد بان المراد المفعول به
ويحتمل ان المراد به الاعم ولا ينافيه المثال لصحة مجيئها من المنادى نحو
يا ربنا منعما ومن المفعول معه نحو سرت والنيل جاريا ومن المفعول المطلق
نحو ضربت الضرب شديدا افاده فى ل محتملة لان تكون الخ ولا يصح ان

تكون

المفسر لما انبهم من الهيئات) اى الصفات
اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها (ويجئ
الحال من الفاعل نصا (نحو جاء زيد راكبا) (و
راكبا حال من زيد وزيد فاعل بجاء (و
من المفعول نصا نحو (ركبت الفرس مسرجا)
فمسرجا حال من الفرس والفرس مفعول
ركبت (و) محتملة لان تكون من الفاعل او
من المفعول نحو (لقيت عبد الله راكبا)
فراكبا حال محتملة لان تكون من التاء
التى هى فاعل لقى او من عبد الله الذى هو
مفعول لقى (وما اشبه ذلك من الامثلة

تكون حالا منهما معا والا لقال راكبين من المبتدأ ا ع على الصحيح
خلافا لسيبويه وتجئ من الخبر نحو هذا زيد قائما وفي مجيئها من اسم
كان خلاف ومن المجرور بالمضاف وهو المضاف اليه بشرط ان يكون
المضاف جزءا منه كمثال الش او كالجزء في صحة الاستغناء عنه بالمضاف
اليه كقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال من ابراهيم
وهو مضاف اليه ويصح الاستغناء به عن المضاف الذي هو ملة فلو قيل
في غير القرآن ان اتبع ابراهيم حنيفا لصح او يكون المضاف مما يصح
عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما نحو هذا ضارب هند مجردة واعجبني
قيام زيد مسرعا فان فقد واحد من هذه الثلاثة لا يجئ الحال من
المضاف اليه فلا يصح جاء غلام هند جالسة قال ابن مالك

ولا تجز حالا من المضاف له ‏ ‏ ‏ الا اذا اقتضى المضاف عمله
او كان جزء ما له اضيفا ‏ ‏ ‏ او مثل جزئه فلا تحيفا

والغالب ان الحال اي الكثير فيها خمسة امور ان تكون
مشتقة بان تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وانما كان
الكثير فيها الاشتقاق لانها تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك
لابد ان يكون مشتقا او مؤولا به نحو مررت بقاع عرفج اي خشن
منتقلة اي مفارقة لصاحبها غير لازمة له لكونها ماخوذة من وصف
غير لازم فلا تقول جاء زيد طويلا اذ لا فائدة فيها نكرة لان المقصود
بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفها صونا للفظ
عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وتنكيرها وصف دائم نظرا
للحقيقة لان ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو جاء زيد وحده فهو مؤول
بالنكرة كما سيشير اليه الش بقوله بمعنى منفردا فقوله والغالب بالنظر
للصورة والظ وهذا مذهب البصريين واجاز يونس والبغداديون
تعريفها مطلقا بلا تأويل فاجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون
فقالوا ان ضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبد الله المحسن افضل
منه المسيئ فالمحسن والمسيئ حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاويلهما

ولا تجئ الحال من المبتدا وتجئ
من الفاعل والمفعول كما تقدم وتجئ
من المجرور بالحرف نحو مررت بهند
جالسة ومن المجرور بالمضاف نحو قوله
تعالى ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه
ميتا فميتا حال من اخيه والغالب ان
الحال لا تكون الا مشتقة منتقلة ولا
تكون الحال الا نكرة

بالشرط اذ التقدير عبد الله اذا احسن افضل منه اذا اساء فاذ لم تضمر معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يصح جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب بعد تمام الكلام لكونها فضلة الا معرفة لانه محكوم عليه فلا يكون نكرة الا بمسوغ كما قال ابن مالك

ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتأخر او يخصص او يبن

من بعد نفي او مضاهيه كلا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا

فقول المتن الا معرفة اي او نكرة معها مسوغ حال جامدة اي في الظاهر اما في الحقيقة فهي مشتقة لانها في معنى متفرقين كما أشار اليه الش ومن تخلف التنكير اي في الظاهر كما تقدم على تمام الكلام والمعنى على اي حال جاء زيد وتقديم الحال واجب لان كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام فاعله الاولى ان يقول مرفوعه اي ان كان صاحب الحال مرفوعا فان كان الحال من المفعول فحقها أن تتأخر عنه اهش ومن تخلف تعريف صاحب الحال اي بان يكون نكرة بلا مسوغ مما تقدم في كلام ابن مالك نحو وصلى الخ اي وهو مقصور على السماع

(باب التمييز)

هو لغة فصل الشئ عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون واصطلاحا الاسم المنصوب الخ فحينئذ التمييز في كلامه مصدر أريد به اسم الفاعل اي الكلمة المميزة المخصصة هو الاسم اي الصريح لان التمييز لا يكون جملة وهذا مما فارق فيه التمييز الحال المنصوب يخرج المجرور فلا يطلق القول فيه فان منه ما ليس بتمييز مثل برجل ومنه ما هو تمييز ككلاثة رجال وقفيز بر والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به واما اخراج المرفوع فلا اشكال فيه المفسر مخرج لما عدا الحال من المنصوبات وقوله من الذوات مخرج للحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات وانما يرفعه عن هيئة الذات أو من النسب اشارة الى ان في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الآتي والى ان التمييز نوعان مفسر لما ابهم من النسب ويسمى تمييز الجملة وهو ما رفع ابهام نسبة في جملة وهو نوعان محول وغير محول والمحول

(ولايكون الابعد تمام الكلام) (ولايكون صاحبها الامعرفة) كما تقدم من الامثلة من ذلك نحو جاء زيد راكبا فراكبا حال مشتقة من الركوب ومنتقلة غير لازمة وواقعة بعد تمام الكلام وصاحبها زيد وهو معرفة بالعلمية وقد تتخلف جميع ذلك فمن تخلف الاشتقاق قوله تعالى فانفروا ثبات فثبات بمعنى متفرقين حال جامدة ومن تخلف الانتقال قوله هو الحق مصدقا فمصدقا حال لازمة غير منتقلة ومن تخلف التنكير جاء زيد وحده فوحده حال معرفة وهي بمعنى منفردا ومن تخلف وقوع الحال بعد تمام الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف حال متقدمة على تمام الكلام والمراد بتمام الكلام ان يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله سواء توقف حصول الفائدة على الحال كما في قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين ام لا نحو جاء زيد راكبا ومن تخلف تعريف صاحب الحال نحو وصلى وراءه رجال قياما والمراد بصاحب الحال من الحال وصف له في المعنى الا ترى ان راكبا في قولنا جاء زيد راكبا وصف لزيد في المعنى (باب التمييز) اي التفسير (التمييز هو الاسم المنصوب المفسر لما ابهم من الذوات) (او من النسب

ثلاثة اقسام محول عن الفاعل كالامثلة الثلاثة الاول فى كلامه
ومحول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان الاصل عيون الارض
ومحول عن المبتدا نحو انا اكثر منك مالا وغير محول عن شئ أصلا نحو امتلأ
الاناء ماء فهذا ليس محولا عن فاعل واصله امتلأ ماء الاناء ولا عن
المفعول واصله ملات ماء الاناء ولا عن المبتدا واصله ماء الاناء امتلأ
لان الماء مالئ لا ممتلئ والنوع الثانى من نوعى التمييز مفسر لما انبهم
من الذوات ويسمى تمييز مفرد وهو ما دفع ابهام اسم قبله مجمل الحقيقة
وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشتريت عشرين غلاما الخ والعدد
الكنائى وهو تمييز كم نحو كم عبدا ملكت او بعد المقادير من وزن
كرطل زيتا أو كيل كقفيز برا أو مساحة كشبر ارضا وشبهها مما اجرته العرب
مجراها فى الافتقار الى مميز وهو الاوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء
وجب عسلا ونحى سمنا ومنه اى من تمييز الذوات الخ يفهم من قوله هنا
ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير على الاعداد فى قوله الآتى والناصب
للتمييز بعد الاعداد والمقادير الخ ان العدد ليس من جملة المقادير وهو
قول المحققين لان المراد بالعدد ما اريدت حقيقته وبالمقدار ما لم
ترد حقيقته بل مقداره حتى انه تصح اضافة لفظ المقدار اليه والعدد
ليس كذلك فتقول عندى مقدار رطل زيتا ولا تقول عندى مقدار
عشرين رجلا فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت
ما يدل على عدد الخ وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فاذا قلت
عشرون درهما فالناصب لدرهما عشرون وكذا رطل وقفيز وغيرهما
من المقادير وما اشبهها وجاز ان تعمل مع جمودها لانها اشبهت اسم الفاعل
لطلبها اسما بعدها بعد تمامها ومعنى تمام الاسماء ان يمتنع من الاضافة فقولك
عشرون رجلا شبيه بضارب رجلا وانما هو من قسم تمييز النسبة
وانما أخره وفصل بينه وبين مشاركه فى الاسم لان له شرطا فى النصب
بخلاف نصب ما تقدم كما اشار الى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب التمييز
الخ فهو قسم مستقل براسه لكن كان عليه ان يذكر ما يعرف به انه ليس من
قسم تمييز الذوات ولعله اكتفى بكونه معلوما بين اهل الفن قال الشارح

(فالثانى نحو قولك تصبب زيد عرقا
وتفقا) اى امتلأ (بكر شحما وطاب محمد نفسا)
فعرقا تمييز لابهام نسبة التصبب الى زيد
وشحما تمييز لابهام نسبة التفقؤ الى بكر ونفسا
تمييز لابهام نسبة الطيب الى محمد والاصل
الكلام تصبب عرق زيد وتفقأ شحم بكر
وطابت نفس محمد فحول الاسناد عن المضاف
الى المضاف اليه فحصل ابهام فى النسبة فجئ
بالمضاف الذى كان فاعلا وجعل تمييزا او الثانى
على ان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا
اوقع فى النفس والناصب للتمييز فى هذه الامثلة
هو الفعل المسند الى الفاعل (و) مثال الاول
اعنى تمييز الذوات نحو قولك اشتريت عشرين
غلاما وملكت تسعين نعجة فغلاما تمييز
للابهام الكائن فى ذات عشرين ونعجة تمييز
للابهام الكائن فى ذات تسعين لان اسماء
الاعداد مبهمة لكونها صالحة لكل معدود ومنه
تمييز المقادير كرطل زيتا وقفيز برا وشبر ارضا
ومما اشبه ذلك والناصب للتمييز بعد الاعداد
والمقادير ما يدل على عدد او مقدار وقوله و
زيد اكرم منك ابا واجمل منك وجها ليس
من هذا القسم وانما هو من قسم تمييز النسبة
فكان ينبغى ان يقدم على ذكر العدد وشرط
نصب التمييز الواقع بعد اسم التفضيل ان
يكون فاعلا فى المعنى كما فى هذين المثالين
الاترى انك لو جعلت مكان اسم التفضيل
فعلا وجعلت التمييز فاعلا وقلت زيد
كرم ابوه وجمل وجهه لصح

وانما قلنا انهما من تمييز النسبة لان الاصل
ابو زيد اكرم منك ووجهه اجمل منك
فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه
وجعل المضاف تمييزا فصار وزيد اكرم
منك ابا واجمل منك وجها فزيد مبتدأ
واكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق
باكرم وابا منصوب على التمييز واجمل
معطوف على اكرم ومنك جار ومجرور
متعلق باجمل ووجها تمييز (ولا يكون)
التمييز (الا نكرة) خلافا للكوفيين ولا
حجة لهم في قوله رايتك لما ان عرفت
وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس
عن عمرو لامكان حمل ال على الزيادة

(باب الاستثناء)

وهو الاخراج بالا او احد اخواتها
ما لولاه لدخل في الكلام السابق

اعلم ان النكرة الواقعة بعد افعل التفضيل نوعان احدهما فاعل
في المعنى مثل ما مثل به المص وهو السببي وعلامته ان يصلح للفاعلية عند
جعل افعل فعلا نحو انت اعلى منزلا فانه يصلح لذلك أيضا ان تقول علا
منزلك فهذا النوع ينصب على التمييز والآخر ان لا يكون فاعلا في المعنى
وهو ما افعل التفضيل بعضه وعلامته ان يحسن وضع بعض موضع
افعل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة نحو انت افضل فقيه فانه يحسن
فيه ذلك فتقول انت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا
ان يكون افعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو انت اكرم الناس رجلا
قال في الالفية

والفاعل المعنى انصبن بافعلا ... مفضلا كانت اعلى منزلا

وابا منصوب على التمييز والناصب له ولوجها بعده افعل التفضيل قوله
على الزيادة والاصل طبت نفسا

باب الاستثناء

يصح حمله على المستثنى وهو المناسب لان الكلام في المنصوبات من اطلاق
المصدر وارادة اسم المفعول وهو الاسم الواقع بعد الا واحدى اخواتها
ويصح حمله على المصدر وهو الاخراج وعلى الاول يكون في كلام الشارح استخدام
لذكره الاستثناء بمعنى المستثنى واعادة الضمير عليه في قوله وهو الاخراج
بمعنى المصدر وهو اصطلاحا اما لغة فمعناه مطلق الاخراج
الاخراج اى الدلالة على الخروج لان المتكلم ادخل المستثنى في المستثنى
منه ثم اخرجه والا لزم التناقض والاخراج جنس وبالا فصل اخرج
الاخراج بالصفة والشرط والغاية وغير ذلك وقوله ما مفعول اخراج
اى شيئا وفي بعض النسخ لما وقوله لولاه اى لولا الاخراج موجود فلولا
جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء والخبر محذوف وهذا قول
س وقال ابو الحسن الاخفش ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها
مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع وقوله لدخل اى
ذلك الشيء المعبر عنه بما اى لتوهم السامع دخوله وقوله في الكلام
السابق اى في منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل او مفهومه بالنسبة

للمنقطع

المنقطع فاذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجئ ما يتعلق بهم ايضا فقولك
الا الحمير لاخراج من هذا المفهوم والمراد بالسابق الذى حقه السبق وان
تاخر لفظا   ثمانية بناء على ان كلا من لغات سوى اداة مستقلة
في الحقيقة اى نفس الامر   كسماء وكبناء فاللغات اربع
بنصب وجوبا الخ اى سواء كان الاستثناء متصلا كما مثل او منقطعا كما
القوم الا احمارا وكان عليه ان يمثل له وتكريره مثال المتصل للتوضيح
للمبتدى   بانه تقدم عليه نفى او شبهه مثل النفى ومثال شبهه وهو
النهى والاستفهام لا يقم احد الا زيد وهل قام احد الا زيد والمراد بالنفى
ما يشمل النفى لفظا ومعنى كما مثل او معنى فقط كقوله

وبالصريمة منهم منزل خلق   عاف تغير الا النأى والوتد

فان تغير بمعنى لم يبق على حاله   جاز فيه البدل وهو الراجح وهذا
فى المتصل اما المنقطع فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب
اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص وما نفع احد الا ما ضر اذ لا
يقال زاد النقص ونفع الضر وان امكن تسلطه فاهل الحجاز يوجبون
النصب فيقولون ما فيها احد الا احمارا وبنو تميم يجيزون البدل ويختارون
النصب واذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا اى متصلا
كان او منقطعا فتقول ما قام الا زيدا القوم وما فيها الا احمارا احد
ولا يجوز الاتباع لان التابع لا يتقدم على المتبوع والحاصل ان النصب
واجب فى المقدم مطلقا وفى المؤخر من كلام تام موجب وكذا من كلام
تام منفى او شبهه اذا لم يمكن تسلط العامل اجماعا وكذا ان امكن عند
البصريين فى المنقطع ويترجح البدل فى المتصل ويضعف النصب ويكون
على حسب العوامل فى المفرغ   وتقدم عليه نفى سواء كان ملفوظا به
كما مثل او معنويا كما فى قوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره فان معناه
لا يريد الله الا اتمام نوره وقوله او شبهه تقدم انه النهى والاستفهام
وانما شرط فيه النفى او شبهه لانه لا يفيد بدونهما لبا فلو فرضنا انه افاد
بدونه مثل قرأت الا يوم الخميس لم يحتج اليه ويشترط فيه ايضا الاتصال
فلا يكون منقطعا   ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا لان ما قبل

الا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها اى لم يعمل فى المستثنى منه بل
تسلط على ما بعد الا وحينئذ تكون الا من حيث اللفظ وجودها كعدمها
لانك تحذف المستثنى منه وتقيم المستثنى مقامه فيعرب باعرابه واما
من حيث المعنى فلها تاثير فالمفرغ فى الحقيقة هو العامل فتسمية الاستثناء
به مجازية   تشبيها اى حالة كونه مشبها لما بقبل وبعد اى فى الابهام
اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه ولا من قوله لا غير نافية بمعنى ليس
والمضاف اليه لفظ غير محذوف هو وخبر لا والتقدير لا غير الجر جائزا
فتقول فى اعرابه لا نافية بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغير
اسمها مبنى على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فى محل رفع وخبرها
المحذوف منصوب والاصل لا غير الجر جائزا وقال بعضهم ان لا لنفى
الجنس وغير مبنى على الضم لما تقدم فى محل نصب اسم لا وخبرها المحذوف
مرفوع كما هو الغالب اذا علم قال ابن هشام فى شرح الشذور ما معناه
ولا يحذف ما تضاف اليه غير وتبنى هى على الضم الا بعد ليس خاصة واما ما
يقع فى عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب اه وعد فى المغنى
لا غير لحنا وجوزه ابن مالك   لكن على الحال اى لكن نصب غير فيما يجب
فيه نصب المستثنى على الحال لا على الاستثناء فتقول قام القوم غير زيد
وما قام القوم غير حمار بالنصب على ما تقدم   المنفى نحو ما قام القوم
غير زيد بالرفع راجحا على البدل وبالنصب على الحال مرجوحا   فى الناقص
المنفى نحو ما قام غير زيد وما رأيت غير عمرو وما مررت بغير بكر وقس عليها
سوى بسائر لغاتها   وفاعله مستتر فيه وجوبا وهو عائد على البعض
المفهوم من كله السابق كالقوم فى المثال والتقدير عدا بعضهم عمرا
وعدا عمرو بالجر الخ جواز الوجهين مختص بحال تجرد خلا وعدا عن ما
المصدرية كما يرشد الى ذلك تمثيل المص وهو الذى عليه الجمهور اما اذا
دخلت عليها ما تعين النصب لان ما المصدرية لا يليها حرف الجر وانما
توصل بالجمل فتعين عدا وخلا للفعلية واجاز الجر بهما بعضهم فى
حالة الاقتران لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية وهو ان قاله بقياس
ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وان قاله بالسماع فشاذ

(و) اما (المستثنى بغير وسوى بكسر
السين (وسوى) بضمها مع القصر فيهما
وسواء بالمد وفتح السين افصح من كسرها
فهو (مجرور) باضافة غير وسوى
اليه (لا غير) اى لا يجوز فيه غير الجر
وحذفهما المضاف اليه غير وبناها على
الضم تشبيها بقبل وبعد وتعطى غير
وسوى وسوى وسواء ما يعطاه الاسم
الواقع بعد الا من وجوب النصب بعد
الكلام التام الموجب لكن على الحال ومن
جواز الاتباع بعد التام المنفى ومن
الاجراء على حسب العوامل فى الناقص
المنفى (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا
يجوز نصبه وجره) على تقدير الحرفية
والفعلية (نحو قام القوم خلا زيدا)
بالنصب على ان خلا فعل ماض وفاعله
ضمير مستتر فيه وجوبا وزيدا مفعول
به (و) خلا (زيد) بالجر على ان خلا
حرف جر وزيد مجرور بخلا (وعدا عمرا)
بالنصب على ان عدا فعل ماض وفاعله
مستتر فيه وجوبا وعمرا مفعول به (و)
عدا (عمرو) بالجر على ان عدا حرف جر
وعمرو مجرور بعدا (وحاشا زيدا
وزيد) بالنصب والجر على وزان ما قبله

نحو

بحيث لا يحتج به واما حاشا فلا حاجة لتقييدها بالتجرد عن ما لانها
لا تدخل عليها الا شذوذا كقوله

فاما الناس ما حاشا قريشا   فانا نحن افضلهم فعالا

وبقي على المص من ادوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الرافعان الاسم
الناصبان الخبر فالمستثنى بهما يجب نصبه لكونه خبرا ولعل حكمهما مما
تقدم في النواسخ لم يذكرهما ولا يقع الاستثناء المنقطع بعدهما ولا بعد خلا
وعدا وحاشا بخلاف الا وغير وسوى بلغاتها فانه يقع بعدها

(باب لا النافية للجنس)

اى النافية لحكمه لا له فكلامهم على حذف مضاف فاذا قلت لا رجل في
الدار دلت على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل اذ من
المعلوم ان الذوات لا تنفى وانما تنفى المعنى والمراد النافية للجنس على
سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لا رجل
قائما فيصح ان تقول معها بل رجلان او رجال بخلاف الاولى فلا تقول
معها ذلك وانما تقول بل امرأة وقد تكون هذه الخارجة نافية للجنس
على سبيل الاحتمال والظهور ويتعين ذلك بالقصد والقرائن وخرج
بقوله النافية الزائدة كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد بدليل الآية الاخرى
ما منعك ان تسجد وخرج بقوله للجنس العاطفة   فاصل ظرفا كان
او غيره   فتنصب النكرة لفظا اى بلا تنوين للاضافة وقوله معها
لمثلها وكذا الى معرفة حيث لا تتعرف بالاضافة نحو لا مثل زيد حاضر
وانما اشترط ذلك لان لا انما تعمل في النكرات اسما وخبرا ولم يذكر المص
والش حكم النكرة الشبيهة بالمضاف وانما ذكر حكم المضاف والمفرد
وحكمها انها تنصب لفظا مع التنوين لعدم الاضافة وضابطها ما اتصل
به شيء من تمام معناه اما مرفوع به نحو لا قبيحا فعله محمودا او منصوب
نحو لا طالعا جبلا حاضرا او معطوف عليه نحو لا ثلاثة وثلاثين هنا او
مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا   مفردة عن الاضافة
وشبهها اشار بذلك الى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها
به وذكر انه ينصب محلا بلا اى ويبنى لفظا على ما ينصب به لو كان معربا

(باب) لا النافية للجنس اعلم ان لا
المصنف فعل امر من علم يعلم (ان لا تنصب
النكرات) وجوبا لفظا او محلا (بغير
تنوين اذا باشرت لا النكرة) بان لم
يفصل بينهما فاصل (ولم تتكرر لا)
فتنصب النكرة لفظا اذا كانت النكرة
مضافة لمثلها نحو لا غلام سفر حاضر
وتنصب النكرة محلا اذا كانت النكرة (لا تعد
مفردة عن الاضافة وشبهها (نحو لا رجل
في الدار) فلا حرف نفي ورجل اسمها مبني
معها على الفتح وموضعه نصب بلا وفي
الدار خبرها

فاذا كان مفردا اى غير المثنى والجمع السالم او كان جمع تكسير بنى على الفتح نحو لا رجل ولا رجال فى الدار وان كان مثنى وجمع مذكر سالم بنى على الياء نحو لا رجلين ولا مسلمين عندى وان كان جمع مؤنث سالم بنى على الكسر نظرا الى انه ينصب به لو كان معربا او على الفتح للخفة وروى بهما لذات من قوله * ان الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب * منصوب لفظا اى فتحته فتحة اعراب وقوله من غير تنوين اى للتخفيف فان لم تباشرها اى النكرة بان فصلت من النكرة الموجودة معها او لم تكن هناك نكرة بل معرفة عملا بقولهم السالبة تصدق بنفى الموضوع ولذا قال الش بان فصل الخ فقوله او دخلت لا على معرفة احد قسمى عدم المباشرة فهو داخل فى كلام المتن كذا فى الحاشية اى فيكون هذا مشتملا على محترز قوله سابقا النكرات وقوله اذا باشرت جاز اعمالها والغاؤها فعدم التكرار موجب للعمل عمل ان والتكرار مجوز له وللاهمال خمسة اوجه الخ حاصلها مع توجيهها ان نفتح الاول وترفع الثانى بالعطف على محل لا مع الاول فان محلهما رفع عند سيبويه وح تكون لا الثانية زائدة لتوكيد النفى او تنصبه اى الثانى بالعطف على محل الاسم الاول وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف او تفتحه اى الثانى كالاول على الاعمال او ترفعهما اسم لا الاولى بالابتداء واسم الثانية بالعطف عليه او ترفع الاول بالابتداء كما تقدم وتفتح الثانى وتكون لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثانى حينئذ لان نصبه انما يكون بالعطف على منصوب لفظا او محلا وهو حينئذ منتف ففتح الاول معه ثلاثة فى الثانى ورفعه معه اثنان فيه فتأمل * (باب المنادى) قوله بفتح الدال احتراز من المنادى بكسرها وهو طالب الاقبال ومعلوم ان المنادى من اقسام المفعول به الذى حذف عامله وجوبا وهو لغة المطلوب اقباله مطلقا واصطلاحا ما ذكره الش المطلوب الخ هذا تعريف للمنادى باعتبار معناه واما تعريفه باعتبار لفظه فهو الاسم الذى يدخل عليه يا او احدى اخواتها ففى التعريف مسامحة لان النحوى انما يبحث عن الالفاظ اهـ من عبد المعطى ودفع المحشى ذلك

ودهبت طائفة من البصريين الى ان رجلا ونحوه منصوب لفظا من غير تنوين وهو ظاهر كلام المص ونسب الى عيسى هذا ان باشرت لا النكرة فان لم تباشرها بان فصل بينهما بفاصل او دخلت لا على معرفة (وجب الرفع) على الابتداء (و) وجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرار لا نحو لا فى الدار رجل ولا امراة (ونحو لا زيد فى الدار ولا عمرو) (وان تكررت لا مع مباشرة النكرة جاز اعمالها والغاؤها) فان شئت فتحت على الاعمال (نحو لا رجل فى الدار ولا امراة) بفتح رجل ورفع امراة او فتحهما او نصبها (وان شئت قلت) على الالغاء (لا رجل فى الدار ولا امراة) برفع رجل ورفع امراة او فتحها والحاصل ان النكرة بعد لا الثانية خمسة اوجه ثلاثة مع فتح النكرة الاولى واثنان مع رفعها وتوجيه كل منهما مذكور فى المطولات (باب المنادى) بفتح الدال (المنادى) هو المطلوب اقباله

بان

(واحدى اخواتها وهو (خمسة انواع)
العلم المفرد) والمراد بالمفرد هنا وفى
باب لا السابق بما ليس مضافا ولا شبيها
به (والنكرة المقصودة) بالنداء دون
غيرها (والنكرة غير المقصودة) بالاتيان
وانما المقصود واحد من افرادها (والمضاف
الى غيره (والشبيه بالمضاف) وهو ما
اتصل به شئ من تمام معناه (فاما المفرد
العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على
الضم من غير تنوين

بان كلام الشـ على حذف مضاف اى اسم المطلوب اقباله اى توجهه الى الطالب
بمقابلة الوجه والمراد المطلوب اجابته اى حقيقة كالعقلاء او حكما كالمنزل
منزلتهم نحو يا سماء اقلعى   اواحدى اخواتها اى نظائرها فى العمل
ففى كلامه تشبيه النظائر بالاخوات لما بينهما من التقارب ثم اطلق اسم
المشبه به وهو الاخوات على المشبه وهو النظائر فهى استعارة مصرحة
ونظائره يا سبعة الهمزة نحو ازيد اقبل مقصورة وممدودة واى كذلك فهذه
اربعة والخامس ايا والسادس هيا والسابع وا لكن سيبويه والجمهور على
اختصاصها بالندبة فالهمزة للمنادى القريب واى للمتوسط ويا وكذا
ايا للبعيد او ما فى حكمه كالساهى والنائم   والمراد بالمفرد هنا الخ كان
الانسب ذكر ذلك هناك والاحالة عليه هنا كما هو العادة من الاحالة على
الاول اهـ من عبد المعطى   المقصودة اى التى قصدها الطالب بالذات
دون غيرها من النكرات والفرق بين المقصودة وغيرها انك اذا
رأيت جماعة لم تدر ما اسماؤهم واردت واحدا بعينه قلت يا رجل فان
اجابك غيره لم يحصل القصد والقصد هو الذى يعرف ويوجب الضم
غير المقصودة بالذات اشار الشـ رحمه الله لدفع ما يقال ان المنادى مقصود
على كل حال فكيف يتأتى عدم القصد فاشار الى ان النكرة لم يقصد بها الا
فرد مما شملته وذلك الفرد غير معين فهناك قصد ولا بد   وهو ما
اتصل به الخ اى اسم اتصل به شئ اى لفظ من تمام معناه اى لفظ به تمام
معناه وتفسير شئ بلفظ اولى مما قيل ان المراد بقوله شئ المعنى لان
الاتصال الحقيقى لا يكون للمعنى وانما هو للالفاظ ووجه شبه هذا
النوع بالمضاف من ثلاثة اوجه احدها كونه تعلق به شئ من تمام معناه
كما ان المضاف اليه من تمام المضاف الثانى انه عامل فيما بعده كما ان المضاف
عامل فيما بعده الثالث طول الكلام بما بعد كل واحد منهما   فاما
المفرد العلم اى الذى لم يكن موصوفا بابن مضاف الى علم فان كان كذلك
نحو يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم على الاصل والفتح اتباعا لنون ابن
فانها مفتوحة لا غير لكونه مضافا   فيبنيان اى وجعلهما نصب
وقوله على الضم اى لفظا كما مثل او تقديرا كضم سيبويه فى قولك يا سيبويه

فيجوز في تابعه الرفع مراعاة لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للمحل
فتقول يا سيبويه العالم او العالم ولا يجوز الجر وكضم الفتى والداعي وهذا
وتأبط شرا والمراد ما يشمل الضم حقيقة او حكما فيشمل نائبه وهو الف
المثنى كيا حسنان وواو الجماعة كيا زيدون فساوت عبارته عبارة بعضهم
من قوله المنادى المعرف مبني على ما يرفع به لكن هذه العبارة اصرح في المقصود
وانما بني المنادى المعرف لمشابهته كاف الخطاب في نحو ادعوك من حيث
الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وكاف الخطاب مبنية لشبهها
بكاف ذلك المجمع على حرفيتها ومشابه المشابه مشابه فيكون مبنيا ايضا
وبني على حركة للاعلام بان بناءه غير اصلي اذ الاصل في الاسماء الاعراب
وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين المنادى المضاف الى ياء المتكلم
في بعض لغاته اذ لو بني على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة
عنها او بني على الفتح لالتبس به عند حذف الفه اكتفاء بالفتحة عنها
في حالة الاختيار اما في الاضطرار فينون وللشاعر حينئذ وجهان الاول
الضم مع التنوين تشبيها بمرفوع ممنوع من الصرف اضطر الى تنوينه والثاني
النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلا الوجهين مسموع من العرب
والضم مختار الخليل وسيبويه وعليه قوله سلام الله يا مطر عليها * وليس
عليك يا مطر السلام * والنصب مختار ابي عمرو وطائفة وعليه قوله

* ضربت صدرها الي وقالت * يا عديا لقد وقتك الاواقي *

لمعين في موضع نصب على الحال اي حال كونه لمعين من افراد النكرة
اذ لو كان لغير معين صار نكرة غير مقصودة موصوفة اي بمفرد
او جار ومجرور او ظرف او جملة تؤثر بالواو الساكنة اي تقدم نصبها
على ضمها وهذا على مذهب الكسائي فانه يجوز الامرين لكن النصب عنده ارجح
واما على مذهب الجمهور فالنصب متعين لا غير يا رجلا كريما تقدم
ان النكرة المقصودة معرفة في هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة ويجاب
بانها في هذه الحالة صارت غير معرفة نظرا الى اللفظ لظهور نصبها وتنوينها
وان كانت معرفة بالقصد اذ العلة اللفظية اقوى من المعنوية يا عظيما
يرجى الخ مبني على ان جملة يرجى الخ صفة اما لو جعلناها حالا من الضمير

في حالة الاختيار فمثال المفرد العلم (نحو يا زيد و) مثال النكرة المقصودة (نحو يا رجل) لمعين هذا اذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة فاذا كانت موصوفة فالعرب تؤثر نصبها على ضمها يقولون يا رجلا كريما اقبل ومنه الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم نقله ابن مالك عن الفراء واقره عليه

المستتر

المستتر فى عظيم وجب نصبه لانه من الشبيه بالمضاف منصوبة
اى لفظا والا فالمنادى المعرف منصوب ايضا لكن محلا وانما نصبت
هذه الثلاثة لفظا لانها ليس فيها علة تقتضى البناء اما المضاف فلعدم
مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد لانها كلمة وهو كلمتان واما
الشبيه به فلكونه مشابها للمنادى المضاف فيما مر واما النكرة غير المقصودة
فلتنكيرها فلم تشابه الكاف فى التعريف ويشترط فى المضاف ان لا يكون
مضافا الى الضمير المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين
لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب
لوجود تغايرهما فيمن سميته فى موضع نصب على الحال اى حالة كونه فيمن سميته من الرجال
بذلك اى بالمعطوف والمعطوف عليه معا اما نصب الاول فلانه شبيه بالمضاف
من حيث ان الثانى من تمام الاول واما نصب الثانى فبالعطف على الاول
ولا يجوز ادخال يا عليه لان الجزء الثانى من العلم وخرج بقوله فيمن سميته
ما اذا ناديت جماعة عدتهم ذلك ففيه تفصيل فان كانت غير معينة
نصبتهما ايضا وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثانى بال ونصبته
فتقول يا ثلاثة والثلاثين او رفعته فتقول يا ثلاثة والثلاثون
فاذا اعدت معه يا تعين ضمه وتجريده من أل

(باب المفعول من اجله)

ويسمى المفعول له والمفعول لاجله ثلاثة اسماء ومعناها واحد اى ما فعل لاجله
فعله وعرفه بعضهم بتعريف جامع لشروطه الخمسة فقال هو المصدر
القلبى المعلل لحدث شاركه فى الزمان والفاعل ولو تقديرا فخرج غير
المصدر فلا يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر
وخرج غير القلبى فلا يجوز جئتك قراءة للعلم لان القراءة من افعال
اللسان ولا قتلا للكافر لان القتل من افعال اليد وخرج بالمعلل لحدث
بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وخرج بقوله شاركه فى الزمان ما لم
يشاركه فيه فلا يجوز تاهبت اليوم السفر غدا لان التاهب زمنه غير
زمن السفر وخرج بقوله والفاعل ما لم يشاركه فيه فلا يجوز جئتك
محبتك اياى لان فاعل المجئ المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وقولنا ولو

(والثلاثة الباقية) التى هى النكرة غير
المقصودة والمضاف والشبيه بالمضاف
(منصوبة) وجوبا (لا غير) اى لا يجوز
فيها غير النصب مثال النكرة غير المقصودة
قول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه
اذ لم يقصد غافلا بعينه ومثال المضاف
نحو يا عبد الله ومثال الشبيه بالمضاف
نحو يا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا
رفيقا بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن
سميته بذلك (باب المفعول من اجله)
ويسمى المفعول له والمفعول لاجله

تقديرا الادخال خوفا من قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فانه
فى تقدير يجعلكم ترون وهذه الشروط تؤخذ من تعريف المتن مع المثال
الذى مثل به وهى شروط لجواز النصب لا لوجوبه قال ابن مالك وليس
يمتنع مع الشروط الخ وهو الاسم ولو تاويلا نحو جئتك ان تبتغى
معروفك المصدر خرج اسم الذات فانه لا يكون علة كما تقدم كجئتك
السمن والعسل المنصوب اى جوازا كما تقدم وناصبه الفعل على تقدير
اللام عند البصريين وهو الراجح الذى يذكر علة الخ هذا شامل لما
كان غرضا مقصودا كاجلالا وابتغاء فى مثاليه ولما كان غير غرض نحو
قعدت عن الحرب جبنا اذ لا يكون الجبن غرضا لاحد لكونه رذيلة فمثاله
لا يخصصانه بالاول كما هو شان المثال. (باب المفعول معه).

هو الاسم اى الصريح لان المفعول معه لا يكون الا اسما صريحا
والاسم يشمل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث تصحيحا وتكسيرا وخرج
به الفعل نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن والجملة نحو سرت والشمس طالعة
برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما الا انها داخلة فى المثال الاول
فى اللفظ على الفعل وفى الثانى على جملة المنصوب اى بما سبقه من فعل
او شبهه على الصحيح خلافا للجرجانى فى دعواه ان الناصب له الواو اذ لو
كان الامر كما ادعى لصح اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل
بغيرها من الحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممنوع باتفاق قال
فى الخلاصة بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو فى القول الاحق
وخرج بهذا القيد المرفوع والمجرور كما خرج بقيد ملحوظ فى كلامه وهو الفضلة
نحو اشترك زيد وعمرو لان الثانى عمدة اذ الاشتراك لا يقع الا من اثنين
فاكثر بعد واو المعية اى التى بمعنى مع اى الدالة على المصاحبة بلا تشريك
فى الحكم نحو سيرى والطريق مسرعة فان الواو فى والطريق دالة على مصاحبة
السائرة لها دون التشريك اى دون اشتراكهما فى السير اذ من المعلوم ان الطريق
لا تسير تامل وقس اه من المحشى اقول قوله بلا تشريك فى الحكم اخذه من
خصوص المثال اعنى سيرى والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال المص الاول
وهو قوله جاء الامير والجيش فان فيه مشاركة فى الحكم كامثلة كثيرة

(وهو الاسم) المصدر (المنصوب الذى يذكر
علة) و(بيانا لسبب وقوع الفعل) الصادر
من فاعله (نحو قولك قام زيد اجلالا
لعمرو) فاجلالا مصدر منصوب ذكر
علة وسببا لوقوع الفعل الصادر من زيد
فان سبب قيام زيد لعمرو هو اجلاله
وتعظيمه واعرابه قام زيد فعل وفاعل
واجلالا مفعول لاجله ولعمرو متعلق
باجلالا (وقصدتك ابتغاء معروفك)
فابتغاء مصدر منصوب ذكر علة لبيان
سبب القصد واعرابه قصدتك فعل وفاعل
ومفعول وابتغاء مفعول لاجله ومعروفك
مضاف اليه ومنه يعلم من المثالين على انه
لا فرق فى ذلك بين الفعل المتعدى
واللازم ولا بين المصدر المضاف وغيره
(باب المفعول معه) المفعول معه
هو الاسم المنصوب بعد واو المعية

مثلوا بها ونبا فيه قول الش ونبه بهذين المثالين الخ فان تجويز
العطف الذى ذكره يقتضى المشاركة فى الحكم والحامل له على ذلك خروج
نحو اشترك زيد وعمرو بهذا القيد وقد علمت مما مر انه خارج بقيد
ملحوظ صرح به العلامة الاشمونى وصرح به ايضا محشى هذا الكتاب
عبد المعطى واخرج به ما ذكر ولم يذكرا هذا القيد فى مع فتامل بانصاف
وخرج بهذا القيد اعنى واو المعية الاسم الواقع بعد مع كجئت مع زيد
لبيان من فعل معه الفعل اى لبيان الذات التى فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها
فالمفعول معه اصطلاحا هو اسم تلك الذات   الفعل اى اللغوى وهو
الحدث وكان الاولى ان يزيد فى التعريف المسبوق بجملة فعلية كسرت
والنيل او اسمية فيها معنى الفعل وحروفه كانا سائر والنيل فخرج ما لم يسبق
بجملة نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيمرى ويقو
او اسمية الخ نحو هذا لك واباك بالموحدة فلا يتكلم به خلافا لابى على
قد يجوز عطفه على ما قبله الخ اعلم ان الاسم الواقع بعد الواو من حيث
هو له خمس حالات لانه على قسمين اما ان يصلح لكونه مفعولا معه اولا
فاما الاول فله ثلاثة احوال رجحان العطف ورجحان النصب على المعية
ووجوب النصب فالاول نحو جاء الامير والجيش بنصب الجيش على انه مفعول
معه وبرفعه عطفا على الامير وهو ارجح لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف
فى اللفظ والمعنى قال فى الخلاصة (والعطف ان يمكن بلا ضعف احق)
والثانى نحو قمت وزيدا بالنصب على انه مفعول معه وبالرفع عطفا على التاء
وهو ضعيف لان العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل ضعيف قال
فى الخلاصة (والنصب مختار لدى ضعف النسق) والثالث نحو استوى الماء
والخشبة بنصب الخشبة لا غير ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى
لانه يقتضى ح ان الاستواء الذى معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة
مع انه لم يقع الا من الماء واما القسم الثانى من قسمى الاسم الواقع بعد
الواو وهو الذى لا يصلح لكونه مفعولا فهو قسمان ما يتعين فيه العطف
نحو اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضيعته وجاء زيد وعمرو قبله او بعده
وما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو علفتها تبنا وماء باردا

(الذى يذكر لبيان من فعل معه الفعل
اى المذكور لبيان من صاحب مفعول
الفعل (نحو قولك جاء الامير والجيش)
فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان
من صاحب الامير فى المجئ (واستوى الماء
والخشبة) فالخشبة اسم منصوب
مذكور لبيان من صاحب الماء فى الاستواء
ونبه بهذين المثالين على ان المفعول بعد
الواو قد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش

لنا

وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما) وزججن الحواجب والعيونا) *
فالعطف فيهما ممتنع لانتفاء المشاركة التي يقتضيها العطف وكذا النصب
على المعية لانتفاء المصاحبة في المثال الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها
في الثاني فيؤول العامل فيهما بعامل يصح انصبابه على ما بعده فيؤول علفتها
بانلتها وزججن بزين كما ذهب اليه الجرمي وبعضهم او يضمر عامل ملائم
لما بعد الواو ناصب له فيقدر في علفتها تبنا وماء باردا واسقيتها ماء
باردا وفي البيت كحلن العيونا والى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما
وقد لا يجوز كالخشبة لان المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر
ارتفاع الماء وقت زيادته واستوى هنا بمعنى ارتفع كما تقدم لا بمعنى
تساوى والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد ان الماء صاحب الخشبة وقت
حصول الارتفاع منه (باب مخفوضات الاسماء)
من اضافة الصفة للموصوف اي الاسماء المخفوضات او على معنى من اي المخفوضات
من الاسماء لبيان الواقع لانه لا يخفض الا الاسماء المشهورة احترز
بذلك عن غير المشهورة وهي نوعان المخفوض بالمجاورة كهذا جحر ضب خرب
روى بجر خرب للمجاورة ونصب وهو في محل رفع صفة لجحر وعلى الرفع اكثر
العرب والمخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر نحو ليس زيد قائما ولا
قاعد بالجر على توهم دخول الباء في قائما فجملة المجرورات خمسة والتحقيق
ان هذين يرجعان الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام
في شرح لمحة ابن حيان وان المجرور بالتبعية الذي ذكره المص مجرور بما
جر متبوعه من حرف نحو مررت بزيد الفاضل او مضاف نحو جاء غلام زيد
الفاضل هذا في غير البدل اما فيه فهو على نية تكرار العامل نحو مررت بزيد
اخيك على ثلاثة اقسام اي مشتملة على ثلاثة الخ من اشتمال الكلي
على جزئياته بالاضافة اي بسببها اي ان الاضافة سبب لجر المضاف اليه
ولا يلزم من كونها سببا كونها عاملة لان كون الشيء سببا اعم من كونه عاملا
وحينئذ يكون جاريا على الصحيح وهو ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة ولا
ولا بالحرف المنوي والاضافة لغة الاسناد واصطلاحا نسبة تقييدية
بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما ابدا فالاسمين احتراز من قام زيد ولا

وقد لا يجوز كالخشبة (واما خبر كان واخواتها) نحو كان زيد قائما (واسم ان واخواتها) نحو ان زيدا قائم (فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات) استغنوا عن اعادتهما في باب المبتدا والخبر فلا حاجة الى اعادتهما هنا (وكذلك التوابع) المنصوبة (فقد تقدمت هنالك) في ابواب الاربعة عقب النواسخ ومن جملتها توابع المنصوب المذكورة بالذكر هنا ومثاله في النعت رايت زيدا العاقل وفي العطف رايت زيدا وعمرا وفي التوكيد رايت زيدا نفسه وفي البدل رايت زيدا اخاك وما اشبه ذلك (باب مخفوضات الاسماء) باضافة باب الى المخفوضات وباضافتها الى الاسماء لبيان الواقع وهي خاصة الكتاب (المخفوضات) المشهورة (على ثلاثة اقسام) قسم (مخفوض بالحرف) نحو بزيد

(و) قسم (مخفوض بالاضافة) نحو
غلام زيد وقسم مخفوض بالتبعية على
راى الاخفش والسهيلي وهو ضعيف
وهو مراد المص بقوله (وتابع للمخفوض)
نحو بزيد الفاضل وقد اجتمعت الثلاثة
فى البسملة (فاما المخفوض بالحرف
فهو ما يخفض بمن) وهى ام حروف الخفض
نحو من البصرة (والى) نحو الى الكوفة
(وعن) نحو عن زيد (وعلى) نحو على السطح
(وفى) نحو فى الصحف (ورب) بضم الراء
نحو رب رجل كريم (والباء) نحو بالمنديل

ترد اضافة الجمل لانها فى تقديرالاسم وقولنا تقييدية احترازمن زيد قائم
وقولنا تقتضى انجرار ثانيها احترازمن زيد الخياط قائم وقولنا ابدا احتراز
من بزيد الخياط فانه لايلزم فيه الجر ابدا وهو ضعيف تقدم مافيه
من ان الصحيح ان الجر بما جر المتبوع لابنفس التبعية كما قاله المتن وهو
مراد المص اخرا اى فيكون قوله وتابع للمخفوض من عطف التفسير على ماقبله
وهى ام حروف الخفض اى اصلها لانها تنفرد بجر الظروف التى لاتتصرف
كقبل وبعد وعند ولدن ولذا قدمها المص فى الذكر ومن معانيها التبعيض
كقوله حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها ان يصح ان يخلفها بعض ولذا قرئ
بعض ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
وعلامتها ان يصح ان يخلفها اسم موصول مع الضمير ان كان ماقبلها
معرفة فتقول الرجس الذى هو الاوثان فان كان نكرة فعلامتها ان يصح
ان يخلفها الضمير فقط كقوله تعالى من اساور من ذهب ومنها الابتداء كما
اشار اليه الش بالمثال وقد تقدم اول الكتاب والى ومن معانيها
المصاحبة كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم ومنها التبيين وهى المبينة
لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل
كقوله تعالى رب السجن احب الى ونحو الظلم ابغض الى ونحو ما احب زيدا الى
وابغض عمرا الى ومنها الانتهاء كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب
وعن ومن معانيها البعدية كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق ومنها
الاستعلاء كقوله تعالى فانما يبخل عن نفسه ومنها المجاوزة كما اشار اليه
بالمثال وقد تقدم اول الكتاب وعلى ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى
على حين غفلة ومنها التعليل كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم ومنها
الاستعلاء كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب وفى ومن معانيها
السببية كقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم وفى الحديث دخلت امرأة النار
فى هرة وتسمى التعليلية ومن معانيها المصاحبة كقوله تعالى قال ادخلوا
فى امم ومنها الظرفية كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب ورب
قد تقدم اول الكتاب بعض ما يتعلق بها فراجعه والباء ومن معانيها
البدل نحو ما يسرنى بها حمر النعم ومنها الظرفية كقوله تعالى ولقد نصركم

الله ببدر ومنها التعدية كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب
والكاف ومن معانيها التعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم ومنها
التشبيه كما اشار اليه بالمثال وقد تقدم اول الكتاب وهى لا تجر الا الظاهر
وقل جرها ضمير الغيبة المتصل كقوله (وام اوعال كها اواقربا) وهو مختص
بالضرورة واقل منه جرها ضمير الرفع نحو ما انا كهو وضمير النصب نحو ما انا
كاياك وشذ جرها ضمير المتكلم كقوله (واذ الحرب شمرت لم تك كى)
واللام ومن معانيها الملك وقد تقدم اول الكتاب مع زيادة وقد تكون
زائدة لمجرد التوكيد كقول الشاعر (وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا اجار لمسلم ومعاهد) وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخير
او بكونه فرعا عن غيره كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وقوله فعال
لما يريد وما يخفض بحروف القسم لا تقدم الكلام عليها اول الكتاب
فراجعها وبواو رب الصحيح ان الجار رب المقدرة لا الواو خلافا للمصنف
تبعا للمبرد والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو فتكون هى العاملة على
الصحيح كذلك تحذف بعد الفاء وهى العاملة على الصحيح ايضا وتحذف بعد
بل وهى العاملة عليه ايضا وتحذف بدون الواو والفاء وبل وقد مثل
الشارح للاول ومثال الثانى (فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) ومثال
الثالث (بل بلد ذى صعد واكام) ومثال الرابع (رسم دار وقفت فى طلله)
وحذفها بعد الفاء كثير وبعد الواو اكثر وبعد بل قليل وبدونهن اقل
نحو وليل اى من قول امرئ القيس (وليل كموج البحر ارخى سدوله * على بانواع
الهموم ليبتلى) اى ورب ليل كموج البحر فى كثافة ظلمته وارخى سدوله
صفة لليل اى ستوره وليبتلى اصله ليبتلينى فحذف المفعول اى لينظر ما عندى
من الصبر او الجزع وبمذ ومنذ هما لا يجران الا الوقت واما قولهم ما رأيته
منذ ان الله خلقه فتقديره منذ زمن ان الله خلقه اى منذ زمن خلق الله
اياه ولا بد ان يكون معينا لا مبهما ماضيا او حاضرا لا مستقبلا تقول ما
رأيته منذ يوم الجمعة او منذ يومنا ولا تقول منذ يوم ولا منذ غد وقس
مذ ويستعملان اسمين وذلك فى موضعين احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع
نحو ما رأيته منذ او مذ يومان او منذ او مذ يوم الجمعة او منذ او مذ يومنا

(والكاف) نحو كالاسد (واللام) نحو لبلد
(و) ما يخفض (بحروف القسم) اى
اليمين (وهى الواو والباء والتاء) نحو
والله وبالله وتالله (وبواو رب)
نحو وليل اى ورب ليل (وبمذ ومنذ)
نحو مذ يوم الخميس ومنذ يوم الجمعة

وهما ح مبتدآن وما بعدهما خبرعنهما واجب التاخير قال فى المغنى ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا وأتى بتعدد امد انقطاع الرؤية يومان او يومنا واول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ثانيهما ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول الفرزدق

ما زال مذ عقدت يداه ازاره   فسما فادرك خمسة الاشبار

اواسمية كقول ميمون الاعشى (وما زلت ابغى المال مذ انا يافع) قال فى الاوضح وهما حينئذ ظرفان باتفاق مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقال فى المغنى وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر   فنحو قولك غلام زيد اقتصر فى التمثيل على مثال افادت فيه الاضافة تعريف المضاف ومثله ما افادت فيه تخصيصه وهو ما اذا كان المضاف اليه نكرة كما فى قولك غلام رجل وتسمية الاول تعريفا وهذا تخصيصا امر اصطلاحى والا فالاول فيه تخصيص معنوى ومثل ما تقدم أيضا ما لم تفد فيه الاضافة تعريفا ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف فيه وصفا بمعنى الحال او الاستقبال اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة او مثال مبالغة فان ذلك كله باق على تنكيره وان أضيف الى معرفة بدليل دخول رب عليه كقوله يا رب غابطنا لو كان يطلبكم + لاقى مباعدة منكم وحرمانا) واضافة هذا القسم تسمى لفظية لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط بتخفيف او تحسين وهى فى تقدير الانفصال بخلاف القسمين الاولين فانها فيهما تسمى معنوية لأن فائدتها راجعة الى المعنى كما تقدم   على قسمين اى مشتمل الى آخر ما تقدم   ما يقدر باللام اى ما تكون الاضافة فيه على معنى اللام ولا يلزم من كون الاضافة على معنى اللام صحة التصريح بها بل تكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلولها فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك على معنى اللام ولا يصح اظهارها فيه   ما يقدر بمن اى ما تكون الاضافة فيه على معنى من الدالة على بيان الجنس وهذه الاضافة هى المسماة بالاضافة البيانية لأن المراد بمن من البيانية كما تقدم وضابط هذه الاضافة ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم حديد الا ترى ان الثوب بعض الخز والخاتم بعض الحديد

(واما ما يخفض بالاضافة فنحو قولك غلام زيد) فزيد مخفوض باضافة غلام اليه (وهو) اى المخفوض بالاضافة (على قسمين) الاول (ما يقدر باللام) الدالة على الملك (نحو غلام زيد) او الاختصاص نحو باب الدار (و) القسم الثانى (ما يقدر بمن) الدالة على بيان الجنس (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) اى ثوب من خز وباب من ساج وخاتم من حديد والخز نوع من الحرير والساج نوع من الخشب.

وانه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم حديد فان انتفى القيدان معًا نحو ثوب
زيد او الاول فقط نحو يوم الخميس او الثاني فقط نحو يد زيد فالاضافة
بمعنى لام الملك كالمثال الاول او لام الاختصاص كالمثال الثاني والثالث
وزاد ابن مالك الخ اشار لهذا ابن مالك في خلاصته بقوله والثاني
اجرد وانو من او في اذا) لم يصلح الا ذاك الخ وضابطه ان يكون المضاف
اليه ظرفا للمضاف زمانيا نحو بل مكر الليل ومكانيا حقيقيا نحو يا صاحبي
السجن او مجازيا نحو الد الخصام وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب
اليه س والجمهور من ان الاضافة لا تعدو ان تكون بمعنى اللام او من
وموهم الاضافة بمعنى في محمول على انها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص
فمكر الليل على معنى مكر مختص بالليل لكونه فيه والله سبحانه وتعالى اعلم

وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه اساله ان يديم
نفعه بفضله واحسانه وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكرك وذكره
الذاكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين في لمؤلفها تم تبييضها يوم الثلاثا
سادس ربيع الثاني سنة ١٢٢٣ من الهجرة النبوية على صاحبها ازكى التحية

وكان تمام طبع هذه الحاشية وبهامشها الشرح على هذا الاسلوب اللطيف
والانموذج المنيف في اواخر ربيع الاول سنة ١٢٧٩ الف ومائتين
تسعة وسبعين من هجرة سيد المرسلين وذلك بالمطبعة
الازهرية لازالت بكتب العلم الشريف عامرة بهيه
بتصحيح الهمام العلامه الحبر الفهامه
الشيخ على العزى المعروف بالخلالاتى
وصلى الله على سيدنا محمد
النبي الامي وعلى
آله وصحبه
وسلم

وزاد ابن مالك تبعا لطائفة قسما ثالثا
وهو ما تقدر فيه في الدالة على الظرفية
نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر (وما
اسنه ذلك) من امثلة القسمين الاولين
او الثلاثة واما تابع المخفوض فقد
تقدم في المرفوعات فليراجع جميع ذلك
قال مؤلفه وهذا آخر ما اردنا ذكره
على هذه المقدمة وكان الفراغ من
تصنيف هذا الشرح بعد عصر يوم الجمعة
اول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين
وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية
على صاحبها افضل الصلاة وازكى التسليم
والسلام على جميع الانبياء والمرسلين والحمد
لله رب العالمين آمين

